



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة



قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص: علم الاجتماع القانوني

كلية العلوم الاجتماعية
والعلوم الإسلامية

وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة باتنة ثلاث أحياء [النصر، وسط المدينة، بوزوران] نموذجاً

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع القانوني

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى عوفي

إعداد الطالبة:

هسمة بشقة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	لوشن حسين
مقرراً	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	عوفي مصطفى
عضواً	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	برقوق عبدالرحمان
عضواً	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	سليمانى الكاملة

السنة الجامعية : 1430-1431 هـ / 2009-2010 م

الإهداء

اهدي عملي هذا إلى نهر العطاء ... والدتي الغالية التي لم تبخل علي
بدعواتها أطال الله في عمرها وألبسها لباس الصحة والعافية

إلى روح والدي الطاهرة ... وفاء وحنينا

إلى من كان لي سنداً في مسيرة نخثي ... زوجي

إلى من تسببت في بعثرة كثير من أوداق نخثي ... ابنتي الغالية "يقين" أصلحها
الله وجعلها قرّة عين لي ولوالدها

إلى أغلي ما اهدي إلي والدايا ... إخوتي تقديراً لتشجيعهم واهتمامهم

إلى أخي ... يوسف

إلى توأم روحي ... الغالية فريدة

إلى إلهام حبيبة، دليلة، كريمة ...

إلى كل من ساهم من قريب وبعيد في تجاوز هذا البحث

أهدي لكم ثمرة جهدي

سميرة بشقة

شكر وتقدير

إن الشكر لله رب العالمين الذي خلق وهدي، وخرج هذا
العمل بعون وتوفيق منه

أتقدم بحزير الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور
مصطفى عوفى الذى لم يخل على بتوجيهاته وتشجيعاته
لاتجاز هذا البحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

الآية 11

فهرس البحث

مقدمة أ - ج

القسم الأول: الاطار النظري للدراسة

الفصل الأول، الإطار المنهجي للدراسة

- أولاً: تحديد وصياغة الإشكالية 3
- ثانياً: أسباب اختيار موضوع الدراسة 8
- ثالثاً: أهمية موضوع الدراسة 9
- رابعاً: أهداف الدراسة 10
- خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة 11

الفصل الثاني : الخلفية النظرية لدراسة الأسرة

- تمهيد : 17
- أولاً: تعريف الأسرة 19
- ثانياً : خصائص الأسرة 22
- ثالثاً: أشكال الأسرة 27
- رابعاً: وظائف الأسرة 32
- خامساً: الأسرة والتغير 39
- سادساً: النظريات الاجتماعية لدراسة الأسرة 44
- 1- النظرية البنائية الوظيفية 44
- 2- نظرية الصراع 45
- 3- نظرية التفاعل الرمزي 46
- 4- النظرية التنموية 48

الفصل الثالث : الخلفية النظرية لدراسة الضبط الاجتماعي

51	تمهيد :
53	أولا تعريف الضبط الاجتماعي
56	ثانيا: أهمية الضبط الاجتماعي
58	ثالثا : نشأة وتطور الضبط الاجتماعي
63	رابعا : أنواع الضبط الاجتماعي
67	خامسا : أهداف الضبط الاجتماعي
69	سادسا : أبعاد الضبط الاجتماعي
72	سابعا : الضبط والجزاء
75	ثامنا : النظريات الإجتماعية لدراسة الضبط الاجتماعي
75	1- نظرية ابن خلدون
76	2- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي
79	3- نظرية الضبط والتماسك الاجتماعي
81	4- نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)
82	5- النظرية البنائية الوظيفية
85	6- النظرية الثقافية التكاملية (جورج جيرفيتش)

الفصل الرابع : الدراسة النظرية لوسائل الضبط الاجتماعي

88	تمهيد :
89	أولا : تعريف وسائل الضبط الاجتماعي
90	ثانيا : أنواع وسائل الضبط الاجتماعي
92	I- وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية:
92	- الدين
105	II- وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية
106	1- التربية
113	2- القيم
121	3- العادات
128	4- التقاليد

الفصل الخامس واقع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

136	تمهيد
138	أولا أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة
142	ثانيا : أساليب الثواب والعقاب في الأسرة
147	ثالثا: التغيرات الاجتماعية وأثرها على وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة
151	رابعا: فاعلية الضبط الاجتماعي في الأسرة

القسم الثاني: الاطار الميداني للدراسة

الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة

157	أولا : مجالات الدراسة
157	1- المجال المكاني
158	2- المجال البشري
158	3- المجال الزمني
159	ثانيا : منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات
159	1- منهج الدراسة
159	2- الأدوات المستخدمة
160	أ- الملاحظة
160	ب- المقابلة
161	ج- الإستمارة
163	ثالثا : عينة الدراسة وكيفية إختيارها

الفصل السابع : عرض وتحليل نتائج الدراسة

167	أولا تفريغ البيانات وتحليلها
225	ثانيا : عرض نتائج الدراسة
229	خاتمة :

فهرس الجداول

قائمة المراجع

الملاحق.

مقرنة

مقدمة:

يعتبر الضبط الاجتماعي من المسائل الاجتماعية الرئيسية ذات الأهمية في مختلف المجتمعات البشرية حيث يمثل من الناحية الاجتماعية أساس التنظيم والبناء الاجتماعي المتناسك، وحيث أن الأسرة تمثل إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية فهي تعتبر الجماعة الأولية والأساسية في التنظيم الاجتماعي، إذ أن دورها يتمثل في بناء شخصيات أبنائها، كما أنها مسؤولة عن تنظيم أنماط السلوك وتشكيل الإطار الأسري والاجتماعي الذي يحدد سلوك أفرادها في المجتمع الخارجي.

كما أن الأسرة تمثل أول جهاز لمباشرة قوى الضبط الاجتماعي، لأنها أول وسط يحيط بالطفل ويقوم بتنشئته وترويضه والتأثير في توجيهه، وهي تقوم بهذه المهمة من خلال مجموعة من الوسائل التي تعد بمثابة الضوابط التي تصقل بها شخصية أبنائها وذلك من أجل إعدادهم للحياة المستقبلية، حيث أن هؤلاء سيكونون في الغد القريب أرباب أسر وأطرافا فاعلة في مختلف ميادين الحياة، وأن مشوارهم في المستقبل سيعتمد على ما اكتسبوه من ماضيهم.

وعلى هذا الأساس كان الاهتمام في هذه الدراسة منصبا بالدرجة الأولى على واقع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، بالكشف عن أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها الأسرة الجزائرية في ضبط سلوك أبنائها، من خلال الوقوف على دور كل وسيلة في عملية الضبط الاجتماعي ومدى تأثيرها وفعاليتها في الحد من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية، والتي يمكن أن تكون عقبة في طريق الأسرة عند قيامها بواجبها التربوي نحو أبنائها وذلك من خلال استطلاع رؤى فئة الآباء من خلال إجراء مقابلات معهم من أجل أخذ صورة أدق على ما يجري في الواقع.

وقد تناولت الدراسة قسمين، نظري وميداني وقد احتوى الجانب النظري على خمسة فصول تناولت ما يلي :



الفصل الأول: بعنوان "الإطار التمهيدي للدراسة" ويحتوي إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، وكذا توضيح الأسباب الداعية لاختيار هذا الموضوع، بالإضافة إلى إبراز أهمية الدراسة، وكذا أهدافها ثم بعد ذلك تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة.

الفصل الثاني: الذي يتناول الخلفية النظرية للأسرة وذلك من خلال التطرق إلى أهم التعاريف التي أعطيت للأسرة والتي على سياقها تم استخلاص خصائص الأسرة، ثم بيان أهم وأبرز أشكال الأسرة، ويليه عرض لمختلف وظائف الأسرة بالإضافة إلى واقع الأسرة على أثر ما يحدث من تغيرات وتحولات في المجتمع مع إبراز أهم مظاهر هذا التغير، وأخيرا شرح لأهم النظريات التي تناولت الأسرة بالدراسة والتحليل.

الفصل الثالث: تناول الدراسة النظرية للضبط الاجتماعي من خلال التطرق إلى أهم التعاريف التي أعطيت للضبط الاجتماعي، وكذلك مراحل نشأته وتطوره، وإضافة إلى إبراز أنواعه وكذا أهدافه وأبعاده، ثم بعدها التطرق إلى الضبط والجزاء وأخيرا شرح لأهم النظريات التي فسرت الضبط الاجتماعي.

الفصل الرابع: تناول الدراسة النظرية لوسائل الضبط الاجتماعي حيث تم التطرق إلى تعريف وسائل الضبط الاجتماعي ثم بعد ذلك عرض أنواع وسائل الضبط الاجتماعي ودراسة كل وسيلة على حدى وبيان دورها في الضبط الاجتماعي .

الفصل الخامس: تناول هذا الفصل واقع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة، حيث تم التطرق فيه إلى أهمية دور وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة، ثم أساليب الثواب والعقاب التي تنتهجها الأسرة في ضبط سلوك أبنائها، وبعد ذلك تم التطرق إلى التغيرات الاجتماعية وأثرها على وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة.

الفصل السادس: والذي يمثل بداية القسم الميداني، حيث تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي المتبع في البحث لتقصي البيانات الميدانية، وهذا بالتعرض للتعريف بمجتمع الدراسة من خلال مجالات الدراسة المكاني والزمني والبشري، إضافة إلى



تحديد المنهج المستخدم وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ومن بينها الملاحظة والمقابلة والإستماره، ثم عينة الدراسة وكيفية إختيارها.

الفصل السابع: ويتعلق بتبويب البيانات من خلال التفريغ والتحليل، ثم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء التساؤلات المعتمدة، وتليها بعد ذلك الخاتمة فقائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق.

وفي النهاية أود الإشارة إلى أن أهم الصعوبات التي واجهتني كانت في الجانب النظري وذلك لقلة المراجع حول الموضوع.



المفهوم الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: تحديد وصياغة الإشكالية

ثانياً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

ثالثاً: أهمية موضوع الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة

أولاً: تحديد وصياغة الإشكالية

عرفت البشرية منذ بداية التاريخ أنماطا مختلفة من التنظيمات الاجتماعية ووضعت قواعد عديدة لتنظيم سلوك الأفراد في مختلف صور العلاقات الاجتماعية ووضعت جزاءات في حال الخروج عن هذه القواعد، وكل هذا يدخل في نطاق ما يسمى بالضبط الاجتماعي، فالضبط الاجتماعي كان موجودا في كل أشكال المجتمعات الإنسانية منذ القدم كقوة لتنظيم سلوك الأفراد في مختلف التنظيمات الاجتماعية.

فقد كان هدف الضبط الاجتماعي يكمن في الوصول إلى الاتساق بين سلوك الفرد وبين المعايير القيمية الأساسية في الجماعة أو المجتمع، وعندما يخرج الإنسان عن ذلك النمط من المعايير فهو ينحرف عن مسار السوية والاستقامة ليدخل ضمن أنماط الفعل المنحرف.

إن مفهوم الضبط الاجتماعي يشير إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة بدءا بالأسرة وانتهاءا بسلطة الدولة للتأثير على سلوك الأفراد عبر مختلف الوسائل والمعايير المتمثلة في الدين والعادات، التقاليد، الأعراف القيم، الأساليب التربوية المختلفة وذلك من أجل الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وحماية مقوماته وقيمه عبر تنظيم العلاقات بين الأفراد، حتى يتمكن الفرد من العيش في سلام واطمئنان مع غيره من أبناء عشيرته أو أمته حيث يتبادل الفرد مع سائر الأفراد الاحترام والتقدير والأمن والاطمئنان، وهكذا يبرز الضبط الاجتماعي كحاجة ضرورية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط النزاعات الفردية التي تهدد أمن الجماعة ومصالحها المختلفة.

ولعل خير ما يؤثر في سلوك الفرد هو مجموعة القيم والعادات والتقاليد والتعاليم الدينية ومختلف الأساليب التربوية التي تعلمها ونشأ عليها، وتبدأ عملية التعلم لمختلف أنماط التراث الثقافي والاجتماعي منذ المراحل الأولى في حياة الفرد وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تستمر وتواكب مختلف التطورات التي تحدث في حياة الفرد، فيصبح استبطان التربية والعادات والتقاليد والقيم الدينية والأخلاقية وكذا الأعراف ومن ثم تأثير كل ذلك على سلوك الفرد، العامل ذي

الأهمية البارزة في توجيه السلوك الوجهة الاجتماعية المقبولة، فكل هذه العوامل الداخلية تعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، فالثابت أن هذه الوسائل هي الأقوى أثرا في سلوك الفرد في مختلف المواقف وتحت شتى الظروف.

وغير خاف أن عملية الضبط الاجتماعي في عصرنا هذا قد أصبحت أكثر صعوبة وأشد تعقيدا لما شهدته المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والمجتمعات النامية والعربية بصفة خاصة من تغيرات كبرى في مختلف المجالات الحياتية الاقتصادية السياسية، الاجتماعية، الثقافية، ... الخ.

ويعد المجتمع الجزائري من ضمن هذه المجتمعات حيث لم يسلم من موجة التغير فقد شهد تحولات سريعة أثرت في بنيته الاجتماعية، فجعلت من ذلك المجتمع البسيط التقليدي القائم على العلاقات المباشرة والنسق القرابي مجتمعا يمتاز بدرجة من التعقيد في مختلف أنساقه ومؤسساته، فالنمو الديموغرافي الذي عرفه المجتمع ونزوح السكان من الريف إلى المدن أثر على أجهزته وهيئات الضبط الاجتماعي فيه، فأصبحت بحالة من عدم التوازن، كما نتج عن تلك التحولات سلوكيات انحرافية جديدة في المجتمع منها تعاطي المخدرات، الاعتداءات الجنسية، خطف الأطفال العنف ضد المرأة، الجريمة المنظمة، وعدة جرائم اقتصادية مثل: الرشوة، واختلاس الأموال العامة ...

كل هذه الأنماط الانحرافية أثرت بشكل أو بآخر على فاعلية الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، فجعلت من مؤسساته الضابطة تحاول جاهدة أن تجد صياغة جديدة لمختلف الضوابط الاجتماعية من أجل التكيف مع متغيرات ومتطلبات المجتمع، فكان لابد من تفعيل خطوط للدفاع تضمن للمجتمع تحصينه من التصدع والانهيار ليبقى صامدا ومقاوما أمام ما يجتاحه من تيارات غريبة، ومحتويا لكل تغير يدعم ويعزز بناء المجتمع.

وتتمثل خطوط الدفاع هذه في وسائل متعددة للضبط الاجتماعي (رسمية وغير رسمية) ساعدت في تحصين المجتمع ووقايته من ألوان التغيرات وساهمت في تنظيم شؤون المجتمع، ومتطلباته المتغيرة.

إن المجتمع كنسق اجتماعي يتشكل من مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تساعده على تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، إذ أن كل تنظيم ومؤسسة تمثل هيئة للضبط الاجتماعي وذلك من خلال ما تفرضه من قواعد سلوكية تضبط وتوجه بها تصرفات الأفراد الذين هم تحت سيطرتها.

وتعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الضابطة التي عرفها المجتمع الإنساني، فقد لعبت الأسرة في حياة المجتمع بصفة عامة والمجتمع العربي بصفة خاصة – وتلعب ويبدو أنها سوف تظل لوقت ليس بقصير تلعب – دورا هاما، فهي لا تزال تمثل اللبنة الأساسية في هذا المجتمع، وليس من التزبد (المبالغة) في القول أن نصف المجتمع العربي، وفي مقدمته المجتمع الجزائري بأنه مجتمع أسري، ويظهر ذلك واضحا عند فحص بنية المجتمع التي تعكس بنية أسرية متماسكة ومتضامنة، إذا ما قورنت هذه البنية بمجتمعات أخرى، ويعود سبب ذلك لما تقوم به الأسرة من وظائف عديدة من ناحية ولما لها من مكانة في نفسية أفراد المجتمع العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة.

فالأسرة هي المؤسسة الأولى ذات التأثير القوي في تعليم الأبناء وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والتي أول ما تبدأ تبدأ في الأسرة فتعتمد هذه الأخيرة على نقل وإكساب الأبناء مجموعة القيم الدينية والأخلاقية، والعادات والتقاليد والأعراف وتوجيههم الوجهة الاجتماعية الصحيحة، التي لا تساعدهم فحسب على التكيف الصحيح في المجتمع بل كذلك على التقدم بهذا المجتمع.

ولما كانت الأسرة جزءا لا يتجزأ من المجتمع وترتبط به وتتفاعل معه وتبادلته التأثير، لابد لها أن تستمد معاييرها من المجتمع القائم بقيمه وأهدافه، ولا تصبح هذه المعايير ذات تأثير فعال في سلوك الأفراد المكونين للأسرة ونشاطهم ما لم تكن لهذه المعايير قوتها المستمدة من معايير وقيم المجتمع.

وحيث أن الأسرة تتحمل المسؤولية الأولى في تنشئة أبنائها، وباعتبارها إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي وأهمها، فهي تستخدم وسائل لها تأثيرها الحيوي لما

يترتب عليها من تحديد للسلوك، ويتكافل دور الآباء والأمهات في هذا الشأن، وإن كان دور الآباء له أهمية خاصة.

وبما أن وظيفة الضبط الاجتماعي كانت ولا زالت مطلبا جوهريا ووظيفة أساسية من وظائف الأسرة في كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخ البشرية، فلا أسرة على وجه العموم والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص أثر مباشر في وقاية أبنائها من الانحرافات، فيكون لها بصمات ذات تأثير فعال في توجيه وضبط سلوك أبنائها وإدماجهم، وتقييدهم بمجموعة من المعايير الاجتماعية ممثلة في القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، والتعاليم الدينية وإلزامهم بالأخلاق التي يتلقونها من التربية الأسرية السليمة، هذه المعايير تمثل في الوقت ذاته وسائل للضبط الاجتماعي، واجب على الأبناء الالتزام بها واحترامها من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الأسري والاجتماعي، فالالتزام الأبناء بقواعد الدين والعادات والتقاليد والقيم، والأخلاق تمكنهم من السير مع الحياة الاجتماعية والتوافق مع المحيط الأسري الذي يعيشون فيه، وهذا ما يحقق التماسك بين كافة أفراد الأسرة.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للأسرة في حياة أبنائها، فقد تعرضت في الآونة الأخيرة إلى جملة من التحولات والتغيرات والهزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ترتب على ذلك تأثير كبير على دورها خاصة فيما يتعلق بوظيفتها الأساسية وهي الضبط الاجتماعي، ما جعل ذلك ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على وسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها الأسرة وتنتهجها في ضبط سلوك أبنائها، ولم تكن الأسرة الجزائرية بمنأى عن هذه التغيرات، فمسلسل التغير الذي شهده المجتمع الجزائري أثر على الأسرة كمؤسسة في هذا المجتمع وزرع مكانة أفرادها، فأصبحت المرأة تطالب بحرية أكبر والمساواة بالرجل خاصة الزوج، كما أن مكانة الأبناء تغيرت فباتوا يطالبون بالتححرر من الضوابط الأسرية التقليدية، كذلك انتشار وسائل الإعلام أدى إلى بروز ثقافات دخيلة مخالفة لثقافتنا الأصيلة أدت إلى تبني الأفراد سلوكيات جديدة.

وأمام هذا الوضع أصبح لزاما على الأسرة الجزائرية أن تكيف وسائل الضبط الاجتماعي بما يتماشى مع ظروف ومتغيرات ومتطلبات المجتمع، وأن تحاول ترسيخ القيم الأصلية وتعزيز دور الضوابط الاجتماعية بما يحقق التوازن في المجتمع. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على وسائل الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وينتهجها الآباء داخل الأسرة الجزائرية في ضبط وتوجيه سلوك أبنائهم، وكذا التعرف على دور كل وسيلة كأداة للضبط الاجتماعي داخل الأسرة. وانطلاقا من ذلك يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي أكثر وسائل الضبط الاجتماعي فاعلية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟ ذلك هو سؤال الاقلاع في هذه الدراسة لكنه يتطلب نوعا من التبسيط، إذ يتضمن في طياته مؤشرات عديدة يمكن إبرازها بالتساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما مدى فاعلية التربية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟
- 2- هل يعد الدين أكثر الوسائل فاعلية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟
- 3- ما مدى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟

ثانيا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

قبل البداية أو الشروع في أي بحث علمي يجب اختيار موضوع البحث بدقة متناهية كما يجب أن يكون هذا الاختيار متفقا مع ميول الباحث واهتماماته ورغبته في الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك هناك الأسباب العلمية الاجتماعية لتكون زيادة في رصيد المعرفة العلمية.

وبما أن الإنسان ابن بيئته فهو يتأثر بكل ما يحيط به منذ طفولته، وتعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية التي تتكفل بالطفل وتتعامل معه، فهي التي تقوم بتشكيل شخصيته وتحدد وتنظم أفكاره معتمدة في كل ذلك على وسائل تضبط بها سلوكاته. وبهذه النظرة جاء اختيار الباحث لموضوع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية.

ومن الأسباب كذلك التي دفعت به للاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- 1- أهمية الأسرة كتنظيم اجتماعي يمارس الضبط الاجتماعي على أفرادها فينظم سلوكهم و يمنعهم و يحميهم من الانحراف.
- 2- كون التغير الذي مس الأسرة الجزائرية اثر على وسائلها في الضبط الاجتماعي.
- 3- اختلاف وسائل الضبط الاجتماعي من أسرة جزائرية إلى أخرى.
- 4- لأن الدراسة العلمية للضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري تعد قليلة مقارنة بمواضيع اجتماعية أخرى.
- 5- أهمية امتثال أفراد الأسرة للضوابط الاجتماعية، ذلك للمحافظة على النظام الاجتماعي والمعايير الاجتماعية.

ثالثاً: أهمية موضوع الدراسة

إن لكل مجتمع وسائل وقواعد عديدة يحافظ بها على النظام ويحافظ على وحدته، ولعل من الأسباب التي زادت من أهمية دراسة وسائل الضبط الاجتماعي هي التغيرات الكبرى التي مست المجتمع الإنساني. فكلما كبر المجتمع زادت جماعاته واختلف أفراده مما يوجب وجود أساليب ملزمة تنظم سلوك الفرد وتمنعه من الانحراف وبالتالي حماية النظام في المجتمع.

وإذا كانت هذه التغيرات قد مست المجتمع بصفة عامة فإن الأسرة لم تسلم منها والأسرة الجزائرية كذلك لم تكن بمعزل عن ذلك، حيث مرت بعدة تغيرات منذ القديم فتطورت الأسرة من حيث شكلها، ومن حيث اتساعها، ومن حيث رئاستها وكذلك من حيث وظائفها التي تؤديها نحو المجتمع.

ومن بين أهم وظائف الأسرة ممارستها للضبط الاجتماعي على أبنائها و تهذيب سلوكهم وحمايتهم من الانحراف، وتكون لها في ذلك عدة وسائل للضبط الاجتماعي للنجاح في مهمتها باعتبارها مؤسسة ضابطة.

ومن هذا المنطلق كانت دراسة هذه الوسائل دراسة علمية مهمة جداً وضرورية وتظهر أهمية هذه الدراسة وفعاليتها من خلال إبراز المشاكل التي تواجه الأسرة الجزائرية في ضبط سلوك أبنائها، والتغيرات التي طرأت على وسائل الضبط الاجتماعي لدى الأسرة الجزائرية مما ينعكس على سلوكيات أبنائها والتي تؤثر كذلك على نظام المجتمع و تماسكه.

وتكمن الأهمية كذلك في تحديد وسائل الضبط الاجتماعي الناجعة التي يمكن أن تستعملها الأسرة الجزائرية في ضبط سلوك أبنائها، وبالتالي تبعدهم عن أي سلوك غير صحيح، فتدفعهم للامتثال والانضباط والاهتمام بقواعد المجتمع ومعاييره والمحافظة على نظامه.

رابعاً: أهداف الدراسة

ان لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها من خلال شقيه (النظري والميداني) وأهداف هذا البحث تتوزع كما يلي:

1- معرفة أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي تمارسها الأسرة الجزائرية على أبنائها.

2- معرفة أقوى وأنجع وسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها الأسرة الجزائرية لتنظيم سلوك أبنائها.

3- الكشف عن درجة امتثال الأبناء للضوابط الاجتماعية التي تمارسها الأسرة الجزائرية.

4- محاولة دراسة اختلاف وسائل الضبط الاجتماعي من حيث اختلاف نوعية الأسرة الجزائرية.

5- معرفة التطور الذي مس بالأسرة الجزائرية وتأثيره على وسائل الضبط الاجتماعي فيها.

6- القيام بدراسة ميدانية تصحبها تحليلات للوصول إلى نتائج دقيقة.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة

تحتاج كل دراسة إلى ضبط المفاهيم الأساسية التي تعبر بصورة دقيقة عن فحوى البحث، فالمفاهيم في الدراسات الاجتماعية والإنسانية هي التي تحدد دلالات الألفاظ والمصطلحات تفاديا لأي التباس واختلاف في المفاهيم، وخاصة إذا تعلق الأمر بمصطلحات يكثر الاختلاف حول دلالتها.

وعليه يمكن القول أن المفاهيم هي بمثابة السكة التي يسير عليها الباحث للوصول إلى مبتغاه. لذا لابد من تحديد المفاهيم المتعلقة بدراسته.

ونعني بالمفهوم: "الرأي أو مجموعة معتقدات حول شيء معين، كما يمكن تعريفه بالاسم الذي يطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد، أو الذي يطلق على الصنف نفسه."¹

وأول تعريف نقدمه لأول مفهوم في دراستنا هو:

1- وسائل الضبط:

الوسائل لغة مفرد وسيلة، والوسيلة هي الوصلة والقربى، قال تعالى: "أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ"².

والوسيلة هي ما يتقرب به إلى الغير. والجمع الوسل، الوسائل والتوسيل والتوسل واحد، وفي حديث الأذان: "اللهم آت محمدا الوسيلة..." هي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به"³.

أما اصطلاحا فوسائل الضبط "عبارة عن أدوات (ميكانيزمات) التنشئة الاجتماعية الكفيلة بالتزام الفرد لمعايير المجتمع، فلولها لعمت الفوضى الاجتماعية بين الناس فالهدف النهائي منها هو امتثال الفرد لمعايير المجتمع"⁴.

1- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 1988، ص221.

2- سورة الإسراء، الآية: 57.

3- محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر (بيروت)، بدون سنة نشر، ص274.

4- محمد الله ربيع: الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع، أكاديمية القاسمي للتربية (فلسطين)، 2005

كما عرف العلامة "باريتو V.Parito" وسائل الضبط بأنها: "تلك العناصر المهمة التي تحدد سلوك الجماعات البشرية، وتضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم وهي أشبه ما أن تكون بالحساسية الاجتماعية التي تجعل الأفراد يستجيبون لبعض المواقف ويتجنبون مواقف أخرى".¹

وعليه يمكن تعريف وسائل الضبط بأنها تلك الأساليب أو المعايير التي تستخدمها الجماعة أو المجتمع، والتي تحدث تأثيراً في سلوك الأفراد.

2- الضبط الاجتماعي:

أ- تعريف الضبط لغة: يعني لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه، وضبطه يضبط. وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم ورجل ضابط أي قوي شديد.

وفي التهذيب شديد البطش والقوة والجسم.²
وفي الاستخدام العربي الشائع يعني الضبط النظام إذا نسب إلى الربط، و شيء مضبوط شيء محكم أو دقيق.³
وفي القاموس المحيط: الضبط يعني حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، أحكمه وأتقنه ويقال ضبط البلاد وغيرها أي قام بأمرها قياماً ليس فيه نقص، وضبط الكتاب ونحوه أي أصلح خلله أو صححه وشكله.⁴

ب- التعريف الاصطلاحي للضبط الاجتماعي:

رغم اختلاف الواقع حول الضبط الاجتماعي، إلا أن معظم التعريفات تشير بوضوح إلى أن الضبط الاجتماعي هو الموجه لسلوك الأفراد لأن يكون متوافقاً مع المعايير والقيم المرغوب فيها في المجتمع.

ويعرف "عبد الله الأسعل" الضبط الاجتماعي بأنه: "اصطلاح يعرفه علماء الاجتماع القانوني وعلوم السياسة، ويقصد به مصادر التأثير الاجتماعي على السلوك

¹ - عبد الله الرشدان : علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر (عمان - الأردن)، 1999، ص ص 199-200.

² - محمد بن مكرم بن منظور: المرجع السابق، ص 340.

³ - صلاح الدين شروخ : علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، (عناة - الجزائر)، 2004 ، ص 99.

⁴ - الفيروز أبادي : قاموس المحيط، موقع الدرر السنية: www.DORAR.net، ص 533.

الفردية ومجموعة العوامل المادية والاجتماعية والنفسية التي تحكم في سلوك الفرد خصوصا في نزوعه نحو الجريمة والاعتداء على قيم المجتمع".¹

كما يعرف "Maurice Cusson" الضبط الاجتماعي بأنه: "مجموعة الوسائل التي يستخدمها الأفراد للحد أو لمنع الانحراف".²

كما يشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية: "إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراد من عرف وتقاليد وأجهزة يستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها ما عسى أن يتطرق إلى عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، فينطوي مفهوم الضبط الاجتماعي على تقرير علاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط".³

وعليه يمكن تعريف الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة القواعد التي بها يمتثل الأفراد لمعايير الجماعة أو المجتمع الذي ينتمون إليه، فالضبط الاجتماعي هو القادر على تشكيل سلوك الفرد وضبطه، بحيث يساير مقتضيات الحياة الاجتماعية.

3- الأسرة:

الأسرة لغة مأخوذة من الأسر* وتعني الدرع الحصين، ويقال أسره أسرا أي قيده وأخذه أسيرا، ويحمل معنى الأسر في اللغة أيضا على التماسك والقوة وأسرة الرجل عشيرته ورهطه الأدنون.⁴

¹ - عبد الله الأسعل: التغير الاجتماعي وتطور دور الضبط الاجتماعي في العالم العربي، مجلة الأمن والحياة، المركز العربي

للدراسات الأمنية والتدريب (الرياض)، العدد 6، 1983، ص 60.

² - MAURICE CUSSON : LE CONTROL SOCIAL DU CRIME , UNIVERSITAIRES DE FRANCE, 1983,P21.

³ - إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 357.

* - أنظر أيضا: لسان العرب، المعجم الوسيط، تاج العروس.

⁴ - الفيروز آبادي: قاموس المحيط، موقع الدرر السنية: www.DORAR.net، ص 593.

أما في المعنى الاصطلاحي فقد جاء تعريف الأسرة في معجم علم الاجتماع بأنها: "جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، والدم، والتبني ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب والأبناء ويتكون منها جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة".¹

كما يمكن أن تعرف الأسرة على أنها "اجتماع أفراد:

- توحيد بينهم روابط الدم

- يعيشون تحت سقف واحد أو في نفس المسكن.

- وفي مجتمع يخدم مصالحهم".²

ويعرف القحطاني الأسرة بأنها: جماعة صغيرة نواتها رجل وامرأة ربط بينهما الزواج حفاظا على النوع الإنساني وتثبيتا للقيم الإنسانية واستمرارها، وكل الأفراد والعوائل الذين يتدرجون تحت لقب عام أو اسم يتميزون به، إنما هم في الأصل تلك المجموعة الصغيرة التي تقيم في بيت واحد ويظلمها سقف واحد ثم تفرعت إلى عدد من الأسر.³

أما الأسرة الجزائرية فقد عرفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها: "تتكون من الثنائي الزواجي (الزوج والزوجة) وأبنائهما، وتقوم بينهما علاقات الترابط والتفاعل في إطار ثقافة مشتركة".⁴

هذا وقد عرف قانون الأسرة الجزائري الأسرة في مادتيه الثانية والثالثة كما يلي: "المادة الثانية: الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة.

¹ - JOSEPH SUMPH ET MICHEL HUGUES: **DICTIONNAIRE DE SOCHOLOGIE**, LIBRAIRIE LA ROSSE (PARIS), 1973, P131

² -Yvonne Castellan : **la famille**, presse universitaires de France, 1995, P3.

³ - محمد بن أحمد المويشير: دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1428 - 2007، ص17. www.nauss.edu.sa

⁴ - مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة: أحمد دميري، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1984، ص123.

المادة الثالثة: تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية¹.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الأسرة بأنها جماعة اجتماعية، وهي اللبنة الأساسية الأولى في المجتمع. تقوم على علاقة جنسية منظمة دائمة يقرها المجتمع في مكان مشترك، ويتبادلون المودة والرحمة ويتقاسمون أعباء الحياة ويتفاعلون فيما بينهم، والأسرة هي المسؤولة عن تربية الأبناء، وحمايتهم وتوجيههم وضبط سلوكهم، وتمثل المكان الآمن الذي يستمدون منه قوتهم.

¹ - مولود ديدان: قانون الأسرة، دار النجاح للكتاب (الجزائر)، 2006، ص 4.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية لدراسة الأسرة

- تمهيد

أولاً: تعريف الأسرة

ثانياً: خصائص الأسرة

ثالثاً: أشكال الأسرة

رابعاً: وظائف الأسرة

خامساً: الأسرة والتغير

سادساً: النظريات الاجتماعية لدراسة الأسرة

- تمهيد:

لقد كانت ولا زالت الأسرة تتبوأ مكانة جوهرية ومرموقة بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة، منذ فجر تاريخ البشرية.

وقد كان لقدمها، وثباتها، وتأکید الديانات المختلفة عليها فضل في دعم تلك المكانة. ونظرا لأهميتها عكف العديد من العلماء المتخصصين (علماء النفس، علماء الاجتماع، علماء الأنثروبولوجيا...) على دراستها كل منهم حسب تخصصه.

"ولم تنتعش دراسات الأسرة إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على يد علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الآثار الذين اهتموا بدراسة الأسرة في الثقافات البدائية وفي الحضارات القديمة، ومنذ ذلك الوقت بدأت دراسات الأسرة تحتل مكانة هامة في العلوم الاجتماعية"¹، وعلى إثر هذه الدراسات، وعلى إثر تطورها المستمر بزغ إلى النور علم جديد، وهو علم الاجتماع الأسري، الذي يعتبر من أحدث فروع علم الاجتماع، حيث انتقلت الدراسة العلمية للأسرة إلى اهتمامات العلماء من مستوى المعالجة الكلية للقضايا (الماكروسوسيولوجيا) إلى مستوى المعالجة الخاصة لها (الميكروسوسيولوجيا) الدقيقة، أي دراسة وتحليل كل كبيرة وصغيرة بما يتعلق بالأسرة.

وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع "بوجاردوس": "تنشأ الأسرة استجابة لحاجة ضرورية، دون أن تفرض على أحد، إذ أن الطبيعة قبل ظهور الإنسان هي التي أنشأت الأسرة. ولقد استمرت بصورة أو بأخرى دون انقطاع وطوال التاريخ منذ نشأتها حتى الآن، فهي كخلق عجيب تستحق أن تصلح موضوعا للدراسة"².

ومن هذا المنظور بات واضحا أن الأسرة تحتل مكانة اجتماعية هامة، حيث تمثل الركيزة والدينامو المحرك للمجتمع، إذ أن صلاح وتقدم المجتمع مرتبط بصلاح الأسرة.

¹ - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2002، ص 37.

² - اليمين شعبان: الإعلام والتنوعية الأسرية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة

2005 - 2006، ص 67.

وتتركب الأسرة عادة من الأب والأم والأبناء، وقد تمتد إلى الجد والجدة أو بعض الأقارب وتربطهم علاقات متينة على أساس القرابة وصلة الدم. والهدف العام للأسرة هو المحدد والموجه للسلوك العام لأفرادها.

وتشكل الأسرة فضاءاً للتربية الاجتماعية، ومجالاً لعملية التطبيع الاجتماعي وتشكيل شخصية الطفل، وإكسابه العادات والتقاليد والقيم التي تبقى ملازمة له طوال حياته، ومنها يتعلم أيضاً اللغة والدين، كما تشكل الأسرة نمطاً لضبط سلوكه، أي أن الأسرة تلعب دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك أعضائها وتنظيم العلاقات بينهم وفقاً لقيم وعرف غير مكتوب، إلا أن له تأثيراً كبيراً وسلطة قوية في عملية توجيه السلوك وضبطه.

أولاً: تعريف الأسرة

إن مفهوم الأسرة من المفاهيم القديمة قدم الدراسات التاريخية للأسرة، وقد تعددت التعاريف التي تناولت الأسرة، إلا أن تلك التعاريف كانت قد اختلفت فيما بينها تبعاً لاختلاف المتبنيات التي يتبناها أولئك المعنيون بتعريف الأسرة. وكذلك تبعاً للغرض الذي وضع من أجله التعريف، ما جعل من الصعوبة بمكان تعريف الأسرة تعريفاً جامعاً مانعاً.

وفي هذا الشأن نستعرض بعضاً من هذه التعاريف. يعرف "أوجيست كونت" الأسرة بأنها: "الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد"¹. من خلال هذه الرؤية نلاحظ إشارة إلى أن الأسرة هي المنطلق والأرضية الأولى لعملية التطور في المجتمع.

كما ذهب "جورج ميردوك" إلى تعريف الأسرة على أنها: "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع"².

وكتب "ماكيفر" عن الأسرة قائلاً: "إن الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم"³.

ركز "ماكيفر" في تعريفه للأسرة على الجانب البيولوجي فقط للأسرة وأغفل الجوانب الأخرى كالجانب الثقافي الذي يمكن أن يشترك فيه أفراد الأسرة بالإضافة إلى صفة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة.

في حين ذهب البعض الآخر على التأكيد أن العلاقة التي تجمع أفراد الأسرة يجب أن تسودها الاستمرارية والتفاعل الدائم فيها بين أفرادها وكذا المصير المشترك.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003، ص 25.

² - إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، دار الجيل (بيروت، لبنان)، دون سنة نشر، ص 63.

³ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص 158.

وفي هذا الصدد يعرف كل من "أوجبرن" و "نيمكوف" الأسرة على أنها: "عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو من دونهم، أو تتكون من رجل وامرأة على إنفراد مع ضرورة وجود أطفال، وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة، تعتمد على أواصر الدم، المصاهرة، والتبني والمصير المشترك"¹.

أما "لندبرج" فيعرف الأسرة على أنها: "النظام الإنساني الأول ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال، والمحافظة على النوع الإنساني، كما أن النظم الأخرى لها أصولها في الحياة الأسرية، إن أنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي والضبط الاجتماعي والترفيه، والدين نمت أول الأمر داخل الأسرة"².

من خلال التعريف الذي تقدم به "لندبرج" نلاحظ أن هناك دلالة واضحة على أن الأسرة نظام يؤثر ويتأثر بالأنظمة الاجتماعية الأخرى، كما أن الأسرة تمثل مؤسسة هامة من مؤسسات الضبط الاجتماعي.

أما علماء الاجتماع العرب الذين اهتموا بدراسة الأسرة وساهموا في تقديم تعاريف للأسرة، نذكر تعريف كل من:

"مصطفى الخشاب" حيث عرف الأسرة بأنها: "الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتطور المجتمع"³.

وقد أبرز هذا التعريف النقاط التالية:

- أن الأسرة هي جماعة بشرية تتصف بقواعد التنظيم، ويظهر هذا في شكل الأدوار الموكلة بها كل فرد من أفرادها.

- يقع على الأسرة عبء مسؤولية استقرار الحياة الاجتماعية وهي دعامة أساسية يعتمد عليها المجتمع لتطوره ونموه.

كما تعرف "سناء الخولي" الأسرة بأنها: "تشير كلمة أسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً، على أساس الدخول في علاقات

¹ - عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (بيروت- لبنان)، 1999، ص34.

² - محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية)، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2003، ص21.

³ - جابر عوض - خيري الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص9.

جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كراعية الأطفال وتربيتهم.¹

أما الأسرة من منظور "وافي علي عبد الواحد" فهي: "رابطة اجتماعية بين زوجين وأطفالهما وقد تكون أكبر من ذلك، فتشمل أفرادا آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال".²

كما اهتم الدين الإسلامي والديانات السماوية بالأسرة، فالأسرة من منظور هذه الديانات هي الحجر الأساس لبناء المجتمع، والأسرة في الدين الإسلامي تبنى على التواد والتراحم الذي يجمع ولا يفرق، وينمي ولا يهدم، يقوي ولا يضعف، وفي هذا الشأن يقول سبحانه وتعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"³ وكذلك قوله: "وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ"⁴.

فقد أولى الإسلام عناية فائقة للأسرة وهذا دليل على أن الأسرة تحتل مكانة هامة في نظر الإسلام، فهي أساس وقاعدة هذه البشرية ورمزا لاستمرار الوجود البشري وحفظ النوع الإنساني، وموطنا للألفة والرحمة والاحترام والتعاون... ونسقا تتحدد به شبكة العلاقات والأدوار.

¹ - السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2002، ص ص 26-27.

² - السعيد عواشرية: الجزائر إلى أين...، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 12، جوان 2005، ص 113.

³ - سورة الروم: آية 21.

⁴ - سورة النحل: آية 72.

ثانيا: خصائص الأسرة

تعتبر الأسرة الأساس الذي يركز عليه البناء الاجتماعي، فهي ركن من الأركان الأساسية والهامة في المجتمع ما يجعلها تؤثر في حياة المجتمع بأساليب عديدة. "كما أن صدى التغيرات التي تطرأ عليها تتردد في الهيكل الاجتماعي برمته وحتى وهي تتنوع إلى ما لا نهاية من الأشكال والأحجام، فهي تكشف على قدرة ملحوظة على الاستمرار والثبات في أشد المراحل قوة وسرعة في التغيير".¹

وتتميز الأسرة بوصفها الخلية الأولى في المجتمع ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي خلايا المجتمع والتي نشير إليها على النحو الآتي:

1- الأسرة أول خلية في المجتمع ومن مجموعها يتكون المجتمع والبيئة التي يتم فيها توفير الرعاية والحماية والغذاء.

2- تمتاز الأسرة بالعمومية: إذ لا يكاد يخلو مجتمع من النظام الأسري، فقد سجلت الأسرة وجودها في كافة المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني، كما تعتبر مظهرا من المظاهر المشتركة بين المجتمعات الإنسانية.

3- يشترك أفراد الأسرة في مسكن واحد، ويختلف شكل المسكن من مجتمع لآخر وذلك حسب إمكانيات وظروف كل مجتمع، كما قد يختلف شكل المسكن في المجتمع الواحد.

4- تتميز الأسرة بالحجم المحدد لأن الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو إلى ما لانهاية، بل إنها تتوقف عن النمو عند حد معين²، ويختلف حجم الأسرة من مجتمع لآخر، كما قد يختلف حتى في نفس المجتمع فما نجده مثلا حجما مثاليا في المجتمعات الحضرية قد لا نجده كذلك في المجتمعات الريفية والعكس صحيح.

5- الأسرة كنظام اجتماعي دائمة ومؤقتة: فهي دائمة لأنها تتواجد في كل مجتمع إنساني وعبر كل الأزمنة والأمكنة، وهي في الوقت ذاته مؤقتة، وذلك إذا

¹ - قنفود محي الدين: الملزمات الوظيفية للممارسة الاحتفالية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2002، ص 53.

² - محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحراقي، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1981، ص 146.

ركزنا على أسرة بعينها، فعندما يتزوج الأبناء أو يموت أحد الزوجين تبدأ الأسرة بالانهيار والتلاشي.

6- الأسرة باعتبارها وحدة للتفاعل الاجتماعي تؤثر وتتأثر بالمعايير الاجتماعية والثقافية في المجتمع، وكنتيجة لهذا التأثير والتأثر يشترك أفراد الأسرة في ثقافة واحدة.

7- تعتبر الأسرة نظاما اقتصاديا قائما بذاته، فعندما نسترجع تاريخ النظام الأسري نجد أن الأسرة كانت تنتج ما تحتاجه، ومع التطورات التي طرأت على المجتمع، نجد أن الأسرة مازالت تقوم بالوظيفة الاقتصادية لكن بطريقة تتماشى مع هذه التغيرات، فنجد الزوج والزوجة - بعد خروجها إلى ميدان العمل - وحتى بعض الأبناء يتشاركون في اقتصاد الأسرة.

8- تعتبر الأسرة الأصل الأول لعادات التعاون التي ترتبط بإشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

9- تعتبر الأسرة جماعة اجتماعية تتصف بالاستمرارية، وبخصائص تجعلها تختلف عن سائر الجماعات، حيث أنها الجماعة الوحيدة التي يلتقي فيها الآباء مع جيل الأبناء والأحفاد، كما أن العلاقات بين أفرادها تمتاز بالترابط والتماسك فيتعامل فيها الزوج مع زوجته ومع أبنائه وبناته وحتى مع أحفاده، كل هذه المعاملات تكون متمسكة بالقوة والتماسك بغض النظر عن طبيعة الاختلاف بين الأسر، واختلاف أعضاؤها من حيث الجنس والسن.

10- لا يسلم أي مجتمع من التغيرات وباعتبار الأسرة هي الوحدة الأولى في كل مجتمع، فهي أولى الوحدات الاجتماعية تأثرا بالتغيرات الاجتماعية ومع ذلك فالأسرة تواجه هذه التغيرات وتتعامل معها بكثير من الحكمة، فكلما كانت الأسرة متمسكة وعلاقات أفرادها قوية، فهي تكيف أدوارها مع هذه المتغيرات وتحافظ على هويتها وتدعم كيائها واستمراريتها.

- 11- من خصائص الأسرة أنها ثابتة، "فبالرغم من كل المحاولات المنظمة للقضاء عليها إلا أن الواقع يشهد أن هذه المحاولات لم تجد إلا صدى ضعيفا وأن المجتمعات والأفراد الذين استجابوا لها يعانون من المشاكل التي لا حصر لها".¹
- 12- تمارس الأسرة على أفرادها عملية الضبط الاجتماعي التي تدخل ضمن إطار التنشئة الأسرية، والتي من خلالها تتبنى الأسرة أساليب ووسائل لضبط سلوكيات أفرادها، وذلك مخافة الوقوع في بؤرة الانحراف.
- 13- "تعتبر الأسرة مصدرا للعادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة، وهي دعامة الدين، وتنقل التراث من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية".²
- كانت هذه بعض الخصائص العامة التي تتميز بها الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات.
- وقد لخص "مصطفى بوتفنوشت" بعض خصائص العائلة الجزائرية (الأسرة الممتدة) فيما يلي:
- 1- العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد (الدار الكبيرة) عند الحضر، و"الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر يعيشون معا.
- 2- العائلة الجزائرية هي عائلة أكناتية، النسب فيها للذكور والانتماء أبوي والعائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة أي أن الأب له مهمة ومسؤولية كل الأشياء.
- 3- العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ عليها، وغالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية.

¹ - مراد زعيمي: مؤسسة التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع (الجزائر)، 2007، ص 61.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص 30.

- 4- "العائلة الجزائرية خاضعة لمبدأ التماسك الداخلي والخارجي"¹، فهي عائلة محافظة وتتميز العلاقة بين أفرادها بالاحترام والتقدير.
- 5- تتميز العائلة الجزائرية بالتضامن، فهي منظمة عائلية مشتركة مصدرها الأساسي هو انتقال الإرث من السلف إلى الخلف، هذا الإرث لم يكن فردي بل إجمالي وجماعي فهو ينتقل دون تجزئة حتى تستطيع العائلة الممتدة أن تؤمن حاجاتها من الغذاء عن طريق الإنتاج الخاص، وهي تمثل جماعة اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك.
- 6- الزواج المفضل فيها هو الزواج الداخلي.
- 7- "العائلة الجزائرية عائلة سلالية، لأن الاعتقاد السائد في هذه العائلة وفي هذا الوسط التقليدي يتمثل في أن وجود الإنسان إنما هو أساسا من أجل الإنجاب والحفاظ على العرق"².
- 8- العلاقات الاجتماعية في العائلة الجزائرية علاقات أخوية، فالجماعة تحمي كل الأحاسيس السلبية وتعزز الشعور بالألفة والأخوة، وفي هذا الصدد فإن حنين الأشخاص إلى الحياة في الماضي ناتج عن التماسك الذي كان موجودا في العائلة ولقوة المشاعر والعطف والحب المميزة لها.
- 9- روح التعاون والتي كانت تسود هذه العائلة الممتدة تشمل كل أوجه النشاط بما فيها تربية الأطفال، حيث كان يخضع الطفل إلى رعاية مشتركة، فتتكفل به إلى جانب أمه وفي حالة غيابها أو انشغالها في أعمال البيت، جدته وعمته وأخته الكبرى وغيرها من نساء العائلة، هذه التربية المشتركة يطلق عليها "التكفل الأمومي"³.
- من خلال ما تقدم يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

¹ مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية: التنشئة والخصائص الحديثة، ترجمة: أحمد دميري، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1984، ص 37 - 38.

² عازة ليندة: صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2004 - 2005، ص 61 - 62.

³ عازة ليندة : المرجع السابق، ص 62.

هل الخصائص التي قدمها "مصطفى بوتفنوشت" تنطبق على الأسرة الجزائرية اليوم (الأسرة الجزائرية المعاصرة)؟

في الواقع إن ما يمكن ملاحظته هو أن الخصائص التي ذكرها "مصطفى بوتفنوشت" ما هي إلا خصائص للعائلة الجزائرية التقليدية الريفية، حيث أنه ومع التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة في مختلف نواحيه اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، تكنولوجية، الشيء الذي نجم عنه تحول في مختلف الأنساق: البنائية والوظيفية وكذا في نسق العلاقات الداخلية للأسرة الجزائرية فأصبحت للأسرة الجزائرية مميزات أخرى تختلف في كثير من الأحيان عن تلك التي ذكرها "مصطفى بوتفنوشت"، فالأسرة الجزائرية لم تعد تلك الأسرة الكبيرة التي تعيش في كنفها عدة أسر زواجية، فالأبناء الآن بعد زواجهم يستقلون عن العائلة الكبيرة، فتحولت الأسرة الجزائرية تدريجيا إلى أسرة نووية، ومع ذلك احتفظت في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، حيث تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية وهذا ما يظهر خاصة في الجيل الأول من النازحين إلى المدن (الآباء) وبدرجة أقل في الجيل الثاني (الأبناء)، أما الجيل الثالث (الأحفاد) فيتجه في الغالب نحو شكل الأسرة الحضرية أو الزواجية.

ثالثاً: أشكال الأسرة

"الأسرة مفهوم شامل لا يطلق على جنس الإنسان فقط، وإنما على جميع الأجناس في جميع الأزمان"¹، وما يهمنا في هذه الدراسة الأسرة الإنسانية، فقد عرفت المجتمعات البشرية أشكالاً عديدة للأسرة من بينها: الأسرة المركبة (نموذج أسري يصاحب نظام تعدد الزوجات ويوجد بصفة عامة في المجتمعات الإسلامية خاصة، أو تعدد الأزواج وهذا في غير البلاد الإسلامية حيث تتحد أسرتان نوويتان أو أكثر عن طريق الزوج المشترك أو الزوجة المشتركة).

الأسرة المشتركة (تتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضها من خلال خط الأب أو خط الأم، وتكاد تكون الإقامة المشتركة هي القاعدة دائماً²) والأسرة المتحولة (أسرة طرأ عليها التبدل والتحول على المستوى الاقتصادي القيمي، الأيديولوجي³)، والأسرة المتعددة (أسرة تتعد فيها الأزواج والزوجات) والأسرة البدنة (وهي أسر يرتبط بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب، وليست الإقامة المشتركة شرطاً ضرورياً بالنسبة لهذا الشكل كما تتميز بكبر حجمها)، ولعل من بين أشهر الأشكال وأوسعها انتشاراً في أوساط المجتمعات البشرية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة هما:

- الأسرة الممتدة

- الأسرة النووية

1- الأسرة الممتدة:

"هي أسرة تتكون بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر، ولهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبنائهم المتزوجين (أو أبنائهم) وكذلك أحفادهم"⁴ وفي كثير من الأحيان تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة.

¹ - إقبال محمد بشير وآخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، بدون سنة نشر، ص 16.

² - قرزيز محمود: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة

2001-2002، ص 109.

³ - علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، الطبعة الأولى، دار المعارف (الإسكندرية)، بدون سنة نشر، ص 22.

⁴ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص 161.

وقد عرفها "روسر" و "هاريس" بأنها: "علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد وترابطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب وهي أوسع من الأسرة النواة بحيث تمتد إلى ثلاثة أجيال بدءاً من الأجداد حتى الأحفاد"¹ كما يسكنون تحت سقف واحد ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة.

تنتشر الأسرة الممتدة في المجتمعات البدائية، المجتمعات الريفية، والغير الصناعية وبين الطبقات الدنيا في التجمعات الحضرية، والأسرة الممتدة من وجهة نظر الإسلام تمتد حتى تشمل المجتمع الإسلامي كله، وفي ذلك يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"²

مميزاتها:

تتميز الأسرة الممتدة بـ:

- 1- السلطة في يد الأب الأكبر الذي يمثل رئيس الأسرة ويتبع أوامره الزوجات والأولاد والأحفاد.
- 2- يذعن أفراد الأسرة الممتدة لتقاليدها ومبادئها.
- 3- تعتبر وحدة اقتصادية واحدة ومتعاونة.
- 4- تسود بينها رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج.
- 5- في الأسرة الممتدة تتميز العلاقات الاجتماعية بين أفرادها بالتقارب والضبط الاجتماعي للسلوك.
- 6- تسود في أوساطها مشاعر الحب والأمن والاطمئنان والتضامن.

أما الأسرة الجزائرية التي يسودها هذا النمط فيعرفها مصطفى بوتفنوشت بأنها: "عائلة موسعة تضم عددا كبيرا من الأفراد يتراوح عددهم من 20 إلى 60 شخصا يعيشون جماعيا"³ فهي عائلة كبيرة الحجم وأفرادها تجمعهم في الغالب صلة

¹ - حسين عبد الحميد احمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003، ص 34.

² - سورة النساء: آية 01.

³ - مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص 37-38.

القريبة، حيث تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتجاوز عددهم في مجمل الحالات 8-12 طفل والأقارب الذين يسكنون مع العائلة الأصلية في بيت واحد. ونجد هذا النوع من الأسرة غالباً في المناطق الريفية حيث يعيشون تحت سقف واحد حياة اقتصادية واجتماعية واحدة، إذ يشارك كل أفراد الأسرة في أي عمل تهدف إليه الأسرة من خلال تضامنهم.

ومن أهم مميزات الأسرة الجزائرية الممتدة:

- 1- "أنها عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية وينظم فيها تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية".¹
- 2- مشاركة الأقارب في تقرير مصير ومستقبل العائلة.
- 3- تخضع الزوجة في الأسرة الممتدة إلى حكم وإرادة حماتها.
- 4- العلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة الممتدة ليست بنفس الدرجة من القوة والصلابة التي تكون عليها في الأسرة النووية.
- 5- فيما يخص تربية الأطفال في العائلة الممتدة لا ينفرد الوالدين بتربية أطفالهما وإنما يشاركما ذلك الأقرباء.
- 6- يغلب على هذا الشكل الأسري التماسك الاجتماعي كما تمتاز بالاستقرار والثبات.

¹ - مصطفى بوتفوشيت: المرجع السابق، ص37.

2- الأسرة النووية (الزواجية):

تعرف الأسرة النواة بأنها: "جماعة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي"¹. وينتشر هذا النموذج الأسري في معظم المجتمعات وبشكل أساسي وبارز في المجتمعات المتحضرة.

وتعد أصغر وحدة اجتماعية متعارف عليها وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية.

"تتغير الأسرة النواة عندما يكبر الأشخاص الذين يشغلون أوضاع الأب والأم والأبناء، وعندما يبدأ الأبناء في ملء أوضاع الأب والأم في أسرة جديدة يكونونها بأنفسهم وبالتالي يكون هناك دورات حياة للأسرة"².

مميزاتها:

تتميز الأسرة النووية الزواجية بأنها:

- 1- تنتشر في المجتمعات الحضرية.
- 2- تتميز باستقلال وحدتها الاقتصادية والسكنية.
- 3- تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة دون تدخل الآخرين.
- 4- تميل الأسرة النووية إلى التقليل من الولادات والاهتمام بنوعية الأبناء وليس بعددهم.

5- تتميز بقوة العلاقات الاجتماعية والعاطفية داخلها وقرب أفرادها من بعضهم البعض، ولكن سرعان ما تضعف هذه العلاقات وتتفكك وحدة الأسرة عند بلوغ الأبناء أو استقلالهم بحياتهم الخاصة.

وبالنسبة للأسرة الجزائرية فقد ظهر هذا النوع من الأسرة بشكل اكبر على إثر التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري.

¹ - حسين عبد الحميد احمد رشوان: المرجع السابق، ص 34.

² - محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 159.

- ونجد هذا النوع غالبا في المناطق الحضرية، ويضم كلا من الزوج والزوجة وأبنائهما القصر، أما المتزوجون فهم يقيمون مستقلين عن الأسرة بعد زواجهم. ومن أهم مميزات الأسرة الجزائرية النووية (الزواجية):
- 1- "أسرة صغيرة الحجم تتكون على العموم وفي معظم الحالات من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عموما عددهم أربعة أو خمسة".¹
 - 2- تتميز باستقلال مسكنها ومعيشتها عن الأسرة بالمولد، الأمر الذي ينتج عنه استقلالها بشؤونها الخاصة، فهي توجه شؤونها وتتخذ القرارات المتعلقة بحياتها ومستقبلها دون تدخل الأقارب، إلا إذا ارتأت الأسرة ذلك.
 - 3- مع خروج المرأة الجزائرية إلى ميدان العمل تغيرت مكانتها ودورها داخل الأسرة، فازدادت بذلك سلطتها، فلم تعد خاضعة لإرادة الحماة عكس ما كانت عليه سابقا، وأصبحت المسؤولة الوحيدة عن الشؤون المنزلية وكذلك أضحت تساهم بقسط كبير في دخل الأسرة.
 - 4- تتميز بقوة العلاقات الاجتماعية والعاطفية داخلها وقرب أفرادها من بعضهم البعض، لكن سرعان ما تضعف هذه العلاقات عند بلوغ الأبناء واستقلالهم بحياتهم الخاصة.
 - 5- استقلالية الوالدين في ممارسة الضبط الاجتماعي على أبنائهم، أي غياب أسرة التوجيه في المشاركة في ممارسة الضبط الاجتماعي على الأبناء.
 - 6- "يخيم الجو الديمقراطي على الأسرة النووية وذلك لعدة اعتبارات منها تساوي منزلة الزوجة مع الزوج، وذلك بفضل المستوى الثقافي الذي تحصلت عليه المرأة في هذه السنوات، إذ حسنت كثيرا من وضعيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الوضعية التي كانت عليها".²

1- 2 د. محسن عقون: تغيير بناء العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، عدد 17، جوان 2002، ص 124.

رابعاً: وظائف الأسرة:

إن وظيفة الأسرة الأساسية ليست في إحضار الأفراد إلى هذا العالم من أجل إطعامهم وتربيتهم بمجرد ولادتهم، وإنما تتمثل في أكثر من هذا، فالواقع يؤكد أن للأسرة وظائف عديدة تقوم بها، فهي الوسط الذي يشبع الدوافع الطبيعية للفرد وتحقق الإشباع الجنسي والعاطفي كعاطفة الأبوة والأمومة، كما تمثل عاملاً أساسياً لنقل القيم والعادات والتقاليد التي يتميز بها كل مجتمع عبر العصور والأجيال. ومن ثم فالأسرة تعتبر المسؤولة عن القيام بالوظائف الموكلة إليها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع، وذلك حتى لا تحدث فجوة بين أسلوب الحياة داخلها وبين ما هو موجود في العالم الخارجي (المجتمع)، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي. وعليه فالوظائف التي تقوم بها الأسرة تكاد تكون واحدة في كل المجتمعات والتي من بينها المجتمع الجزائري.

"ولقد تعرضت الأسرة بوصفها أحد أنساق البناء الاجتماعي لتحولات جذرية في العقدين الأخيرين في شكلها وهيكلها بسبب التغيرات الديمقراطية وكذلك التغيرات الاقتصادية الكبرى"¹، ما أدى إلى انكماش وتقلص وظائف الأسرة من الأوسع إلى أضيق، حيث ظهرت مؤسسات وتنظيمات أخرى انحدرت مع تيار التغير شاركت الأسرة في وظائفها، ولكن على الرغم من ذلك تبقى الأسرة هي الأساس في تأدية الوظائف التالية:

1- الوظيفة الجنسية:

تمثل الأسرة المحيط الاجتماعي الوحيد الذي يسمح فيه بممارسة إحدى المتطلبات الإنسانية وهي العلاقة الجنسية، التي اصطلح عليها المجتمع وأقرتها الشرائع السماوية والتعاليم الإلهية "فإذا كانت الممارسة الجنسية جزءاً من غاية الفرد في الزواج، فإنها للمجتمع وسيلة لوجوده البشري عن طريق الإنجاب والتكاثر، إضافة إلى بقائه الحضاري"².

¹ - محمود متولي قنديل - صافي ناز السعيد شبلي: مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، الطبعة الأولى، دار الفكر (عمان)، 2006، ص 30.

² - BB.LEGROS : **FAMILLE ET MARIAGE ET DIVORCE** (UNE SOCIOLOGIE DE COMPOREMENT FAMILIAUX CONTEMPORAINS), LARGE , BRUXELLE , P87

هذه الوظيفة الجنسية تعتبر من أهم وظائف الأسرة كما تؤدي إلى تقوية العلاقة بين الزوج والزوجة، وتعتبر الأسرة الهيئة الوحيدة التي يعترف فيها بنتائج تلك العلاقة.

2- وظيفة الإنجاب والتكاثر:

تعتبر وظيفة الإنجاب والتكاثر فطرة الله في خلقه، فهي من أهم الوظائف الأساسية للأسرة الإنسانية، زيادة على هذا فإن وظيفة الإنجاب والتكاثر نعمة من نعم الله سبحانه وتعالى على خلقه، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "تأكحوا تتأسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة".

فما تزال الأسرة النظام الأول الذي يحافظ على استمرارية الجنس البشري، كما أن هذا الأخير يتحقق ويستمر أيضا من خلال الوظيفة التكاثرية. "قلولا الأسرة التي أخذت على عاتقها إنجاب أعضاء جدد لانقرض المجتمع البشري بصفة عامة"،¹ إذ أن وظيفة إنجاب أعضاء جدد يضمن للمجتمع ضمانه واستمراره.

وتكون بذلك الأسرة منبعا لتجديد الأجيال في المجتمع من مرحلة إلى أخرى "وإذا ما تقاعست الأسرة عن هذه الوظيفة، فإن أول آفة يصاب بها المجتمع هي ارتفاع نسبة الشيوخ وتراجع نسبة الشباب".² ولا تتوقف وظيفة الأسرة عند هذا الحد، بل يجب أن تعمل على تنشئتهم وإعدادهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

3- التنشئة الاجتماعية:

تمثل الأسرة الرحم الاجتماعي الذي يتلقى المولود البشري من رحمه البيولوجي ليقدم له الأمن والحماية والرعاية ويزوده بوسائل التوافق مع الحياة. ولقد كانت الأسرة الممتدة التقليدية منفردة بمسؤولية التنشئة الاجتماعية حتى سن الرشد تقريبا ولكن مع التغير الذي طال الأسرة بنائيا ووظيفيا انتقلت جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى كروض الأطفال، المدارس، النوادي...، ورغم ذلك تبقى الأسرة حجر الأساس في التنشئة الاجتماعية، فالأسرة هي التي تمنح الطفل أوضاعه الاجتماعية وتحدد له أساليب السلوك الاجتماعي وتعرفه بعبادات وقيم

¹ - عاززة لينده: المرجع السابق، ص62

² - مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الطبعة الأولى، دار الأمة، 2003، ص84.

مجتمعه، كما يتلقى الطفل أول درس في الصواب والخطأ، والحسن والقبح وما يجب أن يفعله وما لا يجب أن يفعله فيتجنبه. "كما تمثل الأسرة الوسيط الناقل للتراث الحضاري واللغة والدين من جيل إلى جيل".¹

وتعمل الأسرة على إكساب الطفل كل هذا الرصيد الزاخر بأساليب السلوك والعادات والقيم من أجل جعله يندمج مع أنساق البناء الاجتماعي والتوافق مع المعايير السائدة في المجتمع وبالتالي تكوين فرد اجتماعي. هذا ما يجعل الأسرة تساعد على دعم المجتمع باللبات الصالحة التي تساهم في بناءه ورقية، وفي هذا الصدد يؤكد "رينيه كوينغ" على أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية "إن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، بل إنما العامل الحاسم هو "الميلاد الثاني" أي تكونه من شخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا "الميلاد الثاني" ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بكفاءة".²

4- ممارسة الضبط الاجتماعي:

تعتبر الأسرة الدعام الأولى لتحقيق الضبط الاجتماعي، حيث تقوم بتلقين أفرادها السلوكات الحسنة، التي تتماشى مع النظم الاجتماعية والدينية والأخلاقية والقواعد الانضباطية السائدة في المجتمع.

"والطفل لا يولد مواطناً، ولكنه يروض على ذلك، وعملية الترويض هذه هي من أخص وظائف الأسرة".³ وبالتالي تجنبه من الوقوع في الانحرافات والسلوكات السيئة ومن ثمة التأقلم مع المجتمع، فكلما كانت عملية التطبيع الاجتماعي ناجحة كانت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي قليلة لأن أهداف الفرد تكون في التوافق مع أهداف النظام الأسري.

¹ - محمود سلامة غباري: الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية- مصر) 1989، ص 26.

² - عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 72.

³ - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968 ص 343.

5- الوظيفة النفسية والعاطفية:

تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية على أهمية الوظيفة النفسية التي تؤديها الأسرة بالنسبة لأفرادها، فمشاعر الحب والعطف والمودة والحنان...، تمثل الغذاء الروحي الذي تقدمه الأسرة لأفرادها.

فالأسرة هي البيئة الوحيدة التي يمكن لها تلبية احتياجات الطفل، وذلك بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها فيتامينا نفسيا حقيقيا للنمو، كما تقدم له جوا من الرعاية والاستقرار والأمن والحماية يساعد في عملية التنشئة الاجتماعية.

إن العلاقة بين أفراد الأسرة (الأم والأب) لها تأثير بالغ على النضج النفسي للطفل على اعتبار أن هذا الأخير جزءا متفاعلا في هذا البناء (الأسرة). فكل ما يكدر هذه العلاقة من خلافات ونقاشات قد تؤدي إلى الاضطراب، أو ربما الانحلال في بعض الأحيان وتفكك هذه العلاقة بالضرورة سينعكس سلبا على نفسية الطفل ما قد يؤدي به إلى الوقوع في بؤرة الانحراف، لذلك لا بد أن تدرك الأسرة (الأب والأم) أن العثرة في تحقيق النضج النفسي لدى الطفل سببها العلاقة والشعور المتبادل بين الزوجين، فالشخصية السوية هي التي نشأت في جو تشيع فيه الثقة والوفاء والحب والتآلف.

"والأسرة التي تحترم فردية الشخص وتدرجه على احترام نفسه، وتساعد على أن يحافظ على كرامته بين الناس، وتوحي إليه بالثقة اللازمة لنموه، هي الأسرة المستقرة الهادئة من ناحية العلاقات التي تعكس ثقنها على أطفالها".¹

6- الوظيفة الدينية والأخلاقية:

يعتبر الدين منذ القدم أحد مقومات الحياة الأسرية ورمزا لاستقرارها واستمراريتها. "ولقد كشفت الدراسات والأبحاث الاجتماعية والأنثروبولوجية أنه لم يظهر مجتمع بلا دين، أو نظام ديني يتعلق بالمقدس والطقوس التي تقرب الإنسان إليه".² فالدين يلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة الأسرية

¹ - السيد رمضان: المرجع السابق، ص 70.

² - نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدين والبناء الاجتماعي، الجزء الثاني، دار الشروق للنشر (جدة- السعودية)، 1988، ص 33.

بصفة خاصة. حيث تقوم الأسرة بغرس بذرة القيم والتعاليم الدينية في أفرادها، وذلك بتلقينهم التمييز بين الخير والشر، والمشروع والممنوع، والحلال والحرام، كما تعلمهم كيف يتعاملون مع الآخرين سواء من بني دينهم أو من غير أبناء دينهم، وكذا علاقتهم بالخالق عز وجل، والتحلي بالأخلاق الفاضلة والصبر، والتعاون. كل هذه الصفات يكتسبها الفرد من خلال احتكاكه وتفاعله مع محيطه الأسري ويلتزم بها فتمثل له ضوابط تحميه من الوقوع في دوامة الانحراف الخلقي، وتشكل له رادعا في حالة محاولته الخروج عنها.

لذلك نجد أن "الأسرة تكون حريصة على مقومات دينها، وكل فرد يخرج على عقائد الأسرة وتقاليدها وطقوسها ومراسيمها الدينية تنتكر له وتلفظه وقد تقتله خشية ما عسى أن ينالها من عار ويلحقها من مذلة"¹، فقد أصبحت أخلاقية الأسرة تابعة لأخلاقية الدين. فانهدام الوازع الديني والخلقي للأسرة غالبا ما يؤدي إلى الانحراف. وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها الدينية والأخلاقية من المحتمل أن يتحدى الطفل كل القواعد والقيم الاجتماعية ويسخر منها، ما ينعكس بالدرجة الأولى على الأسرة ثم المجتمع بالدرجة الثانية.

7- الوظيفة الاقتصادية:

تمثل الأسرة بالإضافة لكونها نظاما اجتماعيا، وحدة اقتصادية أساسها التعاون ويشترك أفرادها في تحمل عبء ميزانية ما يغطي احتياجاتهم، بعد أن كان في السابق رب الأسرة هو المسؤول الوحيد عن سد الاحتياجات الاقتصادية لأسرته ومع التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج، أصبحت الأسرة وحدة إنتاجية استهلاكية في الريف، ووحدة استهلاكية في المدن.

وذلك لما وفرتة المجتمعات المتقدمة من مؤسسات وهيئات (مصانع، بنوك متاجر،...) تقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في الماضي، بعد أن كانت وحدة إنتاجية استهلاكية مكتفية بذاتها.

¹-أحمد الخشاب : المرجع السابق ، ص343.

زيادة على هذا أصبح أفراد الأسرة (الأبناء البالغين) يسهمون في عملية الانتاج وبالتالي زيادة مصادر الدخل، دون أن ننسى دور المرأة الفعال في اقتصاد الأسرة بعد أن دخلت ميدان العمل، وأصبحت تساهم في اتخاذ القرارات الخاصة بميزانية الأسرة، وتشارك الزوج جنباً إلى جنب في الكسب المادي بعد أن كانت وظيفتها مقتصرة على الأعمال المنزلية والتنشئة الاجتماعية والتربية، كما تعمل الأسرة على محاولة تأمين مستقبلها وذلك من خلال الموازنة بين دخلها واحتياجاتها لتحقيق الاستقرار الأسري.

8- الوظيفة التربوية والتعليمية:

تعتبر التربية الأسرية من أهم الوظائف والعمليات الرئيسية التي تقع على عاتق الأسرة، وذلك من أجل جعل الفرد يتكيف مع محيطه الخارجي، ومع ما يحصل من تغيرات وتطورات في البناءات الاجتماعية، فالأسرة تسعى جاهدة دوماً للالتحاق ومواكبة هذه التطورات وذلك من خلال القيام بتقديم كل ما يحقق التوازن والاستمرار في الحياة الاجتماعية، فأول ما تقوم به الأسرة من خلال هذه الوظيفة هو تلقين الطفل أول ركيزة وهي اللغة التي تعتبر المنطلق الأساسي لتعلم باقي دروس الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فإن الطفل يتشرب من خلال احتكاكه بأسرته المبادئ والقيم، وآداب السلوك والمعاملات التي تساهم في التوافق مع مجتمعه.

"بمعنى تعليم الفرد الواقعية في السلوك والموازنة بين ما هو مثالي من قيم وأخلاق ومبادئ، وبين ما هو موجود في المجتمع من معطيات محسوسة يعيشها ويحس بها".¹

وتبرز أهمية التربية الأسرية أيضاً في نقل التراث الثقافي والحضارة للمجتمع من جيل إلى جيل، عن طريق تلقين الأسرة لأفرادها كل ما يتعلق بتراث الأجداد لأبنائها.

"كما تمثل الأسرة المدرسة التي تعلم أبنائها الأمانة والخير والشر، والفضيلة والرذيلة، وتعلمهم كيف يطيعون السلطة العليا، وكيف يتعاونون مع غيرهم لتحقيق

¹ - مصباح عامر: المرجع السابق، ص 85.

الهدف المشترك، كما أنها تعرفهم بعادات المجتمع وتقاليده ولغته والمعايير الاجتماعية التي تؤهله لأن يكون مواطناً صالحاً كما أنها تحدد مستوى تعليمه".¹ وعلى الرغم من انتقال التعليم إلى مؤسسات خارجية، تبقى الأسرة دائماً تقوم بوظيفة المتابعة الدراسية لأبنائها، إذ تقوم بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في توجيه والمراقبة المكثفة للطفل وفي علاج المشكلات النفسية، إضافة إلى ما تنفقه لسد المتطلبات المدرسية من تكاليف المواصلات والأدوات المدرسية والملابس، ناهيك عن تكاليف الدروس الخصوصية التي انتشرت كظاهرة مؤخراً.

9- الوظيفة الصحية:

تعتبر الأسرة المسؤولة الأولى على التربية الجسمية والصحية لأفرادها وذلك بتوفير الغذاء والبيئة الصحيين، وكذلك العمل على رعايتهم ووقايتهم من الأمراض المعدية، وتوفير الجو الصحي لتنمو أجسامهم في صحة جيدة، ما ينعكس على نمو شخصيتهم وبنيتهم النفسية والاجتماعية مع الحرص على تعويدهم على اكتساب العادات الصحية السليمة، كالنظافة والقيام بالأنشطة الرياضية، والمراقبة الطبية المستمرة... إلخ.

"وفي دراسة قام بها أحد العلماء سأل فيها مجموعة من الآباء عن أهم الأشياء التي يركزون عليها في تنشئتهم لأبنائهم فأجابوا: أن هناك ثلاثة مواضيع يركزون عليها في المعاملة الوالدية وهي: صحة الولد، خصائص شخصيته ودراسته".²

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2003، ص 86.

² - مصباح عامر: المرجع السابق، ص 84.

خامسا: الأسرة والتغير

قبل التطرق إلى دراسة التغير في الأسرة بصفة عامة، والأسرة الجزائرية بصفة خاصة، تجدر بنا الإشارة إلى توضيح المقصود بالتغير، فالتغير الاجتماعي يعبر عن كل تحويل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بناءه أو وظائفه من الناحية الزمنية. والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل ما يقع في التركيب السكاني، أو في بناءه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

والأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا، واكبت عبر سيرورتها الزمنية تغيرات وتطورات هائلة على مستوى البناء والوظائف والأدوار، هذه التغيرات نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية.

"إن التغير لم يقتصر على المجتمعات المتحضرة فقط بل تعدى ليشمل المجتمعات النامية وكذا مجتمعات العالم الثالث ولكن بدرجات متباينة. وعلى الرغم من الصعوبات والتعقيدات التي يثيرها التغير، إلا أنه يعبر عن العملية الجوهرية التي تتيح للمجتمع البقاء والاستمرار في الوجود".¹

والمجتمع الجزائري عايش ولا يزال يعيش منذ نصف قرن تقريبا التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي قد تركت آثارها الواضحة والعميقة في بنائه السوسيولوجي بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية بصورة خاصة.

والأسرة الجزائرية على اعتبارها أحد أنساق المجتمع الجزائري تعتبر من بين النماذج الأسرية التي ليست بمعزل عن التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، إذ تعيش في مجتمع يدور في فلك عالم متغير تسوده أنظمة مختلفة وتحاول السيطرة عليه برامج العولمة بكل أبعادها وتخصصاتها، فالأسرة الجزائرية تتأثر بكل هذه التغيرات، فقد تغيرت العائلة الجزائرية وتغيرت مميزاتها التقليدية التي كانت تتصف بها كتركيبها، ووظائفها وعلاقاتها القرابية، ونظام الزواج... هذه التغيرات كانت

¹ - سناء الخولي: مدخل إلى عالم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2003، ص 243.

نتيجة للظروف التاريخية (وحشية الاستعمار الفرنسي الذي دام 130 سنة) ونتيجة للتحضر والتصنيع والتحديث.

رغم كل هذه التحولات والتغيرات تبقى الأسرة الجزائرية في تفاعل مستمر ولكن بالمقابل تحاول الحفاظ على هويتها وانتمائها الحضاري، حيث تستمد ثقافتها وأصولها من التراث العربي الإسلامي، والذي هو الآخر تحاول من خلاله "الحفاظ على نفسها من الذوبان في بوتقة الرؤية الغربية المهيمنة على جميع الأصعدة، وفي نفس الوقت مسايرة ومعايشة كل التغيرات والتطورات التي تستهدف الساحة العالمية في كل جوانبها".¹

إن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على نفس الوتيرة والمستوى وإنما تختلف من منطقة لأخرى ومن قطر لآخر، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك تشابه من حيث أصولها وتكوينها لذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة في الشمال والأسرة في الجنوب، وبين الأسرة في الشرق وفي الغرب الجزائري. وتعود التغيرات والتطورات التي طرأت على الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة بين الأمس واليوم في مختلف جوانبها، إلى التغيرات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والتي بدورها تمخضت عنها مظاهر عديدة نتطرق إليها بالدراسة والتحليل فيما يلي:

مظاهر التغير الأسري:

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية التي شهدتها المجتمع البشري انعكست بصورة مباشرة على الأسرة، ما انبثق عنه تحولات في جوانب عديدة داخل محيط الأسرة، ومن أبرز وأهم هذه الجوانب التي مستها وأثرت عليها هذه التغيرات:

1- التغير في تركيب الأسرة:

ساهمت موجة التغير الاجتماعي المرتبط بالتصنيع والتحول السريع في تغيير تركيب الأسرة تغييرا جذريا ولا يمكن تجاهله، فتحوّلت الأسرة من النمط العائلي

¹ - عازة ليندة : المرجع السابق ، ص68.

والأسرة الممتدة إلى أسرة نواة، آمن فيها الزوجين بفكرة تحديد النسل، فبعد أن كانت العائلة تضم ثلاثة أجيال أو أكثر في مكان واحد، أصبحت اليوم لا تتسع لأكثر من جيلين (الآباء والأبناء).

ونفس الشيء نجده في الأسرة الجزائرية، حيث تحولت من نمط الأسرة الكبيرة الممتدة الخاضعة لسلطة الأب والجد المطلقة إلى نمط الأسرة الزوجية، وفي هذا الصدد يؤكد "محسن عقون" "بأن الأسرة الجزائرية في تحول مستمر ومن عائلة ممتدة إلى عائلة نووية، وفي تصورنا في المستقبل ليس بالبعيد لابد أن نتلاشى وتختفي العائلة الممتدة تاركة المجال للعائلة النووية، لضرورة يفرضها الواقع المعيش وتطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي تتلاءم مع طبيعتها الأسرة النووية".¹ إلا أن هذا التحول نجده يختلف من منطقة لأخرى، حيث يتزايد كلما اتجهنا من الريف إلى المدن.

ويعود السبب إلى الانخفاض التدريجي في حجم العائلة، إلى رغبة الأسرة في تطبيق سياسة تحديد وتنظيم النسل نظرا للظروف الاقتصادية المتمثلة في غلاء المعيشة ووعي المرأة الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى ميل نظام تعدد الزوجات إلى الانقراض، ليطغى عليه نظام الزواج الأحادي والذي له دور كذلك في انخفاض حجم العائلة وتغييره، دون أن ننسى أزمة السكن التي تعتبر عاملا من العوامل الأساسية التي ساهمت في التقليل من حجم العائلة وارتفاع نسبة الأسر النووية. كما أن التغير الذي طرأ على تركيب الأسرة برز في مكانة المرأة داخل الأسرة، حيث لم يعد دورها منحصرا داخل الأسرة فقط، إنما أصبحت المرأة سواء الجزائرية أو العربية أو المرأة على المستوى العالمي تشغل مكانة حساسة في الدولة وتشارك في القرارات الأسرية وحتى السياسية.

كما أدى التغير الذي حدث في تركيب الأسرة إلى تحرر الأبناء من كثير من الضوابط، والضغط التقليدية أمام الفرص المتاحة لهم من تعليم والحصول على دخل ثابت ما يمنح لهم استقلالا اقتصاديا ومركزا اجتماعيا يختلف عن الذي حصل عليه آباؤهم.

¹ - محسن عقون: المرجع السابق، ص128.

2- التغير في الوظائف:

لقد أدى تعدد الحياة في المجتمع وظهور التكنولوجيا الحديثة والتصنيع والحضرية والتطورات السريعة والهائلة، إلى ظهور هيئات وتنظيمات تتلاءم مع ظروف الحياة المعاصرة ومن بين هذه المؤسسات: المؤسسات الاقتصادية (المحلات، المتاجر المصانع)، والمؤسسات القضائية (المحاكم والمجالس القضائية) والمؤسسات التربوية (المدارس، رياض الأطفال، الجامعات) والمؤسسات الترفيهية والترفيهية (النوادي دور السينما). كل هذه الهيئات أصبحت تشارك الأسرة في بعض وظائفها ما نتج عنه تقلص في وظائف الأسرة بعد أن كانت تتحمل كافة أعباء ومسؤوليات الحياة.

3- التغير في السلطة داخل الأسرة:

لقد كانت الأسرة في السابق (الأسرة الممتدة التقليدية) تمتاز بسيادة السلطة الأبوية، فالزوج يمارس فيها السلطة العليا والمطلقة على الأسرة، فكان الأب يمثل عصب الحياة فيها والعائل المادي لها وفي يده كل الصلاحيات، أما الزوجة فهي مسؤولة على تسيير شؤون بيتها وتربية أبنائها والسهر على راحتهم. وبحكم ما كان للآباء من سلطة على أفراد الأسرة كانوا يقومون بأدوارهم الأسرية على أساس التسلط والديكتاتورية، إلا أنه بعد حركة التعليم والاتصال داخل المجتمع، وتحديث الاقتصاد ظهرت لدى الأبناء مجموعة من الأفكار والقيم والآراء تختلف عن تلك التي حصل عليها الآباء في ظل ظروف متغيرة وهذا ما أحدث تغييراً في نموذج العلاقة بين الآباء والأبناء، أي ظهور النموذج التحرري الديمقراطي في الأسرة محل النموذج التسلطي القمعي الذي كان يسود داخل الأسرة التقليدية.¹ ويحتل الأب مكانة القائد في الأسرة الجزائرية (الممتدة) فهو يحافظ على التماسك داخل أسرته وذلك من خلال مساهمته في تنظيم الأسرة، والقيام بجميع الحقوق والواجبات نحو زوجته وأبنائه والأقارب الذين يعيشون معهم، ولأب في الأسرة الجزائرية التقليدية كل القرارات المصيرية الخاصة بالأسرة من زواج أو طلاق، أو إرث، أو بيع وشراء... والعائل المادي والكافل لأبنائه متزوجين أو غير

¹ - عبد القادر القصير: المرجع السابق، ص 86.

متزوجين إلى جانب ما يوفره من الحماية وإشباع الحاجات النفسية، والرقابة والمسؤولية على تصرفاتهم، ومتابعة مسارهم الدراسي، ولكن مع الظهور التدريجي للأسرة النووية على خلفية التغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري، تغير نوع السلطة الأبوية من الدكتاتورية إلى الديمقراطية والمشاركة في القرارات الأسرية بالتشاور والحوار كما أصبح الأب يمثل دور الصديق الذي يرجع إليه أبناءه لاستشارته وطلب النصيحة.

"والملاحظ أنه رغم التغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية وعلى الأسرة في حد ذاتها. إلا أن الدور السلطوي للأب لم يختلف من البنية العائلية المعاصرة بل إنه تكيف مع الأوضاع الجديدة، ولا زال للأب مكانته ودوره في الأسرة الجزائرية المعاصرة".¹

¹ - سناء قلامى: صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة باتنة، 2002 - 2003، ص 48.

سادسا: النظريات الاجتماعية لدراسة الأسرة

نجد اليوم نظريات عديدة تفسر العمليات والظواهر الاجتماعية التي تشخص الأسرة، هذه النظريات عديدة بتعدد اتجاهاتها الفكرية وباختلاف أهدافها العلمية والعملية، فكل نظرية تقوم على منهج تحليلي يختلف عن مناهج النظريات الأخرى في دراسة الأسرة من أجل ذلك تعددت الدراسات واختلفت الزوايا الدراسية وسنتطرق بالدراسة والتحليل إلى هذه النظريات التي تخدم من قريب أو بعيد موضوع الدراسة والتي من أبرزها:

1- النظرية البنائية الوظيفية:

استمدت أصولها من الاتجاه الوظيفي في علم النفس خاصة النظرية الجشطالطية، ومن الوظيفية في الأنثروبولوجيا.

ويعد تالكوت بارسونز¹ من أبرز ممثلي هذا الاتجاه حيث يرى أن "الأسرة بوصفها وحدة بنائية هي الوحيدة التي تستطيع القيام بمهمة إعداد الصغار وتنشئتهم بغرس القيم والمعتقدات وجميع الرموز الثقافية والمبادئ الاجتماعية".¹

فالنظرية البنائية الوظيفية تنظر إلى الأسرة بوصفها نسقا في البناء الاجتماعي يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، فضلا عن العلاقة بين الأجزاء والكل. فكل جزء من أجزاء النسق يكون وظيفيا، كجسم الإنسان يتألف ويتكون من مختلف الأعضاء ولكل جزء وظيفته الأساسية، والأسرة بهذا المعنى تقوم بوظائف كثيرة تخدم بها النسق الأكبر "المجتمع" كوظيفة التنشئة الاجتماعية، الحماية، الضبط الاجتماعي... ولا تتوقف النظرية عند هذا الحد، بل تتعدى إلى تحديد الوظائف الأكثر دقة داخل النسق الأسري نفسه كالأدوار، المراكز العلاقات، المعايير، القيم بالإضافة إلى العلاقة التي تربط النسق الأسري بالأنساق الاجتماعية المختلفة كالنسق الاقتصادي، السياسي، التربوي... إلخ

ويرى "بارسونز" أنه على النسق الاجتماعي مواجهة أربع مشكلات وهي:

التكيف: أي تكيف الأسرة مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها.

¹ - أحمد محمد مبارك الكندري : علم النفس الأسري ، الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع (الكويت) ، 1992 ، ص 47.

أما تحقيق الهدف فيشير إلى الفهم الأساسي والموافقة على أهداف الأسرة ككل، فجميع الأنساق بما فيها الأسرة في حاجة إلى سبب للوجود، وهذا يعني أن هناك أهدافا يريد الأفراد تحقيقها، تشترك الأسرة فيها مع أنساق المجتمع المختلفة. والتكامل يشير إلى تدعيم الروابط والعلاقة بين الأجزاء داخل النسق، ويرتكز بشكل خفض التوتر على أن الفرد يعاني من صراع الدور في الأسرة من خلال مواجهة المتطلبات المختلفة. إلا أن الأسرة تمتص التوتر وتعطي الوقت وتمنح الاهتمام من داخل عملية التنشئة الاجتماعية، وعلى ذلك تصبح الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم الذي يحدد عن طريق الدين والأنساق التربوية وبالتالي يتحكم في تحديد أنماط السلوك المرغوبة أو المطلوبة. وفي سياق هذه النظرية، فالأسرة الجزائرية بوصفها نسقا في المجتمع الجزائري تتكون من مجموعة من الأفراد (أجزاء النسق) تقوم العلاقة بينهم على أساس التفاعل المتبادل في الوظائف والأدوار، إذ لكل فرد في الأسرة وظيفته التي يقوم بها اتجاه أسرته وتجاه المجتمع وفقا لمعطيات القيم والمعايير الاجتماعية وذلك بهدف تحقيق التكامل والتوازن الأسري والاجتماعي.

2- نظرية الصراع:

توجد نظريات واتجاهات عديدة عن الصراع الاجتماعي، منها ما يتبع لعلم الاجتماع ومنها ما يتبع لعلم النفس.

"وقد ركز بعض من مؤيدي منظور الصراع الاجتماعي على علاقات القوة داخل الأسرة خاصة ما يتعلق باتخاذ القرارات، حيث أشاروا إلى أن أعضاء الأسرة الذين لديهم موارد ومعتقدات يستحوذون على السلطة أكثر من غيرهم، في حين ركز بعضهم على الصراع بطريقة واضحة حيث يرون أن الأسرة عبارة عن صورة مصغرة للصراع في المجتمع".¹

فالأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية تمثل المصدر الرئيسي لوقوع الصراع داخلها وهذا ما يؤكد "معن خليل العمر" في كتابه "علم اجتماع الأسرة": "أن الأسرة

¹ - السعيد عواشيرة : المرجع السابق ، ص118.

تمثل نسقا اجتماعيا يحمل بين أنماطه المكونة له معايير متصارعة لا تقبل التعايش معا مثل المعايير الشخصية والمصالح الذاتية وبالتالي إيقاع النزاع¹.

كما أن التغير الاجتماعي له دور مهم في الصراع الاجتماعي، فالتغير غير معه شكل الأدوار داخل الأسرة. فأصبحت غير واضحة لأن المؤسسات الرسمية أخذت تتنافس عليها. كما أن دور الرجل والمرأة تداخل أيضا بعضهما ببعض، أيضا حقوق الأبناء والديمقراطية في المعاملة جعلتا شكل الأدوار وحدودها غير واضحة. كما أن وسائل الضبط تغيرت ما أدى إلى عدم السيطرة على مجريات الأمور ونتيجة لهذا يقع الصراع، ما ينجم عنه محاولة الأبناء (المراهقين) التخلص من القيود الاجتماعية التي تفرضها عليهم الأسرة فيتمردون ويقفون موقفا عدائيا تجاه الوالدين، من أجل تحقيق الاستقلال الفردي عنهم، فينتج عن هذا الصراع اضطرابات سلوكية عند الأبناء. إذا لم يحسن الوالدين اتخاذ وسيلة الضبط المناسبة في التعامل معهم خلال هذه الفترة.

إن عدم تكيف الأسرة (الوالدين) مع المشكلة النفسية الاجتماعية التي يمر بها الأبناء قد تؤدي بالأبناء إلى الخروج عن قواعد السلوك الاجتماعي فينحرفون. وبالنسبة للأسرة الجزائرية فلا تخلو أسرة في المجتمع الجزائري من مظاهر الصراع بين جيل الآباء وجيل الأبناء حول القيم والعادات والمعايير الأخلاقية والدينية التي تلاحق جيل الأبناء، وتمثل ضوابط رسمية تحاول الأسرة الجزائرية الحفاظ عليها في تربية أبنائها وجعلهم يمتثلون لها.

3- نظرية التفاعل الرمزي:

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات في مجال دراسة الأسرة وأكثرها شيوعا واستعمالا ومن أبرز ممثليها "جورج زمل"، "وليم جيمس"، "جورج هيربرت ميد". وتهتم هذه النظرية بدراسة العلاقة بين أفراد الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية. أي دراسة العلاقة بين الزوج وزوجته وبين الوالدين والأبناء على أساس أن كل واحد منهم يتفاعل مع الآخر وفقا للأدوار التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة. وتمثل

¹ - معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للتوزيع والنشر (عمان)، 1994، ص 45.

عملية التنشئة الاجتماعية محورا أساسيا في رأي التفاعلية الرمزية، لأن الفرد في مراحل حياته المختلفة منذ الطفولة ومرورا بجيل الشباب حتى النضوج والشيخوخة يمر بمواقف وحالات مختلفة يحتاج فيها إلى تنشئة جديدة تجعله يستطيع التفاعل مع الظروف التي يعيشها.

يرى "كوبي" أن النفس البشرية عبارة عن مجموعة من أفكار تتفاعل وتتعامل مع نفوس الآخرين. فالتفاعل هو الذي يمكن الفرد من التواصل مع الآخرين. "كما تحاول النظرية التركيز على تفسير كيفية انضباط أعضاء الأسرة عن طريق جماعتهم الأسرية، وكذلك تفسير التفاعلات والمعاني المشتركة التي تعتبر لب السلوك الزوجي والأسري".¹ فهناك إشارات ورموز متعارف عليها تجعل الزوج أو الزوجة أو الأبناء يستجيبون بعضهم لبعض من خلال تفسيراتهم لها، وبالتالي يستطيع الفرد أن يعدل أو يغير أو ينظم سلوكه واتجاهه وتوقعاته ، ويعيد النظر في القيم والمعايير التي يعتمد من أجل التوافق مع موقف التفاعل. إذ كلما التزم الفرد بهذه الممارسات حصل على رضا المحيطين به والعكس صحيح، لذلك يكون حكم الآخرين بالنسبة له بمثابة ضابط اجتماعي، كما يوضح أو يأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبناء على الوالدين إذ أنه يوضح لهما درجة نجاحهما أو فشلهما في ممارسة دورهما أي علاقة تأثير وتأثر.

إذن وحسب رأي هذه النظرية أن سلوك الأفراد في الأسرة ما هو إلا تفاعل وانعكاس للرموز والإشارات التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلبا أو إيجابا من خلال احتكاكه بأفراد بيئته.

وأن أسباب المشكلات التي تحدث بين الزوجين أو بين الوالدين والأبناء ترجع إلى سوء عمليات التفاعل فيما بينهم، إذ أن مصدرها سوء فهم القيم والمعايير والاتجاهات بين أفراد الأسرة، حيث تدخل هنا العلاقة بين المراكز والأدوار وكيفية ترجمتها بالنسبة لكل فرد كالتداخل الموجود بين أدوار الزوج والزوجة على ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمعات ما أدى إلى خلق مشاكل في العلاقات الأسرية.

¹ - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، المرجع السابق، ص156.

أما فيما يخص الأسرة الجزائرية فإنه ومع التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مختلف مجالاته، أثرت على العلاقات والمراكز والأدوار داخل الأسرة حيث أصبح الأبناء يفسرون سلوك آبائهم بأنه تقليدي، وأن الأدوار التي يقومون بها لا تليق بمجتمع متغير وحديث، كما أن المرأة اكتسبت مكانة في المجتمع بخروجها إلى ميدان العمل، كل هذه الظروف والأوضاع الجديدة أدت إلى تغيير العلاقات والتفاعلات بين أفراد الأسرة من جهة وأثرت من جهة ثانية على دور الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي.

4- النظرية التنموية:

تعد النظرية التنموية من أهم النظريات الاجتماعية الحديثة التي اهتمت بدراسة الأسرة باعتبارها أحد الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي التي يجب الاهتمام بها وربطها بالحاضر، حيث تقوم هذه النظرية بدراسة التغير في نسق الأسرة على أساس أن كل شيء في الوجود يخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيها الأسرة. وبالإضافة إلى دراسة التغير في نسق الأسرة والذي يحدث بمرور الزمن فهي تحاول أيضا دراسة التغير في أنماط التفاعل.

وترى أن لكل مرحلة تطورية ظروف وشروط تلتزم الأسرة فيها على القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة، وتستخدم النظرية التنموية في تحليلاتها التي يبرز فيها عامل الزمن الأداة التصورية الأساسية التي يطلق عليها دورة حياة الأسرة. "حيث يشير هذا المصطلح إلى تتابع الأحداث التي تمر بأسرة معينة منذ قيام الزواج حتى وفاة الزوجين، وما يحدث خلال هذه الفترة طالت أم قصرت من ميلاد أو زواج الأبناء، وكذلك العمليات والمناسبات المختلفة التي تواجهها وتربية الأطفال وتنشئتهم وهذا إلى جانب الظروف العديدة التي تصاحب سن الشيخوخة".¹ والتغير له أثر بالغ في حياة المجتمعات، إذ لا يوجد مجتمع في العالم منذ الخليفة حتى اليوم إلا وتغير أو يوجد في حالة تغير وتطور مستمر فهذه سنة الله في كونه فكل شيء هالك إلا وجهه الكريم وكل شيء متغير إلا هو الحي القيوم.

¹ - محمد عاطف غيث : المرجع السابق ، ص 160.

والأسرة الجزائرية اليوم في تطور مستمر ويرجع ذلك للتغير الذي مس المجتمع الجزائري في مختلف الأصعدة والمجالات، الشيء الذي نجم عنه تغير في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة وحتى في وسائل وأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبناها لتوجيه سلوك أفرادها.

بيد أننا نجد أن هناك من يقبل هذا التغير والتطور وهناك من يرفضه. بمعنى آخر إذا كان التطور لا يتنافى مع المعايير والقيم الأخلاقية والدينية للأسرة كالتطور التكنولوجي في مختلف مجالات الحياة، كإدخال التكنولوجيا إلى عمل المرأة في المنزل مثلا فهذا يعد مقبولا لأنه لا يتعارض مع القيم الأسرية. أما إذا كان التطور يتنافى مع المعايير والقيم الأخلاقية والدينية للأسرة كالتغير في اللغة، أو القيم، أو الدين، أو العادات مثلا كإباحة العلاقات الجنسية قبل الزواج فهذا يعد مرفوضا ويعتبر تطورا سلبيا يتنافى مع القيم الأخلاقية والدينية للأسرة، ما يجعل الأسرة الجزائرية حريصة على التمسك الشديد بقيمتها وعاداتها ودينها وغرسها في أبنائها لتشكل ضوابط تحميهم وتردعهم من الانحراف، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الأسري.

الفصل الثالث

الخلفية النظرية لدراسة الضبط الاجتماعي

تمهيد

أولاً : تعريف الضبط الاجتماعي

ثانياً : أهمية الضبط الاجتماعي

ثالثاً : نشأة وتطور الضبط الاجتماعي

رابعاً : أنواع الضبط الاجتماعي

خامساً : أهداف الضبط الاجتماعي

سادساً : أبعاد الضبط الاجتماعي

سابعاً : الضبط والجزاء الاجتماعي

ثامناً : النظريات الاجتماعية لدراسة الضبط الاجتماعي

تمهيد:

إن دراسة السلوك الإنساني احتلت مكانة خاصة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية وتناولته عدة علوم بالدراسة والتحليل كل حسب اختصاصه، وكان لاهتمام علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي، الدور الكبير لفهم هذا السلوك ودراسته وتهذيبه وتوجيهه، فعلماء الاجتماع مثلاً أولوا اهتماماً كبيراً للسلوك الإنساني، وذلك من خلال دراستهم للضبط الاجتماعي، الذي يعتبر من منظورهم قلب نظرية علم الاجتماع وعصب المجتمع، إذ يعكس واقع البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها.

كما تؤكد الدراسات الأنثروبولوجية أن الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، كما ظهرت أشكاله بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه سلوك الأفراد وضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية. أما من الناحية الدينية فقد كانت أول صور للضبط الاجتماعي كقوة لتنظيم سلوك الأفراد منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى سيدنا آدم عليه السلام، وكانت أول دلالات الضبط الاجتماعي للإنسان أن نهى الله سبحانه وتعالى سيدنا آدم عليه السلام من الاقتراب إلى الشجرة، وفي ذلك قوله تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"¹ فلما خالف عليه السلام الأمر الإلهي وأكل من الشجرة لحكمة أرادها الله عز وجل أدى إلى عقابه بخروجه من الجنة وبداية شقائه ومعاناته في الأرض.²

¹ - سورة البقرة: آية 35.

² - تركي بن ظافر المفقاعي: دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية جامعة نايف للعلوم الأمنية، (المملكة العربية السعودية)، 1428-1429، ص ص 43-44 www.nauss.edu.sa

وبهذا المعنى يكون الضبط الاجتماعي من الأمور الأساسية التي جعلها الله سبحانه وتعالى لخلقه وعباده، وعليه يدور محور الثواب و العقاب.

وقد نشأت قواعد الضبط الاجتماعي من خلال شعور الأفراد بحاجتهم إلى التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق مصالحهم، وإشباع احتياجاتهم الأساسية والمتزايدة فأصبح لزاما عليهم تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وضبط النزاعات الفردية التي تهدد أمن الجماعة ومصلحتها.

ويؤكد "إدوارد روس" "أن النظام في المجتمع لا يعتبر سلوكا غريزيا أو تلقائيا، إنما ينشأ نتيجة للضبط الاجتماعي فهو يعتمد عليه كل الاعتماد، فالضبط الاجتماعي يعتبر العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه للحياة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تماسك الأفراد و ترابطهم داخل البيئة الاجتماعية"¹.

فالضبط الاجتماعي إذن يبقى على البناء الاجتماعي ويعمل على تماسكه واستقراره وذلك من خلال ضبط سلوك الأفراد بما يتماشى والقيم والمعايير السائدة والمجتمع الذي تضعف ضوابطه تسوده الفوضى ويفقد تماسكه وقوته.

كما أن الضبط الاجتماعي يتخذ أشكالا رسمية وغير رسمية تظهر آثارها حسب نوع الميكانيزمات والأدوات التي يستخدمها، فكلما كانت هذه الأدوات فعالة تحقق الامتثال والالتزام للمعايير الاجتماعية.

هذا وتشكل الأسرة الإطار العام الذي تتم فيه عمليات الضبط الاجتماعي وتنشأ عن طريقه محددات السلوك عند الأفراد، لذلك فإن الاهتمام بالتنظيم والضبط داخل الأسرة يعتبر ركيزة من ركائز الضبط الاجتماعي في المجتمع الأكبر.

¹ - إبراهيم أبو الفار: دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف(القاهرة)، 1978، ص 170.

أولاً: مفهوم الضبط الاجتماعي

على الرغم من التراث السوسيولوجي الهائل الذي تناول موضوع الضبط الاجتماعي بالدراسة والتحليل، إلا أن العلماء والباحثين لم يتفقوا على وضع تعريف واضح و محدد له، ولعل اختلاف الزوايا التي يدرس من خلالها الضبط الاجتماعي هي أحد الأسباب، بالإضافة إلى كون الضبط مفهوماً واسعاً إذ يمثل قاسماً مشتركاً بين العديد من العلوم، كما يندرج تحت أكثر من فرع من فروع علم الاجتماع مثل: الجنائي، القانوني، المهني، التنظيمي... الخ وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أنها تجمع على أنه: ذلك الضغط الذي يمارسه المجتمع أو جماعة معينة على أفرادها من أجل استمرارية النظام الاجتماعي وتماسك نسق البناء الاجتماعي وتحقيق التوازن.

وفي هذا الشأن نستعرض جملة من التعاريف التي وردت حول الضبط الاجتماعي: تعريف "إدوارد روس": فقد عرف الضبط الاجتماعي على أنه: "سيطرة اجتماعية مقصودة و هادفة"¹.

فالضبط الاجتماعي ينحصر لدى "روس" فيما يقوم به المجتمع من خلال استخدامه لمختلف الوسائل والمفاهيم التي تحتويها السيطرة من أجل توجيهه من يراد السيطرة عليه بطريقة مقصودة بعيدة عن التلقائية والصدفة، إلا أن التعريف الذي تقدم به "روس" يعاب عليه إغفاله تأثير الفرد في الجماعة وتركيز تصوره على الأساليب التي يعتمدها المجتمع لتكييف سلوك وتصرفات الفرد وفقاً لمعايير وقواعده.

بينما يذهب "كولي" إلى تعريف الضبط الاجتماعي على أنه: "ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملية التنظيم والخلق بواسطة فرد أو أفراد معزولين"².

فالضبط الاجتماعي من منظور "كولي" يتمثل في أن المجتمع له القدرة الدائمة على الخلق الذاتي للضوابط، لذلك فهو (المجتمع) يمثل الضابط والمنضبط في الوقت ذاته.

¹ — سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص 34.

² — سمير نعيم أحمد: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، دار المعارف (الكويت)، 1982، ص 35.

في حين يذهب البعض إلى اعتبار الضبط الاجتماعي صورة لتحقيق الامتثال أمثال "جيروم داود" حيث يشير إلى أن هناك أربعة عناصر لا بد أن تتوفر في أية صورة من صور الضبط وهي: وجود الشخص المتسلط أو الجماعة التي لديها قوة التحكم في الفعل الاجتماعي، ووجود هدف واضح للفعل، ومستويات أو قواعد واضحة ومحدودة للسلوك تعتبر بمثابة وسائل لتحقيق الهدف، ثم أخيراً وجود نوع معين من الوسائل المقررة لتدعيم وتعزيز الامتثال للمعايير، ولابد من التفاعل الإيجابي بين هذه العناصر لكي يتحقق الضبط الاجتماعي¹.

كما يذهب "أوجيون" إلى تعريف الضبط الاجتماعي على أنه: "العمليات والوسائل التي تلجأ إليها الجماعة للتحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية، وإن كل ما يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يعتبر في الوقت نفسه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي"².

فالملاحظ من هذا التعريف أن الضبط الاجتماعي هو جزء من التنظيم الاجتماعي وبالتالي لا يوجد فرق أو اختلاف كبير بين موضوع الضبط الاجتماعي وموضوع التنظيم الاجتماعي، وذلك من خلال تأكيده على أن وسائل التنظيم تعتبر نفسها أدوات للضبط الاجتماعي ما دامت هذه الأدوات والوسائل تؤدي إلى تحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف.

كما يعرف كل من "ماكيفر" و "بيدج" الضبط الاجتماعي على أنه: "وسيلة لحفظ النظام العام للمجتمع وصيانة شكله، أما وظيفته فتتبلور في تحقيق الموازنة للمجتمع في حالة حدوث التغير الاجتماعي الذي ينتج عنه نوع من الخلل الاجتماعي"³.

¹ — سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 41.

² — محمد سلامة غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2002 ص 171.

³ — محمود أبو زيد: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، مكتبة غريب (الكويت)، ص 211.

فما يمكن أن نستخلصه من نظرة "ماكيفر" و"بيدج" أن الضبط الاجتماعي بالإضافة إلى حفظ النظام العام للمجتمع، فهو ضرورة اجتماعية لمواجهة التغيرات التي تطرأ على المجتمع من أجل المحافظة على التوازن الاجتماعي.

أما فيما يخص جملة التعريفات التي أوردها علماء الاجتماع العرب فنذكر:

تعريف العلامة "ابن خلدون" حيث عبر عن الضرورة الحتمية للسيطرة الاجتماعية في مقدمته الشهيرة بقوله: "إن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره".

كما أنه أوضح أن العمران لا يتحقق بشكل طبيعي إذا لم تكن هناك ضوابط اجتماعية تنظم سلوك البشر وتصرفاتهم الاجتماعية، "فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم"¹.

وفي هذا تأكيداً لابن خلدون على ضرورة وأهمية وجود الضبط الاجتماعي في الحياة الإنسانية للمحافظة على استقرار و توازن الكيان الاجتماعي.

أما "حسن الساعاتي" فيعرف الضبط الاجتماعي بأنه: "استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو إعمال القواعد والأفعال المقررة، ويكون الفرض بالإجبار أو القهر، أما الإعمال فيكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل، وقد يتضمن الضبط الاجتماعي سيطرة المجتمع أو الجماعة على المجموعات التي تشمل عليها أو سيطرة مجموعة على أخرى، أو مجموعة على أعضائها، أو سيطرة أفراد على أفراد آخرين سيطرة توجه الأفكار والسلوك الوجهة التي تراها الهيئة المسيطرة أو الأفراد المسيطرين، ولعل أقوى هيئة ذات سيطرة قوية وواسعة النطاق في عصرنا هذا هي الدولة."²

¹ — عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت)، 2007، ص 308.

² — حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو مصرية (القاهرة)، 1968، ص 12.

ثانيا: أهمية الضبط الاجتماعي

إن المتفحص في الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية يجد أنه لا يخلو مجتمع إنساني من أي شكل من أشكال الضبط الاجتماعي، إذ لا يوجد مجتمع في حالة من الاستقرار والتوازن دون أن تكون خلفه ضوابط تعمل على تحقيق ذلك فكل مجتمع قيمه السائدة وموروثاته الثقافية. وحتى يضمن النسق الاجتماعي الاستقرار والاستقرار في نظمه وأوضاعه فإنه يرتضي بعض القواعد لتنظيم سلوك أفراد حتى لا تصبح الحياة فيه ضرب من الفوضى والانحرافات، فأهمية الضبط الاجتماعي نابعة في المقام الأول من كونه ضروري لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم البعض، ووسيلة لتدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة، كما تبرز أهمية الضبط الاجتماعي في مراقبة من يحاول العبث بالقوانين والقيم، والعادات والتقاليد والأعراف، الدين، الأخلاق... التي وضعها المجتمع.

وغير خاف أن الكثير من المفكرين والعلماء أكدوا على أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي في الحياة الإنسانية وفي مقدمتهم العلامة "ابن خلدون" حيث نوه إلى أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي في مقدمته الشهيرة، فأشار إلى أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية، فالمجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان وازع -أي ضبط اجتماعي- يحافظ على كيانه، وهو في نفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان يلجأ إليه إذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع.

"وقد أكد ابن خلدون أيضا على أهمية الضبط الاجتماعي في حفظ النظام الاجتماعي إذ أنه عن طريق الضبط الاجتماعي يمكن التحكم في نوازع الصراع والظلم بين فئات المجتمع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي".¹

¹ - عبد الرحمن بن خلدون: المرجع السابق، ص308

وتتبع أهمية الضبط الاجتماعي أيضا من خلال فرض الرقابة اللازمة والسيطرة على الأفراد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي من قيود وضوابط، وفي هذا الصدد يرى كل من "بريديمر" و"ستيفنس": "أن هناك نوعين من العمليات الاجتماعية التي تجعل الأشخاص يمثلون لمعايير المجتمع ونظمه وهما: عملية التنشئة الاجتماعية، وعملية الضبط الاجتماعي.

أما أهمية الضبط الاجتماعي فإنها تكمن في أنه على الرغم من أن عملية التنشئة الاجتماعية تكون ملائمة في أحيان كثيرة، إلا أن الناس قد يقعون تحت ضغوط معينة نتيجة لوضعهم في البناء الاجتماعي تدفعهم إلى الانحراف عن المعايير، وهنا يكمن دور الضبط الاجتماعي، لذلك فإن ميكانزمات الضبط الاجتماعي هي الترتيبات التي تمنع مثل هذه الضغوط من أن تقود الفرد على الانحراف"¹.

مما تقدم يتضح جليا أن الضبط الاجتماعي ذو أهمية بالغة الأثر بالنسبة للفرد والجماعة، ففي كل مجتمع توجد آليات للضبط الاجتماعي لها فعاليتها في تنظيم سلوك الأفراد وفقا لما تقتضيه معايير المجتمع في مختلف الهيئات والأنظمة الاجتماعية.

فالضبط الاجتماعي على حد قول "الساعاتي" "هو لب وجوهر عملية التطبيع الاجتماعي والمضمون المركز لعملية التربية الاجتماعية بل هو الظاهرة التي يتميز بها الإنسان عن الحيوان، حتى لا يكون بعيدا عن الصواب القول بأن الإنسان حيوان اجتماعي في أقواله و أفعاله، أي سلوكه الفردي و الجمعي"².

1- سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 50

2- حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 05.

ثالثاً: نشأة و تطور الضبط الاجتماعي

لو تعمقنا في الدراسات الانثروبولوجية وفي تاريخ المجتمعات القديمة، وفي الجذور التاريخية لفكرة الضبط، نجد أن فكرة الضبط كانت ملازمة للمجتمعات البشرية مهما كانت درجة بدائيتها، ما يدل على أن فكرة الضبط في حد ذاتها قديمة قدم الإنسانية، حيث كانت تركز عليها الحياة الاجتماعية في تنظيم الأفراد على اعتبار أن كل تنظيم يتضمن بالضرورة شيئاً من الضبط. ولقد ظهرت العديد من المحاولات التي تشير إلى فكرة الضبط كنظام وقواعد منظمة للسلوك ولكن تحت مسميات ومصطلحات مختلفة مثل: القانون، العرف، الدين، الأخلاق... وتحت اسم الضبط ذاته.

هذا "وقد أشار مفكروا اليونان الكبار وفلاسفة الصين إلى فكرة الضبط في شكل صور ومقالات عديدة، فقد اعتبروا الضبط ظاهرة تعمل على إقرار النظام في المجتمع، ولجأوا في هذا إلى اختراع شخصيات فائقة للطبيعة تمتلك من القوى المسيطرة على السلوك الاجتماعي أو مظاهر السلطة والتبرير السياسي لبعض نظم الحكم الأوتوقراطي، وعندما كانوا يناقشون أصول الجراء القانوني بوجه عام"¹. ومن بين العلماء الذين عالجوا مسألة الضبط الاجتماعي تحت مصطلحات أخرى: "مونتسكيو" وذلك في كتابه "روح القوانين"، حيث أكد على العلاقة بين القانون والضبط والظواهر الاجتماعية والنظم، ويضيف أن هذه العلاقة تنبثق عنها روح عامة تؤثر في السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات وتؤثر في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والقانونية.

بيد أن العلامة "ابن خلدون" يعتبر أول من نوه إلى فكرة الضبط الاجتماعي في مقدمته، حيث يرى أن الضبط الاجتماعي من الأمور اللازمة للعمران البشري على أساس أن "الإنسان مدني بالطبع إلا أن ميوله العدوانية تتطلب قيام أداة لضبط سلوكه"².

¹ - محمود أبو زيد : المرجع السابق ص 209.

² - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968، ص45.

هذا ويذهب البعض إلى أن فكرة الضبط كتب لها أن ترى النور على يد "أوجيست كونت" وذلك عندما أشار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للنظام والدور الذي يمارسه الدين والأخلاق والمعرفة في تدعيم النظام.

أما "إميل دوركايم" ومؤيدوه "فقد أشاروا إلى فكرة الضبط من خلال دراستهم للرموز الجمعية والقيم والأفكار والمثل وآثارها في تماسك الجماعات والمجتمعات وقد طرح "دوركايم" مقالاته عن الضبط الاجتماعي من خلال عرض لنظريته عن الأنومي والانحراف"¹.

"أما عن المصطلح ذاته فإن "جيرفيتش" يؤيد ما ذهب إليه "إدوارد روس" في أن "هربرت سبنسر" هو أول من استخدمه، وذلك في كتابه "مبادئ علم الاجتماع" الذي ظهر عام 1883، وذلك عندما تعرض لنظرية الحكومة الشعائرية كأقدم شكل من أشكال الحكومة. غير أن "سبنسر" لم يعط هذا المصطلح أي مدلول خاص"².

بيد أن "هولنج شيد" كان رأيه مخالفا لكل من "جير فيتش" و "روس" حيث يرى أن الفضل يعود لكل من "فنسنت" و"سمول" في ظهور الضبط الاجتماعي كأحد موضوعات علم الاجتماع وذلك في كتابهما "مقدمة لدراسة المجتمع" عام 1894.

وفي سنة 1896-1898 من القرن العشرين ذاع صيت مصطلح الضبط الاجتماعي وانتشر على يد "إدوارد روس" وذلك عندما كتب سلسلة أبحاث بهذا العنوان في "مجلة علوم الاجتماع الأمريكية"، ثم عاد فجمعها في كتاب واحد بعنوان "الضبط الاجتماعي دراسة لأسس النظام الاجتماعي العام" نشر له عام 1901، وقد بلغت أهمية دراسة هذا الموضوع الاجتماعي المعقد مبلغا كبيرا دعا الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تخصيص دورة انعقادها سنة 1917 لبحث الضبط الاجتماعي³.

¹ — سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 34.

² — عبد الله الراشدان: المرجع السابق، ص ص 189 — 190.

³ — حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 05.

وبذلك جاءت دراسة "إدوارد روس" لتفتح بؤرة الدراسة أمام الكثير من العلماء لدراسة الضبط الاجتماعي كموضوع يستحق البحث والتحليل والدراسة.

هذا وقد تطرق "سمنر" إلى دراسة الضبط الاجتماعي ولكن ليس بمفهومه الفعلي وإنما من خلال تناوله للطرق الشعبية (العادات والتقاليد والعرف) بوصفها مجموعة من السلوكيات المنظمة والتي تسطر للأفراد قواعد السلوك وتجعلهم يلتزمون بها وذلك في كتابه "الطرق الشعبية".

"وفي بداية الخمسينيات ساهم "تالكوت بارسونز" في المفهوم من خلال دراسته للفعل الاجتماعي، إذ اعتبره وسيلة فعالة في تحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي وأنه ميكانيزم لقمع السلوك كما أكد على أهمية التنشئة الاجتماعية والتي في سياقها يتعلم الفرد القيم التي ترسم له ملامح السلوك ودور الضبط الاجتماعي في ذلك"¹.

أما في فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي شهد المفهوم حالة من الركود والتراجع، وذلك على إثر ما شهدته المجتمعات الغربية من حركات الاحتجاج والتمرد من جانب الطلبة والشباب ضد النظام عام 1968 حيث صاحبها حركة نقد قادها زعماء اليسار الجديد ومعاصروه، من ثم ظهرت حركة النقد الاجتماعي على مستوى النظرية ما نتج عنه بناء فكري جديد يخرج عن إطار الفكر المحافظ.

وهكذا انعكست أزمة المجتمع على علم الاجتماع وأدخلته هو الآخر في أزمة تمثلت في التناقضات الكامنة في بناء العلم ذاته ودعمت تلك التناقضات بناءاً فكرياً جديداً، فقد أوضح "جيمس بيتر" أن المفهوم أصبح أقل شعبية عما كان فيما مضى حين كان يبحث عن مشكلة النظام. و يرى "أنتوني بلات" أن أسباب الركود في المفهوم (الضبط) ترجع إلى أن آراء العلماء فيه كانت أقرب إلى الثبات، إذ كان العلماء الجدد يكررون ما قاله السابقون عليهم.

¹ — عدلي السمري: الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (جامعة القاهرة)، 2003، ص 15.

بيد أن الانتقادات التي وجهت إلى مفهوم الضبط الاجتماعي كان لها الأثر البارز في ظهوره بحلة جديدة تتناسب مع تيارات التجديد وذلك في الفترة الممتدة ما بين الثمانينات والتسعينات وفي هذا الشأن قال "أندرو اسكوال" بأن مفهوم الضبط الاجتماعي بمثابة Fashion، إذ يدور في ما تسعى إليه النظرية و يتغير و يتطور وفقا لما يطرأ عليها. وعلى إثر هذا التطور والازدهار يضيف "إسكوال" أن مفهوم الضبط الاجتماعي أصبح أكبر شمولاً وتجريداً، وأن إشكاليته تتطرق من قضية صورية ألا وهي: أن المجتمع يتماسك من خلال ميكانيزمات الضبط الاجتماعي وأن قواعد هذا التماسك تتغير مع مرور الوقت، وتحاول آلياته أثناء عملية التغيير أن تتماسك من خلال بحثها عن صياغة جديدة وإشكالية جديدة تواكب التغيير، وأن كل فترة من الفترات تلقي بظلالها على إشكالية جديدة.

وامتد الاهتمام بالمفهوم أيضا في الحقبة المعاصرة -التسعينيات- خاصة في جانبه الرسمي وعلاقته بالدولة، فقد أصدر "داريوميلوسي" مؤلفا بعنوان "دولة الضبط الاجتماعي" سنة 1990 حيث نظرالى المفهوم من وجهة نظر الدولة واعتبره أداة لتحقيق القوة والسيادة، وبهذا تعمل الدولة على اتساع أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية.

كما شهدت هذه الفترة تحولات جذرية ومفاجئة نتجت عن دخول أغلب المجتمعات تحت لواء النظام الرأسمالي العالمي الجديد، والتطور التكنولوجي في ظل نظام العولمة، فانعكس ذلك على مفهوم الضبط الاجتماعي إذ أصابته حالة من الركود النسبي خاصة بعد تشتت المفهوم في أكثر من مجال، وفي هذا الصدد يرى "داني لاكمب" أن حالة الركود ناتجة عن تشتت المفهوم في كل الجسم الاجتماعي، إذ يقع الأفراد بين كم من الأجهزة الضابطة الرسمية وغير الرسمية، مما أدى إلى تبديد الضبط بأكثر من اتجاه و من الصعب أن يعامل بنفس القدر في كل جهاز.

كما كان يتوقع أن الانجاز الذي حققته المجتمعات المتقدمة، وتعدد أجهزة الضبط الرسمي من شأنه أن يؤدي إلى جعل الضبط أكثر فعالية عن ذي قبل، ولكن حدث العكس إذ أدت تلك التطورات إلى صعوبة السيطرة على السلوك إلى الحد الذي جعل تلك السيطرة تتسم بالغموض والضبابية، وساعد على تبديد مفهوم الضبط أيضاً، أي أن العلاقة بين أجهزته الرسمية وغير الرسمية تتسم في بعض الأحيان بصفة "التبادل الاختياري"، أي أن الفرد يختار الجهاز الذي يخضع له، وربما يتم ذلك على حساب الأجهزة الأخرى، وربما لا يخضع لأي منها وهكذا يتبدد الضبط ويتحول في الواقع من الانغلاق على أجهزة الضبط بعينها إلى الانفتاح على كم من الأجهزة مما صعب على أزمة المفهوم.

وفي منتصف التسعينات ظهرت بوادر جديدة تدعو إلى تكوين نظرية خاصة بالضبط الاجتماعي في محاولة إحيائه من جديد.

وهكذا يتضح أن مفهوم الضبط الاجتماعي قد مر منذ ظهوره كموضوع مستقل بفترات ازدهار وفترات ركود، وارتبط ذلك بالتحولات المجتمعية والنظرة الاجتماعية¹

¹ — أمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية) 2000،

رابعاً: أنواع الضبط الاجتماعي

إن الاستقرار والتوازن والاستمرارية هي أهداف يسعى كل مجتمع لتحقيقها ولكن من أجل توافر هذه المعطيات لابد من توافر ضوابط خاصة يمتلكها المجتمع لضبط وتوجيه سلوك أفراده نحو الالتزام بقواعده ومعاييره إلا أن هذه الضوابط تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر بل حتى في المجتمع الواحد وذلك من حيث درجة الشدة والصرامة.

وقد اختلف علماء الاجتماع حول تحديد أنواع الضبط الاجتماعي، كما اختلفوا في تعريفه. ويرتبط تصنيف أنواع الضبط الاجتماعي وفقاً لوسائل الضبط ومضمونه وأهدافه.

ويمكن حصر أنواع الضبط الاجتماعي فيما يلي:

1- الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبي¹

أ- الضبط الاجتماعي الإيجابي:

يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال والمسايرة، ويتدعم هذا النوع من الضبط عن طريق تعزيز المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي، على أن صورة الضبط الاجتماعي الإيجابي الأساسية تعتمد على استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الفرد يندفع نحو الامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي، ولهذا تعتبر المكافآت والعقوبات بمثابة أدوات مدعمة للدافعية أكثر منها مصدراً أولياً لها ومن ثم فعملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضرورية لاستقراره.

¹ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2006، ص ص 386-387.

ب- الضبط الاجتماعي السلبي:

يعتمد على العقاب أو التهديد بالعقاب، ويتفاوت من القوانين (التي تهدد بالإعدام أو السجن أو الغرامة) إلى العادات الشعبية التي يتحمل من يخالفها عقوبة السخرية أو الاستهجان الاجتماعي أو رفض الجماعة له، ويمكن أن تكون صور الضبط الاجتماعي السلبية رسمية أو غير رسمية، وتعتبر في كلتا الحالتين مفروضة لأن الفرد يمثل لها بهدف تحاشي النتائج غير المرغوبة إذا حاول الاعتداء عليها أو خرقها.

2- الضبط الاجتماعي الداخلي والخارجي:

أ- الضبط الاجتماعي الداخلي (الذاتي):

ويحدث عندما يتقبل الفرد المعايير والقوانين الاجتماعية النابذة للمجتمع ويدونها في ضميره ومشاعره ووجدانه، من خلال عملية التطبيع الاجتماعي منذ الصغر ويستمر في الالتزام بها حتى لو لم يكن هناك من يراقبه. وفي هذا الصدد يقول "كولي" "إن سلوك الفرد ينضبط -إلى حد كبير- من خلال نمو الضمير الذي يتم عن طريق المشاركة، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة"¹.

"فالانضباط الداخلي يحدث عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة أو المجتمع على أنها تمثل جزءاً من ضمائرهم (ذواتهم) الاجتماعية ويعدون جزءاً من هويتهم الذاتية تغرسها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله أحد أوجه ذات الفرد لدرجة أنه عندما يكون بمفرده بعيداً عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزماً بها"².

فالعقوبات الباطنية تمثل الحصانة الخلقية والدينية والأدبية ضد انحراف السلوك وخير مثال على ذلك في حالة المسلم الذي يواجه أزمة نفسية أو اجتماعية أو مالية حادة وقاسية لا يستطيع معالجتها والتغلب عليها، الأمر الذي يدفعه إلى التفكير بالانتحار لكي

¹ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 101.

² - معن خليل العمر: الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق (عمان الأردن)، 2006، ص 47.

يتخلص منها، بيد أن الضوابط الباطنية التي غرست في داخل نفسه أثناء عملية التنشئة الأسرية والدينية والمدرسية تنبهه بأن قتل النفس حرام دينياً ويعاقب الله عليها. إذن فالضبط الداخلي للفرد هو الذي شكل له منبهات داخلية ومنعه من الإقدام على الانتحار.

ب- الضبط الاجتماعي الخارجي:

ويتمثل في مجموعة الجزاءات الاجتماعية رسمية وعرفية موجودة في المجتمع، تمارسها مجموعة على مجموعة أخرى أو مجموعة على أعضائها لتردعهم من اقتراف أي سلوك يناقض القيم والمعايير الاجتماعية، كما يكافئ الممتثلين لها. وفي هذا السياق يقول "معن خليل العمر" "إن لكل مجتمع ضوابطه الخارجية سواء كانت رسمية أو عرفية، مكتوبة أو شفوية، أو رمزية تقوم بضبط سلوك كل من يريد الانحراف عن قواعده وقوانينه وأعرافه وتكافئ من يتمثل معها"¹.

3- الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي :

أ- الضبط الاجتماعي الرسمي :

"ونعني به تلك الضوابط التي تمارس من خلال نظم المجتمع المختلفة، كالنظام الديني، النظام القانوني، والنظام التربوي، والنظام الأسري، والنظام الاقتصادي والضريبي... الخ"²، كما أنه يتضمن السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التي تحدد المكافآت وكذلك العقوبات.

ب- الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

ويبرز هذا النوع من الضبط في صور مختلفة غير التي نجدها في الضبط الرسمي، حيث تظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية ومن أمثلتها نقل الأخبار (القبل والقال)، نشر الفضائح، الاستنكار، التهكم والسخرية، إطلاق الشائعات اللوم والتهديد بالحرمان، إلى نبذ الخارج عن الجماعة من حظيرة المجتمع، ويوجد

¹ - معن خليل العمر: المرجع السابق، ص 74.

² - أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق، 2006، ص ص 109-110.

هذا النوع من الضبط بشكل واضح في الجماعات الأولية كالأسرة، وجماعة الأصدقاء، والتجمعات السكنية البسيطة التركيب كالقرى، والمجاورات الصغيرة في المدن وضواحيها شبه الحضرية المألوفة عادة بسكان مهاجرين من القرى، فهذه الجماعات يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة حتى يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل وفعاليتها فيحاول الامتنثال وفقا لأنماط السلوك المقرر اجتماعيا.

4- الضبط الاجتماعي المباشر وغير المباشر:¹

أ- الضبط الاجتماعي المباشر:

طرح هذا النوع من الضوابط "كارل مانهايم" فهي مجموعة وسائل تؤثر تأثيرا مباشرا في السلوك الإنساني كما في حالة قيام أحد الوالدين بضبط سلوك أحد أطفاله كأن ينهيه والده مثلا عن عمل شيء، أو يعودده طريقة تصرفه في أي موقف من المواقف، أو في قضاء حاجة من حاجاته الطبيعية أو الكمالية.

إن التأثير المباشر لعوامل الضبط يتوقف على عدة اعتبارات في مقدمتها حجم الجماعة والتنظيمات القائمة في المجتمع، ووسائل التواصل بين أنسجة وأجهزة المجتمع ودرجة المرونة والحراك الاجتماعي.

ب- الضبط الاجتماعي غير المباشر:

هذا النوع من الضبط طرحه أيضا "كارل مانهايم" قاصدا فيه مجموعة العوامل التي لها تأثير غير مباشر على السلوك الإنساني، أي أن تأثير عامل الضبط ينبع من مصادر بعيدة غير مباشرة بالنسبة للأفراد الذين يتأثرون بها، ويتحقق هذا عادة بوجود سلطة اجتماعية لها قوة إلزامية ترغم الأفراد على أن يشكلوا سلوكهم وفق ضوابط وقوالب ونماذج معينة أو محددة، وتستخدم هذه السلطة عادة عوامل طبيعية وأجهزة ثقافية لمباشرة وظائفها الضابطة، وفي هذه الحالة لا يؤثر في سلوك الناس أفراد معينون وإنما يقوم بالضبط قوة غير منظورة أو قطاعات أو طبقات أو مؤسسات لها شخصيتها المعنوية.

¹ - معن خليل العمر: المرجع السابق، ص ص 86-87

خامسا: أهداف الضبط الاجتماعي

إن عملية الضبط الاجتماعي لم تأت من الفراغ وإنما جاءت لحاجة المجتمعات إليها، وذلك من أجل كبح ميول ورغبات أفرادها اللامتناهية، ومن ذلك ظهرت الضوابط الاجتماعية لتحقيق هذه الغاية... — بالإضافة إلى الهدف العام للضبط الاجتماعي — تتعدد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها وعلى حد قول "كمبل يونج" في كتابه "علم الاجتماع" "إن أهداف الضبط الاجتماعي الأساسية تتلخص في تحقيق الانصياع لمعايير الجماعة وضمان تماسكها واستمراريتها"¹. فمن خلال ما تقدم به "كمبل" يتضح أن أول هدف للضبط هو تحقيق الالتزام بمعايير وقيم الجماعة من أجل المحافظة على تماسكها واستمرارها.

ومن بين أهداف الضبط الاجتماعي أيضا نذكر :

- 1- تحقيق الامتثال، فاستجابة الفرد ومعرفته ووعيه لتلك القيم والمعايير والتزامه السلوك المتوقع منه اجتماعيا هو ما يعرف بالامتثال إذ يرى "روسيك" "أن الهدف الأساسي للضبط الاجتماعي هو تحقيق الامتثال سواء حدث عن طريق الإقناع أو الإكراه"².
- 2- "يهدف الضبط الاجتماعي إلى صناعة النظام الذي في إطاره يستطيع الفرد أن يزاوِل دوره الاجتماعي في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها"³.
- 3- الاستقرار وتحقيق المصلحة العامة "فالهدف الأسمى للضبط الاجتماعي لابد أن يكون ضمان استقرار النظام الاجتماعي، والاحتفاظ به في حالة سوية مع مراعاة ديناميكية النظام الاجتماعي وضرورة اطراد تقدم المؤسسات والمنظمات لإشباع حاجات الجماعة وتحقيق رفاهيتهم، أو رفاهية بعض المستويات الاجتماعية على الأقل، وبذلك يكفل بقاء التنظيم و توازنه"⁴.

¹ — سمير نعيم أحمد: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، دار المعارف (الكويت)، 1982، ص 40.

² — سامية محمد جا بر: المرجع السابق، ص 50.

³ — أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص 34.

⁴ — أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مطبعة القاهرة الحديثة (القاهرة)

1968، ص 21.

- 4- يهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة إلى تطبيع الإنسان ليصبح اجتماعياً بمعنى وضع أسس تكيف الشخصية بطريقة تكبح أنانية الفرد الغريزية وميوله الفطرية ليحل محلها بعض الميول الاجتماعية التي تسمح له بالتجاوب مع ما تمليه الحياة من قواعد وقيود والتزامات.
- 5- تحقيق أهداف علاجية عن طريق التعرف على الحالات غير السوية (المنحرفة) وعلاجها، وذلك من أجل ضمان فاعليتها في أداء وظائفها.
- 6- العمل على دعم وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية من أجل استمراريتها.
- 7- "تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع"¹، حيث يتفرغ كل عضو من أعضائه لأداء دوره كاملاً في المجتمع.
- 8- "تحقيق التنشيط في الأجهزة والوكالات الإدارية والمنظمات الثقافية والمؤسسات الإنتاجية على نحو يسهم في بلوغ الهدف الإنمائي، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري"².
- 9- تحقيق الوحدة الاجتماعية عن طريق غرس الارتباط الدائم لدى الأفراد بمجتمعهم.
- 10- إقامة العدالة بين الناس.

¹ - محمود أبو زيد: المرجع السابق، ص 213.

² - معن خليل العمر: الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق (عمان الأردن)، 2006، ص 41.

سادسا: أبعاد الضبط الاجتماعي

من خلال الرؤى التي تقدم بها علماء الاجتماع في تناولهم لموضوع الضبط الاجتماعي كأحد المواضيع الهامة في علم الاجتماع من جهة، وكأحد متطلبات الحياة الاجتماعية من جهة ثانية، وذلك لكونه يؤدي دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد ويحقق هدفا بارزا في مجال الاستقرار والأمن الاجتماعي.

ومن منطلق التعريفات المختلفة التي قدمها علماء الاجتماع يمكن أن نضع أيدينا على أهم أبعاد الضبط الاجتماعي والتي نبرزها فيما يلي :

1- من حيث المفهوم:

إن مفهوم الضبط الاجتماعي ينطوي على معنيين : عام وخاص.

أ- المعنى العام: ويقصد به استخدام المجتمع وسائل السيطرة التي تتميز بخاصية التأثير في توجيه سلوك الأفراد إلى الوجهة التي اصطلح عليها المجتمع.

ب- المعنى الخاص: و يقصد به النتيجة التي يحققها الضبط الاجتماعي المتمثلة في الانضباط والامتثال لمعايير المجتمع.

2- من حيث الامتثال:

إن عملية الامتثال تعتبر الهدف الرئيسي للضبط الاجتماعي، حيث تعمل الجهة التي تمارس الضبط على جعل الأفراد يمثلون لمجموعة القيم و المعايير من أجل الحفاظ على النظام العام .

3- من حيث الرسمية وغير الرسمية¹ :

يكون الضبط الاجتماعي رسميا ويتم عبر القنوات الرسمية، ويكون على هيئة قواعد مقننة أو على شكل لوائح وتعليمات أو تنظيمات.

¹ - تركي بن ظافر المفقاعي: المرجع السابق، ص 91.

وقد يكون الضبط الاجتماعي غير رسمي، وهو الذي لا ينفذ عن طريق الأجهزة الرسمية، وإنما يتم عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالضوابط الدينية، العادات والتقاليد، والقيم الاجتماعية، والعرف، والرأي العام، والتربية غير الرسمية. فالضبط يتم ضمن المعايير التي حددها المجتمع، والتي تعمل بدورها على تنظيم العلاقات في الحياة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار والطمأنينة وتماسك المجتمع.

4- من حيث الأهداف:¹

هذه الأهداف تكون عامة تقصد القوة التي تمارس الضبط تحقيقها، هذه الأهداف قد تكون أهداف اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية، أو دينية أو خليط منها سويًا.

5- من حيث الإلزام:

فالضبط الاجتماعي في هذا البعد قد يكون ملزمًا، وهو الضبط الذي يتعلق بالأنماط السلوكية الواجب إتباعها واجتنابها لتحقيق عملية الضبط سواء كانت تتعلق بالناحية الاجتماعية أو الأخلاقية أو العقائدية، ويدعم الضبط الملزم أنواعًا من الجزاءات المختلفة منها ما هو مادي تفرض العقوبة به أو معنويًا كالنقد، وقد يكون الجزاء سلبيًا أو إيجابيًا، ويعمل المجتمع على رعاية هذه الضوابط بكل حزم وقوة بالطرق الرسمية وغير الرسمية.

6- من حيث التنظيم:

فالضبط من هذا البعد التنظيمي، يعد شكلًا من أشكال التنظيم، والحياة الاجتماعية أساسها التنظيم، لذلك فالضبط الاجتماعي يمثل قوة تعمل على تنظيم سلوك الأفراد وتوجيههم من أجل الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي.

¹ — سمير نعيم أحمد: المرجع السابق، ص 39.

7- من حيث الأساليب:

"فهناك أساليب تتبع لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي مثل: العنف أو استخدام القوة أو وسائل الاستمالة مثل: الدعاية أو التأثير على الرأي العام أو نشر إيديولوجية معينة أو سن قوانين وإنشاء أجهزة للعمل على تنفيذها...الخ"¹، أي كل ما تتطوي عليه معاني السيطرة إيجابية أو سلبية رسمية أو غير رسمية.

8- من حيث الموضوع:

و يحدث موضوع الضبط الاجتماعي في أحد المجالات التالية :

- أ- ضبط من المجموعة على مجموعة أخرى
 - ب- ضبط من المجموعة على أفرادها.
 - ج- ضبط من أفراد على زملائهم.
 - د- ضبط ذاتي ينبع من داخل نفس الفرد تحاربه على نفسه من أجل أن يكون سلوكه متفقاً مع معيار خاص به أو بالجماعة.
- والملاحظ على هذا البعد أنه لا يوجد أي شخص يعيش مع المجموعة إلا ويقع تحت تأثير الضبط الاجتماعي.

¹ — سمير نعيم أحمد: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، دار المعارف (الكويت)، 1982، ص 39.

سابعاً: الضبط الاجتماعي والجزاء

يرتبط مفهوم الضبط الاجتماعي بمسألة الجزاء، فهو يعتمد الجزاء باعتباره عنصر إلزام ووسيلة لتقرير أحكامه وتطبيق الحدود التي يرسمها المجتمع لأفراده "وعلى وجه العموم فإن مصطلح "الجزاء" يشير وبصفة أدق إلى العقوبة التي يفرضها المجتمع على كل من يخالف قواعده.¹ كما أن الجزاءات تختلف من مجتمع لآخر وهذا راجع إلى ثقافة كل مجتمع.

"والجزاء كما هو معلوم هو الوسطة التي من خلالها تنفذ القوانين والأحكام والتي قد تكون إيجابية أو سلبية كالمكافئة أو العقاب، وعند تطبيق الجزاء على الجماعات أو الأفراد يصبح الجزاء اجتماعياً، ويستعمل اصطلاح الجزاء دائماً مع اصطلاح النظام والسيطرة الاجتماعية"².

أما عن معنى مصطلح "الجزاء" فقد وردت بعض التعريفات حول هذا المصطلح ومنها:

- "أن الجزاء نظام هدفه ترغيب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال لمعايير وتوقعات هذه الأدوار".³

كما عرف "مصطفى الخشاب" الجزاء الاجتماعي على أنه "حالة خروج قوى الضبط من حالة الكمون إلى حالة رد الفعل".⁴

كما تطرق "رادكليف براون" لتعريف الجزاء الاجتماعي وذلك في مقالة مشهورة عن هذا المصطلح، وذلك في موسوعة العلوم الاجتماعية عام 1934 وقد عرفه بأنه "رد فعل من جانب المجتمع أو من فئات ذات قيمة من أعضائه تجاه أسلوب معين

¹ - ماكيفر و بيدج: المجتمع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ترجمة: علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة الحضرية (القاهرة)، 1957 ص 277.

² - محمد صفوح الاخرص: إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر (الرياض) 1418-1997 ص ص 239-240.

³ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 221.

⁴ - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، 2002، ص 277.

للسلوك، قد يكون مستحسنًا أو مستهجنًا¹. وهذا يعني أن السلوك إذا كان موضع استحسان أعضاء المجتمع فإن ذلك يعني أن الجزاء يكون إيجابيًا أما إذا كان السلوك موضع استهجان، فهذا يدل على أن الجزاء سيكون سلبياً.

أنواع الجزاءات:

إن الجزاء قد يكون إيجابياً فيأخذ صورة الاستحسان والمكافئة، وقد يكون سلبياً وبالتالي يأخذ صورة الاستهجان والعقاب.

أ- الجزاء السلبي:²

يتمثل في مختلف العقوبات التي يفرضها المجتمع على كل من يخالف قواعده التنظيمية أو يحاول العبث بما تواضع عليه المجتمع، ويتناسب الجزاء السلبي تبعاً للموقف الاجتماعي وتبعاً لتقدير المجتمع لمظاهر الانحراف عن النظم الاجتماعية فقد يكون العقاب في صورة حرمان المخطئ من بعض أو كل الحقوق والمزايا، أو في عقوبة بدنية، أو في صورة السخرية أو الاحتقار، كما قد يصل العقاب إلى الطرد من حظيرة الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه.

ب- الجزاء الإيجابي:

ويتمثل في مختلف المكافآت التي يمنحها المجتمع للأفراد الذين يحرصون على الاحترام و الامتثال للنظام والمعايير الاجتماعية، وتكون صور الجزاء الإيجابي في شكل امتداح للسلوك الحسن، التشجيع والعرفان بالجميل، منح الألقاب... الخ.

لكن ما هو الدور الذي تقوم به الجزاءات في الضبط الاجتماعي؟

كما سبق وأسلفنا الذكر أن اصطلاح الجزاء يستعمل دائماً مع اصطلاح النظام والسيطرة الاجتماعية وعليه فإن تقرير الجزاء لا يتنافى مع الإخلاص للنظام الاجتماعي

¹ - سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص 275.

² - إبراهيم العسل: الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (بيروت)، 1417-1997، ص 52.

والتقّة في تحقيق أهدافه، "فهو اصطلاح اجتماعي نافع ويؤدي وظيفة اجتماعية لأنه يترجم عن ظاهرة القهر الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع إزاء العابثين والخارجين عن قواعده، ويشعر هؤلاء بالقهر إما بطريق مباشر كأن يستشعرون الخوف عندما يتذكرون ما استهدفوا له من عقاب في مخالفة سابقة"¹ وعلى العموم كل منا خاضع للقهر الاجتماعي، ولكن الفرد لا يشعر بوطأته طالما كان ملتزماً باتّباع المعايير والقواعد الاجتماعية، أما من يخالف ويخترق قواعد الضبط الاجتماعي ويتعدى على أجهزته فإنه يشعر بوطأة القهر الاجتماعي.

من خلال ما تقدم يتبين أن الجزاء وسيلة نافعة تحقق التماسك الاجتماعي بقدر ما تحقق الاستقرار والأمن، ويتم الردع الاجتماعي بطريق مباشر تحت تأثير القوانين الرادعة وسلطانها أو بطريق غير مباشر مثل استشعار الخوف والرغبة، أو تذكر ما سبق أن حدث، وتوقع ما سوف يحدث لكل من يخرج على نطاق المجتمع و تقاليده.

¹ - مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص 278.

ثامنا: النظريات الاجتماعية لدراسة الضبط الاجتماعي

يزخر التراث السوسيولوجي باهتمامات العديد من العلماء الذين تناولوا موضوع الضبط الاجتماعي بالدراسة والتحليل، وكذا مختلف الاتجاهات القديمة منها والحديثة حيث ظهرت نظريات عديدة في هذا الشأن تعالج كل منها موضوع الضبط الاجتماعي من زاويتها الخاصة، ومن هذا المنطلق نستعرض أبرز هذه النظريات والتي نستلها بنظرية العلامة "ابن خلدون" باعتباره أول من تناول هذا الموضوع في مقدمته.

1- نظرية ابن خلدون:

ينطلق ابن خلدون في دراسته للضبط الاجتماعي وبيان الأساس الذي يقوم عليه والدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية، من فكرته "الوازع" حيث قال "لا بد للبشر من وازع يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه. إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه ويستند تارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم"¹، فقد جعل "الوازع" ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون لأن الحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان نفسه بوصفه كائنا مجبولا على الخير والشر معا، على التعاون والعدوان ولهذا السبب فإن قيام الحياة الاجتماعية يتطلب وجود نوع من السلطة تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفرادها وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات، وهذه السلطة تتمثل في الضبط حيث أن هذا الضبط يؤدي إلى النظام في المجتمع، وهذا النظام مهم في المؤسسات والمنظمات والجماعات التي يتكون منها النسق الاجتماعي حتى تقوم بوظائفها وتحقيق أهدافها على الوجه المطلوب.

فالوازع الذي يتحدث عنه ابن خلدون وازع اجتماعي، بمعنى أنه سلطة اجتماعية تستمد خصائصها من نوع الحياة الاجتماعية السائدة، وهو بذلك لا يهتم

¹ - عبد الرحمن بن خلدون: المرجع السابق، ص 308.

بالوازع الذاتي النابع من ضمير الفرد ولكنه يركز الانتباه بالدرجة الأولى على الوازع الذي تفرضه الطبيعة العدوانية التي في البشر. "فالعدوان يعتمد دوماً على القوة والغلبة لذلك فإن الوازع الذي يراد به دفع هذا العدوان لا بد أن يكون هو الآخر قوة غالبية ويدا قاهرة"¹. ويتضح مما تقدم أن الفرد في نظر ابن خلدون عدواني بالطبع ويحتاج إلى قوة قاهرة لضبط سلوكه منعا للعدوان بين بني البشر.

كما تعرض ابن خلدون لتحديد وسائل الضبط والتي تتدرج فيما يلي:

أ- "يعتبر الدين من أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية، وبخاصة إذا كان يشتمل على واجب الإنسان نحو الآخرين، وينظم العلاقات الاجتماعية والمعاملات والأحوال الشخصية بين الناس كما هو الحال بالنسبة للدين الإسلامي"².
ب- "القانون من أدوات الضبط الاجتماعي المهمة ويدخل القانون ضمن الدين إذا كان الدين شاملاً كما هو بالنسبة للدين الإسلامي"³.

ج- الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد والآداب (وقوانين في الاجتماع طبيعية).

د- الأخلاق والمثل العليا (الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم).

2- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي "إدوارد روس":

يعتبر "إدوارد روس" أول من فتح الباب ووضع الحجر الأساس لدراسة الضبط الاجتماعي ليحذو حذوه بعد ذلك العديد من العلماء في دراسة هذا الموضوع الهام.

وقد حاول "إدوارد روس" أن يحلل الطبيعة البشرية ليصل إلى التبرير السيكولوجي والاجتماعي لتأصيل الضبط الاجتماعي، فهو يرى "أن الاختلافات في الميول والاتجاهات والحاجات والرغبات وما يسود المجتمع من مشاحنات وصراع بين مختلف الفئات والطبقات ذات المصالح المتضاربة والناجمة عن عوامل نفسية واقتصادية وسياسية واجتماعية، تستلزم وسائل وأجهزة اجتماعية ضابطة"⁴. من أجل

¹ محمد صفوح الأخرص: المرجع السابق، ص 37.

² -حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 26.

³ -أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968 ص 34.

⁴ -أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص 45.

ذلك فقد فسر "إدوارد روس" الضبط الاجتماعي على أساس أنه ضرورة تستدعيها الحياة البشرية لتكيف سلوك أفراد الجماعة وتصرفاتهم وفقا للنظام الطبيعي.

إن جوهر نظرية "إدوارد روس" في هذا المقام، يقوم على أساس فكرة النظام الطبيعي حيث يرى "أن هناك نظاما طبيعيا يتغلغل في كافة الأفعال الإنسانية، ويقوم على وراثته الإنسان لأربع غرائز طبيعية هي: المشاركة أو التعاطف - الجماعية (القابلية للاجتماع) - الإحساس بالعدالة - رد الفعل الفردي، وتمتد هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي"¹.

وكما تطور المجتمع من الطبيعي إلى المتحضر تضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وبالتالي تسيطر الأنانية الفردية، فتزداد بذلك العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد، وإزاء هذا الوضع يتعين على المجتمع القيام بوظيفة هذه الغرائز الاجتماعية، عن طريق آليات مصطنعة تضبط وتنظم سلوك الأفراد وتحقق التكامل الاجتماعي، لهذا السبب جاء التأكيد على الوسائل في نظرية "روس".

والنظام الاجتماعي عند "روس" ضرورة من ضروريات وجود المجتمع فالفرد في حاجة إلى تحقيق النظام وهو أمر لا تستطيع الدوافع الإنسانية الأخلاقية وحدها تحقيقه، "فبغير الضبط الاجتماعي تهدد الصراعات الحياة الاجتماعية كلها سواء أكانت بين الأفراد أو بين الجماعات، لذلك نرى أن هناك تكاملا وظيفيا بين الضبط الاجتماعي كعامل والاستقرار الاجتماعي كنتيجة.... فالنظام الاجتماعي العام نسيج اجتماعي، وعمل باهر فني أوجده الضبط الاجتماعي ليؤدي وظيفة اجتماعية على جانب كبير من الأهمية لبقاء المجتمع".²

هذا وقد ذهب "روس" إلى أن هناك نوعين من العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي وهما: العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية.

وتتمثل العوامل الأخلاقية في الغرائز الطبيعية التي توجد لدى كل فرد.

¹ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 72.

² - محمود سلامة غباري: المرجع السابق، ص 168.

أما العوامل الاجتماعية فيطلق عليها "روس" اصطلاح (وسائل الضبط)¹ ويذكرها مرتبة على حسب أهميتها على النحو التالي: الرأي العام، القانون والاعتقاد، الإيحاء الاجتماعي، التربية - العرف - الدين - المثل العليا - الشعائر - الفن - التنقيف - القيم الاجتماعية وخاصة العناصر الأخلاقية.

أما فيما يخص تفسيره لطبيعة الضبط الاجتماعي، فيذهب إلى أن الضبط الاجتماعي يتذبذب بين القوة والضعف أحيانا، وبين الجمود والمرونة أحيانا أخرى وتعود أسباب هذا التذبذب إلى تغير الحاجة الاجتماعية ذاتها، وتغير عادات الناس وتقايفهم ونموها تبعا لذلك، ومن أهم مظاهر هذا التغير أن أصبحت الروابط الأسرية أقل فعالية، وأصبح الصغار يتحررون من السلطة الأبوية في وقت مبكر نسبيا وأصبحت المرأة أكثر تحررا.

لذلك فإن التغيرات التي طرأت على الحاجات الاجتماعية والنظم الاقتصادية والثقافة، والعادات تستلزم تغيرات مصاحبة في المصدر الأساسي الذي تتبع منه عملية الضبط الاجتماعي.

ويختتم "روس" نظريته بوضع عدة مقاييس لقياس فاعلية الضبط الاجتماعي وهي:

- اعتماده على الأساليب الداخلية عن طريق ضبط الإرادة الإنسانية من خلال "النموذج" بدلا من التركيز على الأساليب الخارجية كالعقاب.
- البساطة: ذلك أن طريقة الردع عندما تكون معقدة تواجه بمشاكل عديدة.
- التلقائية: حيث أن أفضل أنواع الضبط الاجتماعي هي التي تظهر أثناء تجمع الناس وتعاملهم معا.
- الانتشار: وهو الضمان الوحيد ضد توقفه أو توقعه.²

3- نظرية الضبط والتماسك الاجتماعي "دوركايم":

¹ - سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص 74.

² - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 90

أكد دوركايم في كتابه "الانتحار" على أن درجة التماسك والتضامن الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أنماط سلوك الأفراد كما يظهر جلياً في حالة السلوك الاجتماعي الانتحاري الذي يعتمد الفرد وقت تعرضه لظروف وعوامل اجتماعية معينة.

كما لاحظ "دوركايم" أن التعامل الاجتماعي هو العامل الحاسم لتفسير ظاهرة الانتحار، وعندما يكون المجتمع غير متكامل تكون معدلات الانتحار فيه عالية ... كما توصل إلى أن الجماعات غير المتكاملة والمتماسكة لا تستطيع أن تضبط سلوك الأفراد، وأن الجماعة كلما كانت أكثر تماسكاً وتكاملاً كلما كان حدوث الانحراف أقل احتمالاً¹.

هذا وقد ركز "دوركايم" على دراسة القواعد الآمرة والناهية في المجتمع وما قد ينجر عنها من جزاءات في حال خالفها الأفراد حيث يقول "دوركايم": "إن عدم إلحاق الأذى بالآخرين أمر قد سنه المجتمع وجعل له قانوناً، فإن خرج عليه أحد الأفراد بقتله فرداً آخر تعرض لسخط الناس وأحيل إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه وإرجاعه إلى قانون الجماعة، فتلك القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حين تلزم الفرد بإتباعها، وقوة القهر حين ترغمه إن حاول مخالفتها على الانصياع لها ثانية، فهي إذن آمرة في حالة الإيجاب وقاهرة في حالة السلب"².

كما أبرز "دوركايم" دور كل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي وكيف تمارس هذه الوسائل سلطاناً ملزماً على الأفراد في سلوكهم و تصرفاتهم.

"فقد أكد دوركايم على دور القيم الأخلاقية في الضبط الاجتماعي، واعتبرها كروابط تعمل على تناسق وتماسك المجتمع، وتهدي الناس إلى التآلف والتآزر والترابط أثناء قيامهم بمعاملاتهم وفعاليتهم الاجتماعية"³. فقيم الوفاء، ونصرة

¹ - مصلح صالح: الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع (عمان - الأردن)، 2004، ص 106.

² - محمد صفوح الأخرص: المرجع السابق، ص 49.

³ - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص 42.

الضعيف، الصدق، العدالة هي القيم الأساسية في المجتمع، فإن أظهر أحد الأفراد ما يخل بها فإن رد الفعل من قبل الآخرين هو النبذ والتحقير بغية رده عن الاستمرار في مسلكه هذا، ومنعه من التماذي فيه.

"إن العادات والتقاليد تمارس سلطانا ملزما على الأفراد وتتحكم في مظاهر سلوكهم الاجتماعي، خاصة أنها تتخذ طابعا قدسيا بوصفها نتاجا حياتيا للأجيال السابقة. وإن الجماعة بسعيها في مقاومة الفرد الذي يخالف معاييرها السائدة تدره إلى حظيرة الطاعة (طاعة معايير الجماعة)¹."

كما أكد "دوركاييم" في دراسته عن "الانتحار" أن الدين يعتبر أقوى وأهم العوامل الوقائية من الانحراف، بل يعتبر الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى الامتثال في المجتمع حين تبين "دوركاييم" أن معدلات الانتحار تصل إلى أعلى مستوى بين غير المتدينين².

هذا وقد ربط "دوركاييم" بين القانون والتضامن أو التماسك الاجتماعي، وقد كشف عن وجود أدلة على التوازن بين التضامن أو التماسك الاجتماعي والقانون الرادع الذي يقصد به قانون العقوبات الذي يكون هدفه قمع كل ما من شأنه أن يخالف نظام المجتمع، ويؤثر في التوازن الاجتماعي عن طريق فرض العقوبات الرادعة هذا من جهة، ومن جهة ثانية بين التضامن والقانون المعوض، والذي يقصد به القانون المدني الذي يقرر أنواعا مختلفة من التعويضات والجزاءات لمعالجة الأضرار التي تنتج عن الانحراف عن الضوابط الاجتماعية، وكلما ساد التضامن في المجتمع كلما اندمج الفرد في مجتمع متجانس ساد القانون الرادع و المعوض³.

¹ - محمد صفوح الأخرص: إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر (الرياض) 1418-1997،

ص 49

² - مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلومصرية (القاهرة)، 1997، ص 244.

³ - أحمد الخشاب : المرجع السابق، ص 46.

كما أكد "دوركايم" على أهمية النسق التربوي في المجتمع، فأكد على دور التربية سواء الرسمية أو غير الرسمية واعتبرها وسيلة للضبط ونظاماً لتحقيق التماسك والتكامل في المجتمع.

فالمجتمع لا يستطيع البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس، ولا يدعم هذا التجانس والتوافق إلا النظام التربوي، إذ تعمل التربية على حدرأي "دوركايم" على جعل الطفل يدرج على ما هو جار في المجتمع، نتيجة الجهود التي يتولاها المربون في الأسرة والمدرسة من جهة والطفل من جهة أخرى، فالمربون يغرسون في الطفل معايير المجتمع من عرف وعادات وتقاليد وآداب ودين ولغة، وهم في هذا السبيل يحرصون على أن لا ينحرف عنها في تصرفه وفق حالات مغايرة¹.

4- نظرية الضوابط التلقائية : (سمنر):

لقد اهتم "وليام جراهام سمنر" بدراسة الضبط الاجتماعي في كتابه "الطرائق الشعبية" عام 1906، ويقول في هذا الصدد "إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال المتعاقبة"².

فالعادات والأعراف (الطرائق الشعبية) من مفهوم "سمنر" تمثل وسائل تمارس قوة قهرية على الفرد، وذلك من خلال تنظيم سلوكه وجعله يتماشى ومعايير الجماعة وبذلك تخرجه من نطاق النزعة الذاتية (الفردية) والأنانية وحب الذات.

ويعود الفضل لـ "سمنر" في توجيه اهتمام الباحثين إلى الطرائق الشعبية في توجيه سلوك الأفراد الوجهة التي يعتقدون فيها فائدتها لهم، ويرى "أن البشر قد توصوا إلى هذه الطرق الشعبية، أو آداب السلوك بالمحاولة والخطأ، أي التجربة من خلال تعامل الناس مع بعضهم البعض"³. كما أشار "سمنر" باهتمام كبير إلى خصائص

¹ - حمدي على أحمد: مقدمة في علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1995، ص 127.

² - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 97.

³ - حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 1968، ص ص 15-16.

الأعراف والعادات الاجتماعية كوسائل للضبط الاجتماعي، ويشير إلى ما يترتب على الهوية والقداية التي تتميز بها الأعراف والتقاليد، والعادات الاجتماعية من زيادة فاعلية الضبط الاجتماعي.

إن روح المجتمع تنبثق من عاداته وأعرافه بما لها من طبيعة الإلزام والضبط سواء في ضبط سلوك الأفراد، أو في الإصلاحات الجمعية بما يؤدي إلى زيادة فاعلية الضبط.

بيد أن "سمنر" يرى أن طبيعة الإلزام والضبط في الإصلاحات الجمعية تظهر أوضح ما يكون في الأعراف، وهي عادات تقوم على قيم تعطيها القدرة على ضبط سلوك الفرد بحيث يلتزم بما تصطلح عليه الجماعة¹.

وقد أكثر "سمنر" على أهمية الأعراف لأنها تخلق النظم والقوانين، كما فرق بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة، وهو يرى أنه "من المستحيل أن نضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية"².

5- النظرية البنائية الوظيفية:

يذهب أنصار البنائية الوظيفية إلى أن المجتمع - كبناء كلي - يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وأن هناك آليات وظيفتها الأساسية تحقيق التساند الوظيفي داخل المجتمع باعتباره نسقاً.

يعد مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في المدرسة الوظيفية حيث تعمل مؤسسات الضبط الاجتماعي على تحقيق التوازن والاستقرار في

¹ - محمد سلامة غباري: الاحتراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2002

ص 164.

² - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص ص 97-98.

المجتمع، ويستمد الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية القيم والمعايير التي تساعد في عملية التكيف الاجتماعي، وعندما تبرز حالات من الانحراف عن المعايير الحيوية عند بعض الأفراد تتعدى آلية الضبط الاجتماعي لهم وتمارس عليهم ضغوطا مناسبة لإعادة التوازن الذي اختل نتيجة تلك الانحرافات.

فالمنظور الوظيفي إذن يقوم على "مسلمة أساسية ألا وهي أن المجتمع نسق نظامي متكامل وأن ثمة ميكانيزمات ضبط تعمل على تحقيق التساند والتوازن داخل النسق، ويضطلع النسق بالعديد من الوظائف التي تعمل من خلال أهداف وقيم مشتركة، إذ تعتبر القيم مصدرا أساسيا لتوجيه السلوك وضبطه"¹.

ويعتبر "بول لانديز" الضبط الاجتماعي "سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولا تجاه المجتمع وتقيم النظام الاجتماعي، وتشكل الشخصية الإنسانية عن طريق تطبيع الفرد وتسمح بتحقيق نظام اجتماعي أكمل وأنه ليس من الممكن أن تقيم مجتمعا منظما، ولا أن تخلق شخصية متكاملة بدون الاعتماد على مجموعة من القيم الملزمة"².

هذا وقد لخصت "سامية جابر" في كتابها "القانون والضوابط الاجتماعية" ما جاء في نظرية "لانديز" باعتباره أحد رواد البنائية الوظيفية كما يلي:

1- ماهية الضبط : حيث ينظر "لانديز" إلى الضبط الاجتماعي بوصفه عملية تنظيم عن طريق عوامل غير شخصية، فالتقاليد والعادات والأعراف هي التي تقوم بضبط سلوك القائمين بالضبط أنفسهم إلى الملوك والحكام والقائمين بالحكم أنفسهم.

2- دور الثقافة في الضبط الاجتماعي: فالثقافة عند "لانديز" هي نتاج تجربة الجماعة وتعتبر الثقافة ذات أهمية بالغة بالنسبة للضبط الاجتماعي، لأنها تمنح التجربة الإنسانية خاصية الدوام والاستمرار. واستنتج "لانديز" من ذلك أن الماضي

¹ - آمال عبد المجيد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2000، ص71.

² - محمد سلامة غباري: المرجع السابق، ص 129.

يحكم الحاضر والحاضر يحكم المستقبل، وأن ماضي الإنسان يساعده على حل مشاكل الحاضر وتمده بالوسائل والأساليب اللازمة لذلك.

3- تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي: صنف "لانديز" وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين:

الأول: يشمل على تلك الوسائل الفردية لإيجاد النظام، وهي عبارة عن جميع العمليات الاجتماعية التي تستخدم في بناء الشخصية، والقيم والعادات الاجتماعية. بينما يحتوي القسم الثاني على وسائل تدعم النظام، والتي تنقسم بدورها إلى قسمين:

الأول: هي الأبنية الاجتماعية المختلفة: كالجنس والنوع، والطبقة، والجماعة الأولية والثانوية.

والمجموعة الثانية: هي النظم الاجتماعية كالأسرة، والدين، المدرسة، الاقتصاد القانون، والعلم¹.

وتضيف البنائية الوظيفية أن مفهوم الضبط ينطوي على تحديد طبيعة العلاقة بين الأفراد والنظام الاجتماعي، ومعلوم أن لكل فرد أكثر من دور اجتماعي ويمارس الأفراد أدوارهم المختلفة في نشاطات متباينة، ويتطلب حسن سير النظام أن يعلم كل فرد دوره، وأن يتوقع أيضا ما سيصدر عن الآخرين من أفعال عند ممارستهم لأدوارهم. وهكذا تنشأ شبكة من العلاقات الاجتماعية تقوم أصلا وأساسا على ما يمارسه الأفراد من أدوار ومدى فهمهم لطبيعة تلك الأدوار، وحسن استقبالهم لأفعال الآخرين التي تصدر عنهم بناء على توقعات مماثلة أيضا، ويتكون البناء الاجتماعي من تلك الروابط الثابتة والعلاقات الاجتماعية المستقرة بين الأجزاء المختلفة داخل النظام الاجتماعي وتشكل مجموعة النظم النسق العام للمجتمع.

¹ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص ص 106-107.

6- النظرية الثقافية التكاملية (جورج جيرفيتش):

يرى "جورج جيرفيتش" أنه يجب أن نقوم بدراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة¹.

ويعتبر "جورج جيرفيتش" من الذين ذهبوا إلى تقسيم وسائل الضبط الاجتماعي إلى رئيسي وفرعي فهو يرى أن الضبط الاجتماعي عبارة عن عملية اجتماعية تركز على المعاني الروحية والقيم والمثل الاجتماعية والنماذج الثقافية والرموز الاصطلاحية والفنية، وهذه المجموعة المعقدة تتولاها وسائل الضبط الرئيسية وهي: الدين أو السحر، والأخلاق، والقانون، والفن، والأيدولوجية والتربية. وهذه الضوابط الرئيسية تنفرع وفقا للشكل المورفولوجي للجماعة، وتختلف أهميتها النسبية باختلاف البنيات الاجتماعية، فمثلا يكون للدين السيطرة والهيمنة في الجماعات المتقدمة حضاريا، في حين يكون للسحر هذه القيادة في الجماعات المتخلفة².

فالضبط الاجتماعي في تصور "جيرفيتش" يعتبر جزءا من الواقع الاجتماعي كما اعتبر أن الدين والقانون، والمعرفة، والتربية، والفن، والأخلاق أنواعا للضبط الاجتماعي.

وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط وهي:

- 1- الضبط الاجتماعي المنظم، الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيا أو ديمقراطيا.
- 2- الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية، والرموز (كالطقوس والتقاليد، والعادات المستحدثة والرموز المتجددة).
- 3- الضبط الاجتماعي التلقائي وهو يتم من خلال القيم والأفكار والمثل، فهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وظيفيا بالحياة الاجتماعية ولا يمكن النظر إليها إلا في الأنماط الاجتماعية التي تعمل فيها.

¹ - سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص 158.

² - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص ص 55-56.

4- الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة والخلق والتجديد. كما يرى أن الأخلاق الدينية أو السحرية التي كانت تسود المجتمعات البدائية ليست أقل أهمية من الأخلاق الرشيدة في هذه الأيام، وكانت تمثل عناصر مهمة في الأنماط المبكرة للضبط الاجتماعي.

ويرى "جورج جيرفيتش" أن إحدى هذه الصور السابقة يجب أن تقوم بدور مهم ومسيطر في مختلف أنماط المجتمعات والجماعات التي تمثل هيئات للضبط الاجتماعي وذلك كل حسب أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيه.

فالضبط الاجتماعي والحاجة إلى الضبط لا تقتصر على المجتمعات الشاملة فحسب، بل إنها تمتد إلى الجماعات الأخرى كالأسرة وغيرها.

وخلاصة القول أن المجتمعات والجماعات، والزمير الاجتماعية هي التي تنتج الأنساق الشاملة للضبط الاجتماعي، وهي في الوقت نفسه تحتاج إلى مثل هذه الأنساق وتنضبط عن طريقها، وتكون بمثابة مراكز إيجابية لتطبيقها، ولذلك فإن كل هيئة من هيئات الضبط الاجتماعي تعتبر قادرة مبدئياً على إنتاج وتطبيق أي نوع وصورة للضبط الاجتماعي، ولكن الواقع يدلنا على أن الأنماط المختلفة من المجتمعات الشاملة والجماعات والزمير بما لديها من صور وأنواع للضبط الاجتماعي تعتبر بمثابة أجزاء متكاملة من كل واحد. وأخيراً فإن دراسة هذه العلاقة الوظيفية بين الهيئات والأنواع والصور تمثل المحور الرئيسي في الدراسة السوسيلوجية المتكاملة للضبط الاجتماعي¹.

¹ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص ص 160-161.

الفصل الرابع

الدراسة النظرية لوسائل الضبط الاجتماعي

تمهيد

أولاً : التعريف بوسائل الضبط الاجتماعي .

ثانياً : أنواع وسائل الضبط الاجتماعي .

I- وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية

- الدين

II- وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية

1- التربية

2- القيم

3- العادات

4- التقاليد

تمهيد:

إن الهدف الأسمى للضبط الاجتماعي هو ضمان استقرار البناء الاجتماعي وزيادة تماسك المجتمع لذلك تستلزم دراسة الضبط الاجتماعي الوقوف على الوسائل التي يشكل بها المجتمع سلوك أفراده، والأجهزة التي يضعها لصيانة النظام الاجتماعي. وتختلف وسائل الضبط الاجتماعي باختلاف نوعيتها ودرجة فاعليتها من مجتمع لآخر وداخل المجتمع ذاته، "فأية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تؤثر في أفراد الهيئة الاجتماعية بدرجات متفاوتة تتوقف على نوع الهيئة التي تمارس الضبط الاجتماعي وعلى نوع الوسيلة المستعملة"¹، فما يعتبر وسيلة ذو فاعلية في مجتمع ما قد لا يكون في مجتمع آخر بنفس درجة الفاعلية، والشيء ذاته في المجتمع الواحد. فالقانون مثلا ذو درجة كبيرة من الفاعلية في المجتمعات المتقدمة عن العادات والتقاليد والأعراف، بينما تزيد فاعلية هذه الأخيرة في المجتمعات الريفية عن القانون.

¹ - حسن الساعاني: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 1968، ص 37.

أولاً: تعريف وسائل الضبط الاجتماعي

يمكن تعريف وسائل الضبط الاجتماعي على أنها مجموعة الأدوات والميكانيزمات التي تكفل للمجتمع توازنه، وكذا التزام الأفراد بمعاييرها إذ بغياب هذه الوسائل يفقد المجتمع توازنه، إذ لا توجد ضوابط اجتماعية فاقدة للوسائل التي تستخدمها في الضبط الاجتماعي.

وقد أشار «ابن خلدون» في مقدمته إلى أن الدين، القانون، العرف، العادات والتقاليد تمثل وسائل للضبط والتنظيم في المجتمع.

كما أن «إدورد روس» أورد خمسة عشر وسيلة مرتبة من حيث أهميتها على النحو التالي: "الرأي العام، القانون، العقيدة، الإيحاء الاجتماعي، التربية، العادة الجمعية، دين الجماعة، المثل العليا للشخصية، الشعائر والطقوس، الفن، الشخصية التنوير، التنقيف، الأساطير والأوهام، القيم الاجتماعية، القيم الخلقية التي تدافع عنها الطليعة الواعية"¹، وقد أطلق «روس» على هذه الوسائل اصطلاح الآلات المحركة للضبط لكونها الأساس الفعال للنظام الاجتماعي، وقد تم اختصار هذه الوسائل إلى وسائل ذات درجة هامة من الفاعلية وهي: التربية، الرأي العام، الدين، العرف، القيم الاجتماعية، القانون.

¹ - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968

ثانياً: أنواع وسائل الضبط الاجتماعي

إن الدراسة السوسيلوجية لوسائل الضبط الاجتماعي، تسفر عن وجود اختلاف بين علماء الاجتماع في تحديد وتصنيف وسائل الضبط الاجتماعي. وقد أدى هذا الاختلاف في تصنيف الوسائل إلى نسبيتها، "بيد أنه وبالرغم من هذه الاختلافات في تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي إلا أن هناك أوجه اتفاق بين علماء الاجتماع حول هذه الوسائل. ذلك أننا لو تمعنا في الاختلافات لوجدناها شكلية وتعود معظم هذه الاختلافات إلى تباين المسميات نفسها، أو أن العلماء يبرزون في تصنيفاتهم بعض الجوانب ويغفلها غيرهم... إلخ"¹

فقد ذهب البعض إلى تصنيف وسائل الضبط على أساس التمييز بين الوسائل النظامية التي ترتبط بنظام اجتماعي والوسائل التلقائية (غير النظامية) التي تصدر بصورة تلقائية دون أن يكون لها معايير دقيقة. أمثال «إدورد روس» "فقد فرق بين نوعين رئيسيين لوسائل الضبط:

النوع الأول: إلزام خلقي، والنوع الثاني: وضعي سياسي.

أي ميز بين الوسائل الضابطة التي تستمد فاعليتها من الطبيعة الاجتماعية التلقائية غير المعقدة كالقيم الخلقية، دين الجماعة، العقائد والأساطير، عناصر الرأي العام. وبين وسائل الضبط الموضوعية والمشروعة لاستقرار التنظيم الاجتماعي كالقانون والتربية"².

وهناك من ذهب إلى تمييز وسائل الضبط على أساس التمييز بين الوسائل الرسمية التي تصدر عن هيئة أو جهة محددة متخصصة، مثل المحاكم وأجهزة الأمن...، وبين الوسائل غير الرسمية التي يقوم بها المجتمع ككل أو أحد مؤسساته أمثال «كارل مانهايم»، فقد قسم وسائل الضبط إلى مجموعتين:

¹ - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص ص 51-53.

² - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، ص ص 285-287.

أ- مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا في السلوك الإنساني، والتي تعتمد على المواجهة والتأثير الشخصي للأفراد، كما يقوم الوالد بضبط سلوك أولاده وممارسة حقه في ترشيدهم وفقا للنظام المتوارث.

ب- مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا، والتي تتمثل في الضغوط التي تمارسها أجهزة البيئة المحيطة بالأفراد بطريقة غير مباشرة، فالفرد هنا لا يتأثر بتدخل فرد آخر إنما تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي قوى غير منظورة تتمثل في قوانين ولوائح وهيئات ومؤسسات لها شخصيتها المعنوية.¹

في حين يذهب البعض إلى تقسيم وسائل الضبط إلى رئيسي وفرعي أمثال «جورج جبرفيتش» "حيث تتمثل الوسائل الرئيسية في الدين أو السحر، الأخلاق القانون، الإيدلوجيا والتربية. أما الوسائل الفرعية فتتبع من الوسائل الرئيسية وفقا للشكل المورفولوجي للجماعة، حيث تختلف أهميتها النسبية باختلاف البنيات الاجتماعية فمثلا يكون للدين السيطرة والهيمنة في الجماعات المتقدمة حضاريا، في حين يكون للسحر هذه القيادة في الجماعات المتخلفة".²

ولعل أنسب تصنيف نأخذ به هو تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي إلى رسمية وغير رسمية. ذلك لأنه مهما كانت درجة الاختلاف بين هذه التصنيفات فهي ليست جوهرية، وجميعها تصب في خانة الوسائل الرسمية وغير الرسمية. فالوسائل الإلزامية والنظامية تأخذ طابعا رسميا لأنها تصدر من جهة أو جهاز متخصص في المجتمع له سلطة التنفيذ وفرض القواعد العامة للسلوك واستخدام القوة إذا ما استدعى الأمر ذلك، ويعتبر الدين والقانون من أهم الوسائل التي لها أثر في تحقيق الضبط في المجتمع، أما الوسائل الأخرى التي لا تدخل في حيز الوسائل الرسمية أو لا تأخذ الطابع الرسمي فهي ضوابط تصدر بصورة تلقائية ومباشرة في المجتمع وتتخذ الطابع غير الرسمي مثل: العرف، العادات والتقاليد، القيم، التربية غير الرسمية، الرأي العام.

¹ - مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص ص 285-287.

² - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص ص 55-56.

وستقتصر هذه الدراسة وبشيء من التفصيل على التركيز على أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي لها علاقة بموضوع البحث.

I- وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية:

تلعب وسائل الضبط الرسمية الدور الرئيسي في الضبط الاجتماعي، لذا تحظى بقدر كبير من اهتمام الباحثين والعلماء، ويمكن أن نجد بعض هذه الوسائل في جميع النظم الاجتماعية بلا استثناء، فوسائل الضبط الرسمية تهدف بطريقة مباشرة إلى تحقيق الضبط الاجتماعي، وامتنال الأفراد والموائمة بين سلوك الأفراد والأنماط السلوكية، وأنماط القيم وقواعد الأخلاق المقررة اجتماعياً. وهذه الفئة من وسائل الضبط تقوم جهة أو جهاز رسمي معين بالإشراف والمراقبة في تنفيذها سواء في حالة الجزاءات أو المكافآت.

ومن بين وسائل الضبط الرسمي: القانون والدين، غير أننا سنكتفي في هذا المقام بالنظر إلى الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي، باعتباره أحد محاور هذه الدراسة.

- الدين:

لقد لازم الدين الإنسانية منذ نشأتها الأولى، فلم يوجد مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا وقام هيكله الاجتماعي على أساس ديني لاسيما في المرحلة الابتدائية الأولى، وفي فجر الإنسانية. وفي ذلك يقول «جورج ريمل» "لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدون الدين، وبدون الطاعة والورع والثقة والإخلاص يصبح المجتمع مستحيلاً"¹.

فالدين يعتبر أهم النظم الاجتماعية، وركنا هاما وأساسيا من أركان البناء الاجتماعي، ويقصد بالدين هنا- لا الأديان السماوية الراقية وآخرها الإسلام فحسب ولكن الدين بمفهومه الواسع والعام، فقد أولى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا اهتماما بدراسة هذا النظام، وقد خلصوا إلى أن الديانة من أهم الخصائص الثقافية التي تتميز بها المجتمعات البشرية، إذ لا يمكن الاستغناء عن الدين مهما بلغ المجتمع أوج درجات التطور والتقدم الحضاري، ذلك لأن الدين يساهم بدرجة كبيرة

¹-إبراهيم أبو الفار: دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف (القاهرة)، 1978، ص ص 193 - 194.

في بناء النسق الاجتماعي وتتميته على جميع الأصعدة، "وقد وضعه «دوركهايم» على قمة الأنظمة الاجتماعية، وقرر في دراسته أن الأشكال الأولية لمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي كانت منبثقة، ومطبوعة بالحياة الدينية ومصطلحاتها".¹

كما تشير دراسات النظم الاجتماعية داخل المجتمعات المختلفة - القديمة والحديثة - أن الدين كنظام اجتماعي لا يشتمل فقط على قواعد السلوك التي تحدد علاقة الإنسان بمعبوده، بل وتحدد علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقته بالعوامل الأخرى التي توجد في المجتمع، كما أن هناك صلة بين الدين وبقية العوامل الأخرى المؤلفة للبناء الاجتماعي، فالدين كمجموعة من المعتقدات والممارسات، والمؤسسات يتدخل في الكل المعقد من العوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والأسرية... ويرتبط معها في علاقة تأثير وتأثر.

إن الدين كمعيار اجتماعي يشتمل على العديد من القيم والمثل والأخلاق والمعايير التي تعمل على تنظيم مختلف صور العلاقات الإنسانية وتهذب سلوك الأفراد، وتجعلهم يمثلون للمعايير الاجتماعية ويتكيفون مع مبادئه ومعتقداته. وفي هذا المقام تجدر بنا الإشارة إلى بعض ما ورد من تعاريف مختلفة بشأن «الدين» قبل التعرّيج إلى بيان دور الدين بصفة عامة والدين الإسلامي بصفة خاصة في تحقيق الضبط الاجتماعي.

أ- تعريف الدين:

إن مصطلح الدين في الفكر السوسيلوجي شأنه شأن العديد من المصطلحات الأخرى والتي أبسطها المجتمع نفسه. التي وجد الباحثون صعوبة في تعريفها بعد كم من المحاولات. وقد أشار «ماكس فيبر» في دراسته سنة 1922 إلى أن "تحديد ماهية الدين لا يمكن البدء به في بحث حول الدين، ولكنه يمكن أن يكون في نهاية مثل هذا البحث".² هذه الصعوبة في التعريف تعود لكثرة الديانات التي تركز على

¹ - مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، مكتبة لأجلو المصرية (القاهرة)، 1975، ص 244.

² - نبيل توفيق محمد السمالوطي: الدين والبناء العائلي، الطبعة الرابعة، دار الشروق (جدة - السعودية)، 1401-1981، ص 42.

مجموعة من العقائد والشعائر المتباينة والتي تجعلها وحدة عامة، بالإضافة إلى "أن الدين يتضمن علاقة بين الفرد أو الجماعة وكائن مقدس غير مطوع للتعريف بالألفاظ التي يفهمها العقل"¹

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى عرض بعض التعاريف المختلفة التي وردت في هذا الشأن.

لقد ورد تعريف الدين لغة في عدة معاجم منها "لسان العرب"، "القاموس المحيط"، "معجم اللغة العربية"... على عدة معان مختلفة ومتناقضة.

فالكلمة المراد شرحها على حد قول "محمد عبد الله دراز" ليست كلمة واحدة بل ثلاث كلمات تتضمن ثلاثة أفعال.

أما الفعل الأول فهو (دانه دينا) أي حكمه وساسه وملكه وقهره، وحاسبه وقضى في شأنه، وجازاه وكافأه.

فالدين من هذا الاستعمال يعطينا معنى الملك والتصرف، ومن ذلك مالك يوم الدين، يوم المحاسبة والجزاء.

أما الفعل الثاني (دان له) أي أطاعه وخضع له، فالدين هنا هو الخضوع والطاعة والعبادة والورع، وهذا يعني أن الدين لله وأن الحكم لله وأن الخضوع له سبحانه.

أما الفعل الثالث (دان بالشيء) أي اتخذ دينا ومذهباً، وهذا يعني أن الدين هو المذهب والعقيدة التي يعتنقها نظرياً وعملياً.²

من خلال ما تقدم يتضح من خلال المعنى اللغوي لكلمة "الدين" أنها تعني الملك والطاعة والخضوع والعبادة لله تعالى، والجزاء بحسب ما نقوم به من أفعال.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2003، ص 91.

² - نبيل توفيق محمد السمالوطي: المرجع السابق، ص 44.

أما من حيث المعنى الاصطلاحي فقد عرفه "ريفي" بأنه "توجيه للحياة الإنسانية عن طريق ذلك الشعور بأن هناك عقلا خارقا يسيطر على العالم الخارجي، وعن طريقة يحقق الشعور بالوحدة"¹

من خلال هذا التعريف يبدو أن هناك إشارة واضحة لجانب الضبط الذي يمارسه الدين على سلوك الأفراد، إذ يعتبره "ريفي" توجيهها للحياة الإنسانية، ليس هذا فقط، وإنما فيه إشارة صريحة إلى أن هذا الضبط مبعثه الشعور بوجود قوة خارقة مراقبة وموجهة للسلوك الإنساني لما لها من سيطرة على العالم الخارجي.

أما "لوري نيلسون" فيعرف الدين من خلال عناصره الإنسانية وهي: "البناء التنظيمي الشامل الذي يتوحد فيه الأعضاء الإيجابيين ويتميزون عن غير الأعضاء".

"الاسترشاد بنماذج معينة من الرموز كالدساتير، والقواعد التي تحمل معتقدات النظام وأوجه العبادة فيه"

"نسق التشريعات التي توضح قواعد السلوك وجزائها الإيجابية والتي تدعم الامتثال لها".

"النظريات التي تضع تفسيرات لأصل الحياة، وهدفها واستمرار الوجود بعد الموت"².

إن الملاحظ من تعريف "نيلسون" أنه يعتبر الدين عنصرا مميزا للجماعات كما يحتوي على الجزاءات الكفيلة بفرض الامتثال والالتزام بالقواعد والطقوس التعبيرية الموجهة للسلوك الإنساني.

هذا وقد عرف "محمد إحسان الحسن" الدين بأنه "نظام عقلائي منطقي موزون يتكون من مجموعة من المعتقدات والمبادئ والقيم، والطقوس السلوكية الخاصة لعبادة الله سبحانه وتعالى، والخضوع لمشيئته وأوامره السماوية وتعاليمه الربانية

¹ - سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص 203.

² - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 205.

والالتزام برسائلته الإلهية التي ينزلها على الناس عبر الرسل والأنبياء الصالحين الذين هم بمثابة حلقة الوصل بين الله والناس المطلوب هدايتهم وتقويم سلوكهم.¹ كما أشار فقهاء الدين الإسلامي على أنه "الإيمان بذات إلهية جديرة بالطاعة والعبادة"²

أما في القرآن الكريم فقد جاء لفظ الدين بعدة معان مترابطة منها على سبيل المثال قوله تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ"³ أي أحسن طاعة وعبودية، ودان لله بمعنى أطاعه وأحبه وخافه.

وقال عز وجل: "وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ"⁴

وقوله أيضا: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ"⁵ أي يوم الحساب والجزاء.

كما يأتي الدين في القرآن الكريم بمعنى نظام الحياة عامة عقيدة وشرعية وخلقاً⁽⁶⁾ حيث يقول تعالى: "إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ"⁷.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن تعريف الدين بأنه ذلك البناء التنظيمي الذي يشعر الأفراد من خلاله بوجود قوة خارقة تسيطر على العالم الخارجي، منزهة عن كل ما هو مشين، يشعر الأفراد بضرورة الالتزام بتعاليمها وأوامرها وتجمعهم نفس المبادئ والقيم والمعتقدات ويقومون بنفس الطقوس إرضاء لها.

ب- الدين ودوره في تحقيق الضبط الاجتماعي:

يجمع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، على أن الدين يعتبر من أقدم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي التي عرفت الإنسانية، ولا يزال يلعب دورا هاما ومفيدا في تاريخ البشرية، فعن طريق الدين والقواعد الدينية كان ولا يزال الدين يوجه سلوك الأفراد. وعلى حد قول حسن الساعاتي "إن الدين باق ما بقي التماسك

¹ - إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الديني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع (عمان - رام الله)، 2005، ص 45.

² - حسين عبد الحميد رشوان: المرجع السابق، ص 93.

³ - سورة النساء: آية 125.

⁴ - سورة المدثر: آية 46.

⁵ - سورة الفاتحة: آية 4.

⁶ - نبيل توفيق محمد السمالوطي: المرجع السابق، ص 48.

⁷ - سورة آل عمران: آية 19.

الاجتماعي، وقد يتغير الشكل المادي للدين ولكن روحه أبدية لا تتغير أو تزول¹ فالدين يعد من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي في كثير من المجتمعات والجماعات، وهو من الوسائل الرسمية ذات التأثير الفعال في تنظيم المجتمع وضبط سلوك الأفراد والجماعات على السواء، خاصة في المجتمعات التي تشغل القواعد الدينية حيزا كبيرا من دستورها، أي تطبق شرائع دينها في جميع مجالات العمل والحياة. في حين يعتبر الدين وسيلة من وسائل الضبط غير الرسمية في المجتمعات العلمانية التي تطبق القوانين الوضعية.

ويذهب "لندبرج" إلى "أن الضبط الاجتماعي يعتبر أحد الوظائف الهامة للنظم الدينية، وأن هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان والعصور والمجتمعات... وأن الضبط الاجتماعي الرسمي ينظر إليه بوصفه وظيفة كبرى للدين"² فهو يقوم بدور فعال في تكامل وتوافق شخصيات الأفراد مع معايير وقيم المجتمع الذي ينتمون إليه.

"... فإذا كانت كل وسائل الضبط الاجتماعي مؤثرة في تنظيم السلوك وضبطه فإن الدين هو أكثر تأثيرا وفعالية، فهو كفيل وحده بإيجاد التوافق والتماسك والاستمرار للجماعة سواء كانت جماعة الأسرة، أو جماعة الأصدقاء، أو المجتمع ككل، وفي هذا المعنى يقول "أحمد أبو زيد" إن الدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التوائم في السلوك الاجتماعي"³

كما تظهر الوظيفة الضبطية للدين، في تقوية الروابط الاجتماعية، والعمل على تحقيق الوحدة الاجتماعية وذلك من خلال اتحاد الأفراد في العقيدة وكذا اشتراكهم في المناسبات الدينية وامتثالهم للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، وبالتالي يصبح للدين قوة إلزامية في ضبط سلوك الأفراد.

¹ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 59.

² - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 208.

³ - محمد سلامة غباري: الاتحاف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2002،

ص ص 171-172.

وينبغي أن نشير إلى أن القوانين الوضعية ليست كافية وحدها لتحقيق الاستقرار والتوازن في الحياة والتنظيم الاجتماعي، بل لا بد من الوازع الروحي والخوف من غضب الله، فكلما زاد شعور الفرد بأن هناك قوة خارقة تسيطر على العالم الخارجي، فإن هذا يشكل أكبر رقيب بحيث قد لا يحتاج إلى سلطة بشرية لمراقبة تصرفاته ومحاسبته عليها، لذلك فإن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستقر بفضل القوانين الوضعية وتعزيز الجزاءات وتوقيع العقوبات، فسلطة الدين الروحية أقوى بكثير من سلطة القانون وأحكامه "فالإنسان قد تحدثه نفسه بارتكاب الجرائم وإخفاء دلائلها، ولكن لن يستطيع أن يفلت من عدالة الله ولا من وخز الضمير وسوف يقتص منه إن لم يكن في الحياة الدنيا فسيكون في الحياة الآخرة"¹.

فالدين إذن سلطة عليا تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتقوم على فكرة الثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب، بل في الدار الآخرة أيضا.

"إن الدين يعد الإنسان بالثواب والعقاب اعتمادا على طبيعة الأفعال والأعمال التي يقوم بها الأفراد، فإذا كانت أفعال الفرد نافعة وحميدة وملتزمة فإن الله يكافئ ذلك الفرد في الحياة الأولى والثانية، بينما إذا كانت أفعال الفرد ضارة وقبيحة ومتناقضة مع الدين، فإن الله يعاقب الفرد على أفعاله هذه"².

بيد أنه رغم أن التدين علاقة تقوم بين الفرد وقوة أعلى منها وجزاءه مؤجل لما بعد الموت، فإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء، بل يوقع جزاءاته ويزاول ضغوطه بالتبشير والوعظ والتخويف ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي لها فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد.

كما تبدوا أهمية الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي في أنه يسد الحاجات الضرورية بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد، وتعمل على التماسك الاجتماعي واستقرار النظام العام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية، وفي هذا السياق يرى كل من "ماكيفر" و"بيدج" "أن وظيفة الدين كوسيلة

¹ - أحمد رأفت عبد الجواد: *مبادئ علم الاجتماع*، مكتبة نهضة الشروق (القاهرة)، 2006، ص 112.

² - إحسان محمد الحسن: المرجع السابق، ص 50.

للضبط الاجتماعي تبرز في المحافظة على المصالح المتعلقة بالنظام العام مما قد يصيبه من عمليات التغير المطرد...¹ فالدين يمثل نمط ثقافة منظم يأخذ بيد الفرد ويرشده خلال التقلبات والتغيرات التي تحدث على مر الزمن وتؤثر فيه وتجعله يواجه مجموعة من المشاكل والمتاعب، فيضع له بذلك مراسيم وطقوس تلائم تغيرات مركزه وأدواره.

ويذهب رجال الدين إلى القول "أن فساد المجتمع وانحلاله إنما ينتجان عن انصراف الناس عن الدين، وأنه لا سبيل للخلاص من الانهيار الاجتماعي إلا بالتمسك بالدين تمسكا كاملا، فإذا ما ضعف الدين كآلية للضبط الاجتماعي شاب التفكك والاضطراب في المجتمع ما يؤدي إلى سوء التنظيم الاجتماعي"² وباعتبار الدين يمثل في جوهره معايير السلوك الاجتماعي، فهو نظام لا يتحكم فقط في الفرد ولكنه يتحكم أيضا في نظم المجتمع الأخرى كالأسرة، حيث نجد أن "في أية جماعة دينية كانت، سواء وثنية أو يهودية، أم مسيحية، أم مسلمة، أم غير ذلك فقد أثر الدين في الأسرة تأثيرا واضح المعالم، فالدين يحدد دائرة المحارم فيما يتصل بنظام الزواج، كما يحدد شروطا معينة خاصة به، كذلك يوضح العلاقات المتبادلة بين الوالدين والأطفال في طفولتهم وعندما يبلغون أشدهم وتضعف الشيخوخة والديهم كما يفصل علاقة الأحياء بالأموات من حيث الميراث والدفن..."³

كما يؤثر الدين في كل من نظام الحكم، النظام الاقتصادي إذ يصده بقواعد السلوك الاقتصادي كالإخلاص في العمل، وحكم التبذير... فعلى هذا الأساس اهتم علماء الاجتماع بدراسة الدين ووضعوه على قمة النظم الاجتماعية.

"وفي الوقت ذاته نجد أن معظم الدراسات السوسيلوجية للدين تكاد تتفق على أن فاعلية الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الهيئة الدينية تتوقف على مدى التعزيزات التي تقدمها له الهيئات الأخرى كالأسرة، الحكومة، المدرسة، القانون..."⁴

¹ - ماكيفر وبيدج: المجتمع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ترجمة: علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة)، 1975، ص 338.

² - عدلي السمري: الثابت والمتغير في أليات الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003، ص 45.

³ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 63-64.

⁴ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 208.

والدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، إن لم يحدث انسجام وتكامل بينها وبين سائر وسائل الضبط الأخرى، فإن ذلك بدون شك سيؤدي إلى ظهور صراع، لأن الفرد لا يمكنه أن يخضع لتوجيهين متضادين في الوقت نفسه، وإنما تكون استجابته وامتناله للأمر الذي يعتقد فيه مصلحته الدائمة.

أما بالنسبة لمسألة الجزاءات الدينية، فالدين يفرض جزاءا يمكن وصفه بأنه فوق اجتماعي حيث يرى بعض الكتاب أمثال الفيلسوف المعاصر "لويس Lewis" "أن قاعدة السلوك الخلقي لا تقوى على البقاء بدون تأييد من الدين"¹، أي لا يمكنها البقاء والاستمرار بدون سلطة الاعتقاد الديني، لذا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الجزاءات الدينية والجزاءات الأخلاقية.

"وفي حالة مخالفة الأفراد للقواعد الدينية فإن الجزاء قد يكون دنيويا بجانب الجزاء السماوي الأخروي أو سماويا فقط، ويقع الجزاء الدنيوي في صورة من صور العقاب الرسمي الذي يطبق على المخالف سواء من الأفراد أو الجماعة التي ينتمي إليها، أما الجزاء السماوي فهو الذي ينفذه الله سبحانه وتعالى سواء في الدنيا أو الآخرة."² من خلال ما سبق نستخلص أنه طالما أن الأفراد والجماعات يؤمنون بالدين فسيظل الدين سلاحا قويا للضبط، واحترام الدين وتمكنه من عقول وقلوب الأفراد أضاف على قوته الدينية منزلة سامية، ومهما قيل عن ضعف الوازع الديني بحكم التيارات المادية والمدنية الزائفة، فإن الدين سيظل من أهم وسائل ضبط السلوك وتقويم الخلق وتربية الضمير.

¹ - إبراهيم أبو الفار: دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف (القاهرة)، 1978، ص 198.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: القانون والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع القانوني)، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية) 2003، ص 193.

ج- الدين الإسلامي ودوره في تحقيق الضبط الاجتماعي:

إن الدين الإسلامي هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فلا تبديل لهذه الفطرة ولا تغيير أو تحريف فيها. قال تعالى: "فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ"¹. فقد اقتضت مشيئته تعالى أن يجعل دينه فطرة يهدي به الخلق من بني الإنسان وأن يجعل الروح تواقة إلى ربها، ويجعل النفس مستعدة لفعل الخير أو الشر، وأن يجعل العقل مرشدا وحكما يميز بين النافع والضار.

وقد اعتبر العلامة "ابن خلدون" "الدين أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية خصوصا إذا كان الدين يشمل واجب الإنسان نحو غيره، وينظم العلاقات الاجتماعية والمعاملات والأحوال الشخصية كما هو الشأن بالنسبة للدين الإسلامي"².

وعلى ضوء ما تقدم به "ابن خلدون" فالدين الإسلامي يعتبر أسمى الأديان وخاتمها وأقواها ضبطا للمجتمع، فهو يحوي على كل ما يتصل بالدين والدنيا أي بالعبادات والمعاملات (العقيدة والأخلاق، معاملة النفس...) كما يشمل على الكثير من التعاليم الدينية التي تحت على الابتعاد عن مختلف الآفات الاجتماعية (كالسرقة قتل النفس، الابتعاد عن الفواحش والمحرمات، الفتنة، الغش)، ومحاربتها من خلال إشاعة المعروف والأمر به والنهي عن المنكر، لقوله تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ"³، فهذه التعاليم تشكل ضوابط اجتماعية داخلية هدفها وقاية وحماية الفرد من الوقوع في بؤرة الإجرام والانحراف وطالما ظل الفرد ملتزما بهذه المبادئ والتعاليم وجسدها في سلوكه وعلاقاته اليومية فإنه سيكون صالحا في سلوكه وأعماله وينال رضا الله وأفراد مجتمعه أو جماعته والعكس هو الصحيح.

¹ - سورة الروم: آية 30.

² - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص 45.

³ - سورة آل عمران: آية 110.

كما تتحدد أهمية الدور الذي يقوم به الدين الإسلامي كوسيلة للضبط الاجتماعي في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي النفسي وتوجيه سلوك الفرد بما يدعم الشخصية الإسلامية كنسق، حيث استطاع أن يقلص من نزاعات الشر وحل الصراعات التي تنشأ داخل النفس الإنسانية، فهو ملتزم بالحد من شهوات الفرد وحسمها لصالح الخير، وتنقية نفسه وتطهيرها، وتقويم سلوكه، وكذا السمو بقيمه وأخلاقه، لقوله تعالى: " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا"¹، فهذه الممارسة التي يقوم بها الدين الإسلامي تؤدي إلى تقويم سلوك الفرد وبناء أسس قيمة تقوم على الضبط وتعميق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وفي هذا الشأن يقول "الماوردي" أن الدين يمارس وظيفتين يعمل بهما لاستقرار النظام الاجتماعي وظيفة اجتماعية وأخرى فردية، فالدين يمارس ضبطاً على الفرد من حيث تهذيب نفسه وتخليصها من شوائب السلوك اللاسوي وبخاصة السلوك الانحرافي، بتوافر قدرة عالية لدى الفرد في ضبط النفس والسيطرة عليها، ومحاربة نزعتها الشهوانية ولكنه في نفس الوقت يسعى لإحداث التوازن داخل النفس فلا يسعى إلى حرمانها من كل متطلباتها، بل لا بد من توفير ما يحتاج إليه من الضروريات كشرط أساسي لإصلاح الفرد وضبط سلوكه وتصرفاته، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك عاطفياً وفكرياً لتحقيق وحدة الجماعة وتكامل شخصيتها.²

فإذا كانت شخصية الفرد مبنية على هذا الأساس فإنها بذلك قوية ومتكاملة، فتستطيع أن تؤدي الأدوار الوظيفية الملقاة على عاتقها أداءاً سليماً يسهم في بناء وتنمية المجتمع وتطويره في كافة المجالات، فالتزام الأفراد المسلمين بقواعد الضبط الاجتماعي في علاقاتهم المختلفة خاصة كانت أو عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تضامن المسلمين وتماسكهم ووحدتهم.

¹ - سورة الشمس: آية 9-10.

² - محمد بن عبد الله الزامل: الدين والضبط الاجتماعي (أحد متطلبات مقرر التربية والضبط الاجتماعي في مرحلة الدكتوراه)، جامعة الملك سعود (المملكة العربية السعودية)، 2004، ص ص 6-7.

هذا وقد تجاوزت ضوابط الدين الإسلامي الحدود الضيقة لمفهوم الدين، فباتت تشمل جميع نواحي الحياة الثقافية، الاجتماعية، الفكرية، الاقتصادية، السياسية، وتؤثر فيها تأثيراً مباشراً وفعالاً، فمثلاً من الناحية الاقتصادية نجد أن الدين الإسلامي وضع الأحكام وأصول التشريعات المنظمة لحياة الإنسان، فأقرت الملكية الفردية وفتحت المجال أمام المنافسة والعمل على التفوق وجعلت العلاقات الاقتصادية بين الناس تقوم على دعائم متينة من الصدق، والأمانة، والإخلاص، والتعاون، والعدل، والتواصي بالبر والإحسان والتكافل. وفي الجانب السياسي نجد للضبط الاجتماعي أهمية كبرى في إقرار العدالة والتماusk الاجتماعي، وفي مجال التربية وهي عملية اجتماعية تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم ليتماشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة. كما أن من شأنها أن تبث في نفوس أفراد الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية، وهذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضوابط الدينية المقدسة التي تنظم الحياة الاجتماعية.¹

إلا أن أقوى الضوابط الدينية تتجلى في الضوابط الأخلاقية، حيث تمثل الأخلاق في الدين الإسلامي القيم التي يستند إليها شطر الدين، فهي ليست منفصلة عن الدين ككل في أسسها أو في أهدافها، أو غاياتها الكلية، فهي تشكل المقاييس الأساسية لحياة المسلم، ودليل ذلك قوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ"².

فالقيم الأخلاقية الكريمة تعتبر دليل رقي الإنسان وفلاحه وهي عنوان إنسانية الإنسان، والدين الإسلامي يؤدي وظيفته المهمة كضابط في تحديد ماهية القيم الأخلاقية التي ينبغي على المسلمين التمسك بها كالصدق في القول، والإخلاص في العمل والإيثار، والتعاون، والصبر، والاستقامة، والعفة، والنزاهة، واحترام الكبير والعطف على الصغير، والصراحة، والالتزام بالواجب، والتقيد بالمواعيد... إلخ، كما يحدد الدين الإسلامي كوسيلة للضبط ماهية القيم الأخلاقية المستهجنة التي ينبغي

¹ - محمد بن عبد الله الزامل: المرجع السابق ، ص8.

² - سورة القلم: آية 4.

على المسلمين الابتعاد عنها والوقاية منها كالأنانية، حب الذات، التكبر والغرور، البخل، جلب الضرر للآخرين، النفاق والنميمة، الحسد، الكذب، الطعن بالأعراض... إلخ. "فالقيم الأخلاقية تعتبر القوة الحقيقية المؤثرة في حياة الشعوب باعتبارها مؤشرا على الالتزام... وإذا اختل مقياس التزام الأفراد للأسس التي قامت عليها الحضارة (التي تعتمد أساسا على التزام الأفراد بالقيم الأخلاقية) تكون عرضة للانهار..."¹

وبناء على ما سبق نصل إلى خلاصة مفادها أن الدين الإسلامي هو الدين الوحيد الذي انفرد عن باقي الأديان، وذلك من خلال وضعه أسسا للتعاملات والعلاقات والأدوار (دور الأب، دور الأم، دور الابن الأصغر، دور الابن الأكبر دور البنت...) وعمل على تنظيم هذه الأدوار بشكل لا شائبة عليه، وتحقيق ذلك من خلال سلوك أفراد المجتمع، حيث أن كبيرهم يعطف على صغيرهم، وصغيرهم يحترم كبيرهم، ثم وضع الضوابط القيمية داخل الأسرة وامتدت إلى نسق المجتمع الأكبر، وبالتالي كانت النتيجة أن ظل النسيج الاجتماعي محافظا على تكوينه رغم التغيرات السريعة والعاصفة وموجات التمرد والتناحر الأخلاقي في معظم المجتمعات، "كما أن الترتيب القيمي المعتمد على أسس الدين ظل محافظا على هيكله في الأسرة والمجتمع وإن كان الالتزام بها نسبيا ومتفاوتا بشدته من مجتمع لآخر إلا أنها ظلت متماسكة كامتداد لقيم الأسرة"².

¹ - مصلح صالح: الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع (عمان - الأردن)، 2009، ص ص 168-169.

² - سعيد عبد الحسنية: دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة

نايف للعلوم الأمنية (المملكة العربية السعودية)، 1426-2005، ص 45، www.nauss.edu.sa

II- وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية:

إن لكل بناء اجتماعي مهما كان نوعه أو مستواه الثقافي، أو الحضاري مجموعة من الميكانيزمات والقواعد التي من خلالها يتحكم في سلوكيات أفرادها ويجعلهم يخضعون ويمتثلون لمعاييره وقيمه، من أجل الحفاظ على قالبه التنظيمي السائد.

من أجل هذا فإن هذه الميكانيزمات والقواعد السلوكية التي تدرج تحت الرقابة الاجتماعية أو الضبط الاجتماعي "تكون تلقائية في بداية نشأتها؛ أي تتحد في مجموعة من الأوامر والنواهي الجمعية الملزمة للأفراد والوحدات والفئات الاجتماعية كما تكون محدودة الأبعاد، بسيطة التدابير والإجراءات وذات تأثير مباشر، وكلما اتسع نطاق الجماعات وتعقد بناؤها ووظائفها كلما تعقدت وسائل الضبط فيها... ولعل من أبرز المصادر الاجتماعية لوسائل الضبط غير الرسمية تنبثق أحيانا من العصبية، أو قرابة الدم، أو الولاية، أو التحالف والمصاهرة، أو قد تنبثق عن مصدر ديني أو روحي"¹.

وتتمثل وسائل الضبط غير الرسمية -فيما يخص موضوع الدراسة- في التربية القيم، العادات، التقاليد.

¹ - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968

1- التربية:

تعتبر التربية الاجتماعية الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في تربية الفرد تمهيدا لتشكيل شخصيته الاجتماعية، فالتربية عملية طويلة تبدأ منذ مرحلة الطفولة ولا تنتهي إلا بانتهاء الحياة الطبيعية للفرد، وهي تأخذ مجراها على مراحل متعاقبة ومتواصلة بدون انقطاع، وتهدف إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية.

ويرتبط مصطلح التربية بتصورين هما:

- **التصور الأول:** التنشئة الاجتماعية (التطبيع الاجتماعي) أو التربية غير الرسمية والتي عن طريقها يتعلم الطفل ثقافة مجتمعه التي يلقنها له أول محيط له وهو الأسرة ممثلة في: الآباء، والإخوة، والأخوات، والأقارب، حيث "يتولى هؤلاء نقل القيم والمهارات للصغار، فبدون تدخلهم يصبح الفرد كتلة همجية، عاريا بدون ملابس ولا يعرف لغة ولا ديناً، أو معايير اجتماعية"¹.
 - **أما التصور الثاني:** فيتمثل في التعليم، أو التربية الرسمية، والذي يمثل العملية التربوية التي يتم فيها نقل المعرفة من جيل إلى جيل بهدف تحقيق التطور الثقافي.
- فكلا المفهومين - يعني إعداد الفرد ليكون عنصراً صالحاً في المجتمع، فكل حدث وكل تجربة يمر بها الطفل عملية تربوية. ومن ثم فهناك تربية رسمية، وتربية غير رسمية.... وفي هذا المعنى يقول أستاذ الاجتماع الأمريكي "جون دجوي": "أعتقد اعتقاداً جازماً أن التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني، وأنها الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي"².

في حين يؤكد "روس" على أن "التربية أسلوب آخر للضبط الاجتماعي، تتعدد وسائله، وتختلف هيئاته التي تتمثل في الأسرة، المدرسة، والقوة المرغوبة. والتربية دائماً مشروطة إما بالوالدين، وفي هذه الحالة يفرضان رغبتهما على الطفل

¹ حسين عبد الحميد رشوان: **الأسرة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003، ص 189.

ويوجهانه إلى الحياة العملية بالطريقة التي يريان بأنها ملائمة، وإما مشروطة بالزملاء أو بالمجتمع كله¹.

هذا وقد كان مصطلح التربية شائعا في أدبيات الفكر الإسلامي، حيث يقال التربية أو التهذيب، أو التعلم، فهذه المصطلحات التي تختلف عن مصطلح التنشئة الاجتماعية من حيث التسمية، إلا أنها تحمل مضمونا واحدا.

وقبل الانتقال إلى دور التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي على اعتبارها وسيلة من وسائل الضبط تجدر بنا الإشارة في هذا المقام، أن نعرض بعضا من التعاريف المختلفة التي وردت بشأن مصطلح التربية.

أ- تعريف التربية:

التربية لغة مأخوذة من اللغة اللاتينية والتي تعني القيادة، أي يقود خارجا ومنه جاء يقود الولد، أي يرشده ويهذبه.

وفي معاجم اللغة العربية نجد كلمة تربية تشتق من الفعل الرباعي: رب، وربا الشيء، يعني أنه نما وزاد.

ويقال: ربّي تربية، وتربى الولد بمعنى غذاه ونشأه، ونمّا قواه الجسدية والعقلية، والخلقية.

وهكذا فإن المعنى اللغوي العربي يجمع ما بين التنشئة والتقوية والتهذيب². ومن العلماء من جعل أصلها ربّ، فيقال: ربّ القوم أي ساسهم وكان فوقهم وربّ النعمة، أي زادها، وربّ الولد حتى أدرك³.

كما تعني التربية لغة: "التعليم" أو توفير الأسباب للحصول على المعرفة، أو للحصول على شخصية وأخلاق طيبة، وعلى الوسيلة التي يستطيع بها الإنسان أن يعيش حياة أفضل⁴.

¹ - سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص 83.

² - صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع (عنابة- الجزائر)، 2004، ص 18.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: البناء الاجتماعي الأساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2007، ص 139.

⁴ - ناصر ثابت: دراسات في علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح (الكويت)، 1992، ص 105.

أما من الناحية الاصطلاحية: فقد عرفها عالم الاجتماع "أوجيست كونت" بقوله: "إن التربية تخضع للتطور الطبيعي العام للإنسان، ولم تكن وسيلة لتحرير الإنسان وإنما وسيلة لتكبيله، ورسم وسائل خضوعه لعادات وعرف وتقاليد الأديان السائدة لماضيه وحاضره ومستقبله"¹.

في حين ذهب "كارل مانهايم" إلى التأكيد على أن التربية وسيلة لدعم وتأكيـد الضبط الاجتماعي حيث قال أن "التربية تشتمل على طرق للتأثير في السلوك الإنساني الذي يتلاءم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائدة والتنظيم"². ويعرف "دوركايم" التربية بأنها "التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سناً على تلك الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية، وهي تستهدف أن توظف وتنمي في الطفل تلك القدرات الفيزيائية والعقلية والأخلاقية التي يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبها البيئة المقرر أن يعيش فيها"³.

فمن خلال التعريف الذي تقدم به "دوركايم" يتضح جلياً أن هناك دلالة واضحة لعملية الضبط الاجتماعي من خلال التأثير الذي يمارسه الكبار على الأفراد الجدد، وذلك من أجل توجيه سلوكهم، ووضعه في قالب المعايير والقيم الاجتماعية التي ترغب تلك الجماعة من الأفراد الجدد أن يتبعوها ويعيشوا وفقاً لنمطها.

في حين يذهب "هربرت سبنسر" إلى التركيز على التربية العقلية للفرد، حيث يقول: "إن التربية وسيلة لمساعدة الإنسان للتغلب على صعاب الحياة، فأساسها نفعي وهي الصراع، والنضال في سبيل التوفيق العقلي والعمل في الحياة الجارية"⁴.

ويعرف "الإمام الغزالي" التربية بأنها: "عملية إعداد للبيئة الإسلامية وتهيئة الأسرة الصالحة لتربية المسلم حتى ينتهج المسلمون منهج الإسلام، وينمو المسلم

¹ - حسين عبد الحميد رشوان: تطور الأنظمة الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية)، 2003، ص 169.

² - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص 137.

³ - أمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2000، ص 94.

⁴ - حسين عبد الحميد رشوان: المرجع السابق، ص 169.

نموا تلقائياً حراً، دون أن يعترضه ما يعوقه عن الحركة، أو حتى ما يعتاق النمو أثناء مراحل إعداد المسلم وتربيته"¹.

كما يعرفها "حسين عبد الحميد رشوان" بأنها: "نقل تقاليد المجتمع وعاداته ومهاراته - أي ثقافته عموماً - إلى أعضائه الجدد، ذلك أن بقاء المجتمع ذاته يتوقف على نقل تراثه إلى الصغار"².

أما "عاطف غيث" فيذهب إلى تعريف التربية على أنها: "تعلّم مهارات وقيم أساسية ولازمة لاستمرار المجتمع وتكون الوراثة دافعا للتفكير والعمل الخلاق الذي يعتبر بدوره ضرورياً للتغيير الثقافي، في الوقت الذي يكون تغيير الثقافة دافعا لمن يدمن التغيير والتجديد"³.

ومما سبق يمكن تعريف التربية بأنها عملية نقل قدرات وتراث المجتمع وعاداته ومهاراته وجميع إنتاجاته الثقافية والفكرية للأجيال الجديدة، بغية التأثير في سلوك الفرد فتلقاه بماضيه وحاضره ومستقبله، وبالتالي تحافظ على بقاء المجتمع واستمراره.

ب- التربية ودورها في تحقيق الضبط الاجتماعي:

إن الطفل يولد وهو لا يدري شيئاً عن طبيعة الحياة الاجتماعية، فنتلقاه مجموعة الأنماط الاجتماعية والثقافية ممثلة في المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم وتعمل على تحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فيتأثر بها ويتكيف معها. وتتولى الأسرة باعتبارها الأساس الأول، والمسؤولة الأولى عن تربية الطفل منذ أول لحظات حياته إلى جانب المؤسسات التربوية الأخرى التي تعنى بتربية النشء بغرس هذه الأنماط الاجتماعية والثقافية، وجعله يتكيف معها ليسير بذلك قواعد معيّنة ارتضاها المجتمع، وبالتالي يكتسب الصفة الاجتماعية، وفي هذا الشأن يقول "لوك Lock" "الفرد يولد وعقله كالصفحة البيضاء، وما يلبث أن تتولى الأسرة وهي

¹ - قباري محمد إسماعيل: أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف (الإسكندرية)، بدون سنة نشر، ص 128.

² - حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003، ص 189

³ - محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص 137

الخلية الأولى وبقية خلايا الشبكة الاجتماعية الأخرى نقش ما يتهيأ له من الخبرات الثقافية والحضارية التي يكتسبها ويتعلمها في مراحل تنشئته المتلاحقة والمتشابكة"¹.
فالتربية إذن تمثل الأساس الأول للضبط الذي يركز عليه المجتمع في تنشئة أفراد، وذلك من خلال تلقينهم -بالإضافة إلى طرق الأكل والشرب والملبس والنظافة - مراعاة حقوق الآخرين، واحترام عادات وتقاليد المجتمع أو الجماعة التي ينتمون إليها، أو أي مجتمع غير الذي ينتمون إليه، وكذا كل ما يجعل من الفرد كائنا اجتماعيا. "إن التربية تمثل ظاهرة اجتماعية إلزامية، وضرورة حيوية للجماعة، إذ يشعر الفرد بأنه مترابط بنائيا ووظيفيا بالمجتمع، وبالهيئات والمستويات الاجتماعية والفئات المهيمنة التي تحدد دور الفرد وفاعليته في جماعته"²، إذ تركز التربية كوسيلة للضبط الاجتماعي على عمليات التفاعل بين الفرد ومحيطه الثقافي لمكوناته المختلفة من أفراد وجماعات وأنماط سلوكية وأنظمة اجتماعية.

كما أن "دوركايم" يؤكد في هذا الصدد على فاعلية التربية في دعم وتوافق الأفراد من خلال إكسابهم طرق الحياة والمعايير والقيم والمشاعر السائدة في المجتمع بحيث يكون الأفراد متكاملين مع المجتمع من خلال تمثلهم الجمعي للمجتمع"³.
على غرار ما تقدم، يتضح أن التربية لصيقة بالفرد من الطفولة إلى الشباب والكهولة كأداة تنظيمية وضابطة للسلوك الإنساني، فوظيفة التربية كأداة فعالة وإيجابية للضبط الاجتماعي هو زرع الاتجاهات والأنماط الثقافية والمعايير الأخلاقية على نحو يخلق التشابه والتكامل بين تصرفات الأفراد ومتطلبات الحياة الاجتماعية.
كما تمدنا الأبحاث الأنثروبولوجية بالوسائل والطرق التي تصبح فيها التربية الاجتماعية أداة تنظيمية ضابطة، فلا شك أن أساليب تربية الأطفال في كل جماعة من الجماعات تعمل بقدر من الإمكان على أن تنتج أفرادا ذوي مصالح ومواقف

¹ - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968

ص246.

² - محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، دار المعرفة الجامعية (القاهرة)، 2006، ص276.

³ - السيد علي شتا وفاديه عمر الجولاني: علم الاجتماع التربوي، مكتبة الإشعاع الفنية، 1997، ص230.

متناسقة ومتألّفة مع الأنماط، وكل مجتمع "يحقن" أفرادَه بما تقضي به هذه الأنماط الثقافية من معايير الخير والشر ولما هو مباح وما هو محبوب وما هو مستهجن ويلقّهم الآداب العامة والقيم التي لها مكانة في النظم السائدة عن النموذج الأساسي للشخصية المميزة لأفراد تلك الجماعة عن غيرهم من الجماعات الأخرى، وبهذا تتسرب الآداب العامة والقواعد السلوكية الضابطة إلى تركيب شخصية الفرد.¹

وهذا ما يشير إلى أن نظم التربية وأشكالها تتعدد بتعدد المجتمعات وتنوع الوسط الاجتماعي، ولكن يبقى الهدف الرئيسي من هذا كله هو تقديم صورة المجتمع المثالي للفرد، بحيث يتحقق التجانس من خلال القواعد التربوية الضابطة.

كما نجد أن وسائل التربية تختلف في عملية الضبط الاجتماعي من إرشاد وتوجيه، وإقناع، وتشجيع إلى زجر وضرب وقسوة وحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية.

فالتربية كأداة للضبط الاجتماعي تحدد جملة من المتغيرات التي ترتبط بها كالأسلوب المفضل عند الآباء والأمهات في تربية الأطفال "ويؤدي الوضع التعليمي دوراً مهماً ومباشراً في تحديد أسلوب تنشئة الأطفال في المنزل، فقد بيّنت الدراسات الميدانية أن هناك ترابطاً بين درجة التعليم والأسلوب المفضل في تربية الأطفال فكلما ازدادت درجة التعليم، زاد ميل الأب نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أطفاله والعكس صحيح أيضاً، كلما انخفضت درجة التحصيل العلمي زاد ميل الأب نحو استعمال الشدة في تربية أطفاله".²

ونظراً لما يطرأ على الحياة الاجتماعية من تغيرات تتعدد مصادرها، وما يستتبعه من صراعات ومشكلات من شأنها أن تؤثر على عملية التربية التي تمارسها الهيئات والمؤسسات التربوية والتي من جملتها الأسرة في نقل التراث الثقافي والاجتماعي للأفراد الجدد وتوجيه سلوكهم، ما يفرض على التربية باعتبارها

¹ - أحمد الخشاب: المرجع السابق، ص 251.

² - محمد صفوح الأخرس: إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، ثناء للنشر (الرياض)، 1997، ص 82.

أداة للتنظيم والضبط التركيز على أساليب جديدة تتماشى وتتسجم مع هذه التغيرات لتوجيه وضبط سلوك الأفراد، وفي هذا المقام يشير "دوركاييم" إلى أنه "ما دام المجتمع الذي يعيش فيه الفرد دائم التغير، فإن الفرد سيضطر لتغيير سلوكه تغييراً ينسجم مع التغيرات التي يعيشها المجتمع حتى يستطيع التكيف من أجل أهداف معينة"¹.

فنتنقل بذلك التربية من التقليدية إلى الحديثة، فاليوم تغيرت أساليب التربية لدى الكثير من الأسر وازداد الوعي تجاه استخدام أساليب تربوية جديدة يرونها مناسبة لتربية أبنائهم، حيث تلجأ بعض الأسر إلى استعمال لغة الحوار، والتفاهم، والإقناع بدلاً من الضرب والإجبار في التربية وتوجيه سلوك أبنائها. "ومن ثم كانت التربية عملية دينامية (أي متغيرة) في محتواها، إيجابية في تأثيرها، خاصة إذا كانت هادفة إلى تحقيق تغير اجتماعي واسع النطاق بعيد المدى"².

ومن خلال ما تقدم، يتبين أن التربية بمعناها الواسع تبقى الوسيلة الهامة والرئيسية من وسائل الضبط، "وضمن استمرار وبقاء النسق الاجتماعي، إذ عن طريقها تتعلم أجيال جديدة المعايير الاجتماعية وعقوبات الخروج عنها"³.

¹ - ناصر ثابت: دراسات في علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح (بيروت)، 1992، ص 121.

² - محمد الجوهري: المرجع السابق، ص 276.

³ - قباري محمد اسماعيل: (إميل دوركايم) مؤسس علم الاجتماع نظرياً وتطبيقياً، منشأة المعارف (الإسكندرية)، 1976، ص 297.

2- القيم:

ليس بخاف أن القيم تشكل جزءا هاما، ومكانة جوهرية في الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية كما تحتل جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع، فالقيم تحدد وتنظم النشاط الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع، فهي تمس كافة صور العلاقات الإنسانية، ذلك لأنها ضرورة اجتماعية ولأنها تمثل أحد المعايير الاجتماعية الهامة التي يسعى كل فرد في المجتمع إلى تحقيقها، "كما أنها الأسس الوجودية التي يستند إليها المجتمع لتحقيق وجوده، فيبلغ أوج تقدمه وتطوره"¹.

وتختلف القيم باختلاف ثقافة المجتمعات والجماعات الصغيرة، إذ لكل مجتمع قيمه ومثله التي تتماشى مع متطلباته الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة تقدمه الحضاري. إذن فحسب ما تقدم يمكن القول أن القيم تتدرج تحت مبدأ النسبية، أي أن ما نجده في ثقافة معينة ذا قيمة ومسموحا ومعتبرا به، قد يكون مرفوضا في ثقافة أخرى، والعكس كذلك.

"إلا أن هناك قيما إنسانية عامة قد تتفق حولها جميع المجتمعات والثقافات، أو تختلف نظرتها إليها أو طريقة تجسيدها اختلافا طفيفا، فقد تتفق كل الجماعات على قيم معينة كالظلم، العدل والتعاون، والرحمة، ولكن مدى انتشار هذه القيم وتجسيدها في سلوكيات تلك الجماعة هو ما يضعها موضع اختلاف"².

وتنتقل القيم من جيل إلى جيل، إذ يتوارث الأفراد القيم من ثقافتهم عن طريق التنشئة الاجتماعية، "تستمر من خلال التاريخ، ومن ثم فإنها تعطي وتحافظ للمجتمع على هويته، بالإضافة إلى ذلك فإنها هي القاعدة العامة للاتصال الجمعي، والمصدر الأساسي للتغيير الاجتماعي الدينامي"³.

¹ - أمال عبد الحميد وآخرون: المرجع السابق، ص 110-111

² - سناء قلما مي: صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة باتنة، 2002-2003، ص 90.

³ - محمد أحمد بيومي: القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص 186.

فالشجاعة، الحرية، القوة، الاحتمال، الحب، الصدق، الأمانة، الاتزان... الخ تمثل قيما اجتماعية يتوارثها وينقلها الأفراد من جيل إلى جيل. وتجدر الإشارة إلى أن العادات الاجتماعية بمختلف صورها (أعراف، سنن آداب، سلوك، تقاليد، بدع، طرق للتعامل...) تمثل مظاهر القيم الاجتماعية، فالقيم الاجتماعية والعادات الاجتماعية هما وجهان لعملة واحدة وهي السلوك الجمعي فهما مظهران متلازمان ومتصلان تمام الاتصال في نسيج هذا السلوك الجمعي... فالأفعال التي تحدث في البداية تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث بعد تكرار طويل أن تصبح عادات اجتماعية ذات أصالة في السلوك البشري الجمعي، تنتقل أفقيا في الجيل الواحد في شكل أعراف، كما تنتقل رأسيا من جيل إلى آخر في شكل تقاليد متوازنة¹.

أ- تعريف القيم:

إن مفهوم القيم من المفاهيم المتشعبة والمرنة التي يصعب حصرها وتعريفها وهذا راجع لارتباطها بالعديد من العلوم "علم النفس، علم الاجتماع، علم التربية، علم الاقتصاد، القانون،..."، فعلماء النفس مثلا ينظرون إلى القيم من خلال نظرة تختلف عنها لدى علماء الاجتماع وغيرهم في مجال علم الاقتصاد والفلسفة، وكذا علم النفس الاجتماعي والقانون. وفي حقيقة الأمر أنه ما من مجال أو علم من هذه العلوم استطاع أن يجمع على الاتفاق على تحديد تعريف خاص لهذا المصطلح، هذا ما أدى إلى تشعب معاني القيم واتساعها إلى درجة أن أطلق "توفلر" على هذا المصطلح "بالطفل غير السعيد الذي يعاني من بؤس وشقاء عدم علمنا به"². وفي هذا الصدد سنحاول الوقوف على أهم مختلف التعاريف التي وردت في هذا الشأن:

فمن الناحية اللغوية نجد أن كلمة "القيم" في اللغة العربية مشتقة من القيام وهو نقيض الجلوس فيقال: قام، يقوم، قوما وقياما، وقومة، وقامة.

¹ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 65.

² - محمود عطا حسين عقل: القيم السلوكية، الطبعة الثانية، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض)، 2006، ص 29.

والقيام بمعنى آخر هو العزم، ومنه قوله تعالى: "وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ"¹
أي لما عزم.

كما تدل كلمة "قيمة" على الثمن، وجمعها قيم فاستخدمت لمعرفة الشيء، فقيمة الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم.

وفي "القاموس المحيط": قَوِّمَتِ السلعة أي ثَمَّنَتْهَا.

وفي "المعجم الوسيط" قَيَّمَتِ الشيء تَقْيِيماً أن قدره.

وقد استخدمت القيمة -أيضا- بمعنى التعديل والاستقامة والاعتدال، فقد قيل:
قام الأمر أي اعتدل واستقام، وقومه المعوج وأي عوج. قال تعالى: "ذَلِكَ الدِّينُ
الْقَيِّمُ"²، أي المستقيم والمقوم لأمر الناس.

وقد استخدمت لمعنى العدل حيث يقال: القوام: (بفتح القاف)³.

أما اصطلاحاً فالقيم على حد رأي " فوزية دياب" هي: "الحكم الذي يصدره
الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي
يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك"⁴، فالقيم من
وجهة نظر "فوزية دياب" تتمحور حول المرغوب فيه والمرغوب عنه، فالمرغوب
فيه هو الذي يعمل على توجيه السلوك نحو الأصوب والأفضل، وبالتالي "فالمرغوب
فيه" يمكن النظر إليه كرقيب وضابط للسلوك.

كما عرفها كل من "توماس" و"زنانيكي" باعتبارهما أول من استخدم القيم
كمصطلح على أنها: "أي شيء له محتوى من السهل الوصول إليه بالنسبة لأعضاء
الجماعة وله معنى ليصبح من أجله موضوعاً للنشاط"⁵.

ويذكر القاموس التربوي أن القيم هي "كل ذات أهمية لاعتبارات نفسية، أو
اجتماعية، أو أخلاقية، أو جمالية، وتنتم بسمه الجماعة في الاستخدام. والقيم عامة

¹ - سورة الجن: آية 19.

² - سورة التوبة: آية 36.

³ - محمود عطا حسين عقل: المرجع السابق، ص 30-31.

⁴ - فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت)، 1980، ص 52.

⁵ - محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1990، ص 151.

هي موجّهات السلوك أو العمل، أي أن مجموعة القيم التي يدين بها شخص من الأشخاص هي التي تحركه نحو العمل وتدفعه إلى السلوك بطريقة خاصة، ويتخذها مرجعه في الحكم على سلوكه لأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه¹.

هذا وقد عرفها "هنري فيد تشايلد" في قاموس علم الاجتماع بأنها "مواضيع تتعلق بالنفس، وتشعر بالحاجة إليها، أو باستحسانها، أو بضرورتها...، وقد تكون هذه المواضيع حية أو غير حية، مصنوعة أو غير مصنوعة...، والمهم أنه يوجد اتفاق عام على أهميتها في المجتمع"².

أما "إبراهيم ناصر" فيذهب إلى تعريف القيم بأنها "أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية ينتشربها الفرد، ويحكم بها، وتحدد تفكيره وسلوكه، وتؤثر في تعلّمه فالصدق، والأمانة، والشجاعة الأدبية، والولاء، وتحمل المسؤولية، والانتماء. كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه"³.

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف القيم على أنها مجموعة القواعد والتنظيمات والضوابط التي يلتزم بها الفرد والمجتمع، وتنظم حياته بصورة مثالية. وقبل التطرق إلى دور القيم في تحقيق الضبط الاجتماعي حريّ بنا أن نتوقف عند أنواع وأوجه القيم الاجتماعية.

ب- أنواع القيم:

تعددت واختلّفت التصنيفات التي وردت بشأن القيم، فهناك من صنّفها بالاستناد إلى طبيعتها وخصائصها، بينما يذهب البعض إلى تصنيفها بالاستناد إلى اتجاهها المرتبط بالنمط البنائي في المجتمع، في حين يصنّفها فريق آخر بالاعتماد على وظائفها الاجتماعية.

بيد أن هذه التصنيفات التي قام بها الباحثون في ميدان القيم بصفة عامة لا تفي بالغرض - نقول "فوزية دياب" - لذلك يعتبر تصنيف "كلوكهن" الذي ورد في كتاب

¹ - محمد مصطفى أحمد: الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1995، ص 166، نقلاً

عن: ج، أوسيوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة: سمير أحمد نعيم، دار المعارف المعارف المصرية، 1970، ص 132.

² - محمد محمد الزلبناني: القيم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى (القاهرة)، 1972 - 1973، ص 8.

³ - إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، مكتبة الرائد العلمية (عمان - الأردن)، بدون سنة نشر، ص 119.

"بارسونز"، والذي صنف القيم على أساس (المحتوى، الهدف، العمومية والوضوح الدوام أو الاستمرار^(*)) أنسب تصنيف للقيم.

كما أن القيم تتعدد وتتنوع بقدر ما تتعدد المجالات التي تنطلق منها، فهي في الدين، الأخلاق، الجمال، وفي كل ما يتعلق بأمور الحياة من اجتماعية، اقتصادية سياسية، تربوية، وغيرها. ونظرا لهذا التعدد في التنوع والتصنيف، سنكتفي بعرض لبعض أنواع القيم على سبيل المثال لا الحصر، ونذكر منها:

- **القيم الاجتماعية:** وهي الصفات التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة، وتتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الأفراد، كما تصبح من موجهات السلوك، أو تقتبس أهدافا.

- **القيم الجمالية:** وهي القيم التي تبيّن القبح والجمال، أي ترسم معايير الخير والشر، وتبيّن متى يكون الفعل خيرا ومتى يكون شرا.

- **القيم المنطقية:** وهي التي تبيّن الصواب والخطأ في الأفعال، والاتجاهات والمعتقدات.

- **القيم العقلية¹:** وهي القيم التي تبنى على التفكير العقلي في موضوع القيمة وتقرر وجودها.

- **القيم الدينية²:** وهي المبادئ والعقائد التي ينص الدين على ضرورة احترامها في المواقف الاجتماعية المختلفة، وعندما تسيطر القيم الدينية على النظم الاجتماعية في مجتمع ما، يطلق عليها اصطلاحا مجتمع متدين، أو جماعة دينية. ومن أهم القيم الدينية: المحبة، الإخاء، العبادة، التعاون، الإيثار، إتقان العمل الإحسان...

(*) أنظر بشيء من التفصيل فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 73-100

¹ - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص 120.

² - إبراهيم العسل: الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، 1417 - 1997، ص 47.

- القيم القانونية: وهي القيم التي ينص عليها القانون في المجتمعات المتمدينة ويضع القانون الوسائل التي من شأنها أن تعاقب المنحرفين، وتذكر من يفكر بالانحراف عنها بالعقاب. ومن أمثلة القيم القانونية: حق الفرد في الحياة بحيث يعاقب القاتل بالإعدام أو السجن المؤبد، حق الملكية بحيث إن سرق شخص يعاقب السارق بالسجن، احترام كرامة الإنسان وجسده وحرية بحيث يعاقب أي شخص يعتدي على آخر في جسمه أو حرية أو كرامته.¹

ومهما يكن فإن القيم مهما تعددت واختلفت فإنها ستظل تحتل الحيز الأكبر من ثقافة المجتمعات على اختلافها.

ج- دور القيم في تحقيق الضبط الاجتماعي:

إن القيم هي أحد أهم المكونات الاجتماعية للشخصية الإنسانية، فهي تساعد في بناء حياة الفرد وتشكيل شخصيته، حيث يتشربها الفرد ويتعلمها تدريجياً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ثم يضيفها إلى الإطار المرجعي لسلوكه، وعلى هذا الأساس فإن السلوك الإنساني يعتبر المؤشر الرئيسي للقيم، فالقيم التي يتبناها الأفراد ترتبط بقواعد ومبادئ محددة لسلوكهم تبين طريقة الالتزام بها في تفكيرهم وأقوالهم وأفعالهم أثناء تعاملهم مع غيرهم من الأفراد.

كما تحدد القيم مجموعة السلوكات المقبولة والمرفوضة في المجتمع أو الجماعة، فهناك على سبيل المثال نوع من اللباس لا يتماشى مع ثقافة مجتمع أو جماعة معينة لأنه يمس بقيمة بالغة الأهمية ألا وهي الحياء والاحتشام، كما تعتبر مجادلة ومناقشة الأب بصوت عالٍ إخلالاً بمبادئ الطاعة والاحترام...إلخ.

فالقيمة الاجتماعية باعتبارها وسيلة للضبط لا يمكن أن تتوضح إذا لم نتحدث عن المعيار الاجتماعي الذي هو تعبير ملموس عنها.

¹ - إبراهيم العسل: المرجع السابق، ص 47-48.

وبناء عليه فإن للقيم دور كبير في تحقيق الضبط الاجتماعي، حيث تشكل أحد أهم معايير وضوابط السلوك الاجتماعي، إذ تعمل كموجهات لسلوك الأفراد والجماعات وتحمي المجتمع من الانحرافات الاجتماعية.

ولا يستقيم مجتمع بدون قيم اجتماعية، فإذا فقدتها فقد بذلك أمنه واستقراره وتماسكه كما أن القيم تستمد قوتها وفعاليتها من مجموعة المعايير والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وفي هذا المقام يشير "جوزيف فيتش" إلى أنه لا يستطيع الإنسان أن ينسجم مع الجماعة ولا الأفراد أن يتوافقوا ويتآلفوا معاً، ما لم يكن بينهم اتفاق عام على قيم اجتماعية مشتركة، ومن شأن هذا الاتفاق أن يولد ضغطاً على سلوك الأفراد حتى يتلاءموا ويتكيفوا مع متطلبات الدين، والأخلاقيات، الأعراف والتقاليد، وكل ما يربط بها من قيم اجتماعية... أي أن المجتمع حين يقر طائفة معينة من القواعد السلوكية فإنه يكون قد حدد - من وجهة نظره - ما هو صواب، وما هو خطأ، سليم أو غير سليم، صحيح أو باطل، مستحسن أو مستهجن... أي يكون قد أخذ نفسه بقيم اجتماعية يتعرض من ينتهكها لتوقيع الجزاءات الاجتماعية عليه... وهكذا فإن نسق الجزاءات في كل مجتمع يستمد ركائزه ومبرراته من النسق القيمية لهذا المجتمع¹

فالقيم من هذا المنظور تحدد سلوك أفراد المجتمع، وتنظم نشاطاتهم الاجتماعية بالإضافة أن معايير الضبط الاجتماعي تستمد مبررات قوتها وفعاليتها من القيم الاجتماعية، وفي الوقت ذاته تشكل قوى حارسة لهذه القيم الاجتماعية عن طريق ما تفرضه من قواعد سلوكية.

إن تضارب الأفكار والسلوكات الخاصة بالفرد مع ما تسلكه الجماعة يجعله يحيد عن المألوف، وبالتالي يعتبر منحرفاً عن السلوك العام، وهنا يأتي دور القيم الاجتماعية في هذا الشأن، بوصفها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي والإطار

¹ - محمد محمد الزلباني: المرجع السابق، ص ص 45 - 46.

العام لأخلاقيات المجتمع في العمل على وقاية الفرد من الانزلاق في بؤرة الخطأ فالقيم الدينية والاجتماعية مثلا التي يتبناها الفرد تحميه من الانحراف حيث "تتحكم في سلوك الأفراد وذلك من خلال ما تمارسه من ضغط شديد على أفكارهم، وضبط أكيد لعلاقتهم بعضهم مع بعض، حيث يظهر هذا الضبط في طرق معيشتهم من مأكّل وملبس ومسكن، وفي نشاطهم الاقتصادي والديني، وكذا في طرق شغل فراغهم".¹ وعليه فإن القيم تشكل حقائق وقوى في حياة الأفراد، حيث توجههم في تصرفاتهم إلى تحقيق أهداف خاصة أو عامة، كما تعمل على تشكيل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ.

وإذا ما حاولنا أن نسلط الضوء على القيم داخل الأسرة، نجد أن الأسرة التي تتجسد سلطتها في الوالدين، إذا ما حاول أحد أفرادها-(الأبناء)- أن يبتعد عن المألوف ويخترق قيمها أو معاييرها فإن الأسرة بوصفها إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي، ستتصدى لهذه السلوكيات غير السوية، عن طريق ما تفرضه من عقوبات إزاء الخروج عن قيمها ومعاييرها، " فالقيم تلعب دورا فعالا ومباشرا في تحقيق التماسك الأسري، وتدعيم الترابط والانسجام بين أفراد الأسرة، خاصة في عصر العولمة والانفتاح على الحضارات الأخرى عبر الفضائيات والانترنت، وعموما فإن كل القيم والمثل العليا والتي هي روح الشريعة الإسلامية تعمل على حفظ كيان الأسرة"²، وعلى هذا فإن القيم كوسيلة للضبط الاجتماعي تسعى دائما إلى حفظ النظام والاستقرار سواء داخل نسق البناء الاجتماعي الأكبر أو الجماعات الصغيرة.

¹ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 67- 68.

² - طبشوش نسيمة: الفتنات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة باتنة، 2007- 2008، ص 131.

3- العادات:

تعتبر العادات ظاهرة اجتماعية، فهي تمثل قواعد السلوك الاجتماعي، إذ تصدر عن غريزة اجتماعية وبصورة تلقائية، أي غير مقصودة، وتنتقل من جيل إلى جيل حتى تستقر وتثبت وتصل إلى درجة اعتراف الأفراد بها، وبالتالي تقديسهم واحترامهم لها. فالعادات تنشأ وتتكون نتيجة تفاعل الأفراد وتعاملهم مع بعضهم البعض، وذلك بتكرار الأفعال المستحسنة، فتصبح بالتالي عادات أصلية يعتزون بها، وتستقر في عقولهم وتصبح قواعد ملزمة، فيتبعها الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم وغاياتهم التي يسعون إليها. وفي هذا المعنى يقول "سمنر" "ففي سبيل التصارع من أجل البقاء، وعن طريق تعاون الناس بعضهم مع بعض تتكون الطرق الشعبية-(العادات الاجتماعية)- وتنشأ بطريقة غير واعية، غير شعورية، وبمرور الزمن تبدو ثابتة وأصلية وراسخة، على الرغم من أن أحدا لم يقصد حدوثها ويعتمد تكوينها أو يخطط لها أو يعرف عنها مقدما"¹.

فالعادات من منظور "سمنر" تنشأ بطريقة عشوائية ودون أي ابتكار أو تصميم مسبق لها ونمت عن التجربة الاجتماعية.

"وتتمثل العادات في اللغة، والأنماط الرمزية الأخرى التي تعبر عن أفكار الفرد ومعتقداته وأنواع السلوك كآداب المائدة، الأزياء، أسلوب الحديث، الاستقبال التحية... إلخ"²

كما أن العادات تشمل جميع فئات المجتمع دون استثناء فقيرا أم غنيا، كبيرا أم صغيرا. وتتنوع العادات وتختلف من مجتمع لآخر، فكل مجتمع عاداته التي تتسجم مع قيمه ومعاييرها، فالعادات التي يراها مجتمع طبيعيه وعادية قد يراها مجتمع آخر شاذة وضارة. "فالطفل عندما يولد يجد نفسه محاطا بكثير من العادات، ولأنه يراها دائما من حوله فإنها تصبح بالنسبة له العادات والوسائل الوحيدة، حتى أنه إذا ما سمع

¹ - فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 119.

² - حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003، ص 153.

عن عادات جماعات أخرى، فإن هذه الأخيرة تبدو في نظره على أنها أمور غريبة عنه¹.

وهذا ما يدل على اختلاف العادات بين المجتمعات، ويكون الاختلاف مثلاً في عادات الطعام، الشراب، اللباس، الزواج، كما أن العادات تختلف حتى داخل المجتمع الواحد فالتحية مثلاً في المجتمعات العربية نجدها تختلف، إذ أن بعض المجتمعات الخليجية تكون فيها التحية عن طريق تقبيل الجبين، أو اليدين في حين نجدها في مجتمعات أخرى عن طريق ملاصقة الأنف بالأنف، بينما نجد التحية عن طريق مصافحة اليد في أغلب المجتمعات العربية.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن "بعض العادات مفيد ونافع للحياة الاجتماعية ويؤدي إلى تعزيز وحدة المجتمع، وتقوية الروابط بين أفراد والتجانس في تصرفاتهم وتتمثل هذه العادات السوية في آداب السلوك العام، وآداب المائدة وصلة ذي القربى... في حين نجد بعض العادات شاذو ضار يمثل حالات مرضية تنتاب المجتمع، وهي عادات يأخذ بها بعض الأفراد أو الطبقات مثل تعاطي المخدرات أو الخمر، القمار، العلاقات الجنسية غير المشروعة... إلخ"²

أ- تعريف العادات:

عرفها معجم الأكاديمية الفرنسية بأنها "استعداد مكتسب بالأفعال المتكررة، أي أنها تشمل من حيث هي استعداد مكتسب الاعتيادات، والحاجات والقابلات، من حيث هي مكتسبة"³.

كما عرفها "احمد زكي بدوي في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنها "أنماط من السلوك تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة احتراف الأجيال المتعاقبة بها"⁴.

¹ - السيد عبد العاطي السيد: **المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1999، ص18.

² - مصطفى الخشاب: **علم الاجتماع ومدارسه**، الجزء الثاني، مكتبة الانجلو المصرية (القاهرة)، 2002، ص ص 164-165.

³ - صلاح الدين شروخ: المرجع السابق، ص32.

⁴ - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص238.

ويذهب كل من "جلن" و"جلن" إلى تعريف العادات بأنها "كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا ويتعلم اجتماعيا، ويمارس اجتماعيا، ويتوارث اجتماعيا".¹ فالملاحظ على هذا التعريف أنه ركز على نوع من العادات وهي العادات الاجتماعية، في حين أغفل أن هناك سلوكيات متكررة لكنها لا تدخل في نطاق العادات الاجتماعية، إنما تنطوي تحت لواء العادات الفردية.

كما أن "ادورد سابير" يعرف العادات بقوله "إن العادة مصطلح يستعمل للدلالة على مجموع الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة، وترسمها تقليديا وهذا ما يميزها عن (النشاطات) الشخصية التي يقوم بها الفرد".²

فالملاحظ على هذا التعريف أنه يميز بين العادات الفردية والعادات الاجتماعية. أما "دوركايم" فيذهب إلى القول: "أن العادات عبارة عن وقائع تبلورت واستقرت في شكل نماذج انتقلت إلينا من الأجيال السالفة التي أسهمت في انتشارها وتطورها".³ في حين يذهب "عاطف غيث" إلى تعريف العادات في قاموس علم الاجتماع على أنها "صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية، وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة فرعية أو بالمجتمع بأسره".⁴

ويمكن تعريف العادات بأنها ذلك النمط المتكرر من السلوك الفردي أو الجماعي والذي يستحسنه الأفراد ويتناقلونه عن طريق التقليد من جيل إلى جيل، فيرتقي بعد التكرار المتواصل للأفعال إلى درجة الاعتراف والالتزام به.

وبناء على ما سبق وتقدم من تعاريف للعادات يتبين أن هناك نوعين من

العادات: - عادات فردية

- وعادات جماعية (اجتماعية)

وفي هذا الصدد حري بنا التمييز بين هذين النوعين من العادات.

¹ - فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية (بيروت)، 1980، ص 105.

² - فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 106.

³ - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص 246.

⁴ - عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص 101.

ب- التمييز بين العادات الفردية والعادات الاجتماعية:

أ- إن العادات الفردية تطلق على السلوك المتكرر الذي يمكن لمسه في الممارسات الخاصة بالفرد مثل عادة تصفيف الشعر لدى شخص معين، أو عادة جمع الطوابع البريدية لكل بلد، عادة وضع المساحيق التجميلية عند المرأة قبل الخروج...الخ.

أما العادات الاجتماعية تطلق على السلوك المتكرر الذي يمكن لمسه في الممارسات التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع مثل عادات التحية عادات الزواج، عادات وطرق تناول الطعام...الخ.

ب- إن العادات الفردية يمكن أن يخرج عليها الفرد، ومع ذلك يستمر عضوا في الجماعة، له مكانة في طبقته أو جماعته، دون أن ينبذ أو يحتقر.

أما العادات الاجتماعية اتفق عليها كافة المجتمع، ولا بد من ممارستها بشكل أو بآخر والخروج عليها يعتبر نقصا، وينظر إلى الفرد أنه خارج أو منحرف عن عادات الجماعة.¹

ج- إن العادات الاجتماعية لا تستطيع أن تعيش إلا إذا غرست العادات الفردية المقابلة لها في نفوس الأجيال الناشئة، ولكن العادات الفردية يمكنها أن تنشأ دون تأييد من العادات الاجتماعية ويتحتم على الأشخاص الذين أجريت عليهم تجارب العزل الاجتماعي القاسية، مثل كاسبار هاوزر أو (الأطفال الذئاب) أن يعيشوا بلا عادات اجتماعية ولكنهم لا يستطيعون أن يعيشوا بدون عادات فردية²

وعلى الرغم من الاختلاف الموجود بين هذين النوعين من العادة، إلا أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما كما أنهما تلعبان دورا وظيفيا متبادلا في التنظيم الاجتماعي حيث يرى "ماكيفر" "أن العادات الاجتماعية تلعب دورا هاما في تنظيم الاتجاه للعادات الفردية، ودور هذه الأخيرة في تأييد وتثبيت العادات الاجتماعية في أجيال متعددة، وفي تعديلها وتطويرها أحيانا، ففهم العلاقات المتبادلة بين العادتين الفردية والاجتماعية من الناحية التنظيمية والسلوكية، يعكس في الواقع النظم السائدة والآداب السلوكية العامة ومدى تأثيرها في تنظيم حياة الجماعات البشرية ونظمها الاجتماعية"³

¹ - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص 245.

² - ماكيفر و بيدج: المجتمع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ترجمة: علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة)، 1957، ص 376.

³ - إبراهيم أبو الفار: دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف (القاهرة)، 1978، ص 185.

ج- العادات الاجتماعية ودورها في تحقيق الضبط الاجتماعي:

لا يخلو مجتمع من العادات الاجتماعية، إذ تمثل ضرورة هامة في حياة الأفراد، حيث تعمل على تنظيم نبض العلاقات الاجتماعية بين الأفراد "فالعادات تعتبر عاملا هاما في الضبط الاجتماعي، لما لها من عمومية في خبراتنا وتأثرنا اللاشعوري بها"¹، حيث يخضع لها الأفراد بطريقة آلية دون فرض أو ضغط من أي سلطة رسمية أو قانون يفرض عليهم الالتزام بها، لأنها من صنع المجتمع وترسخت في نفوسهم وضمائرهم وانتقلت إليهم عن طريق الأجيال، حيث أنه إذا حصل وأن امتنع الفرد عن ممارستها ينتابه الشعور بالتأنيب الداخلي والحرَج، لأنه تعود على ممارستها داخل نطاق الجماعة.

ويقول "دور كايم" في هذا الصدد "إن العادات الاجتماعية مفروضة وملزمة وفرضها والتزامنا بها يشعرا براحة في إطاعتها، ويفسر إلزامية الفرد بالقيام بالعادات الجماعية بأنها" العقل الجماعي"... فالعقل الجماعي وضع العادات الاجتماعية لكي يسير عليها الأفراد... لذا يحتم على الأفراد أن يطيعوها ويحترموها وكل من يحاول أن يخالفها يقابل بمقاومة تختلف في شدتها ودرجتها على حسب نوع المخالفة وظروفها"²، فمن خلال هذه الرؤية التي تقدم بها "دوركايم" يتضح أن العادات الاجتماعية تشكل عنصرا إلزاميا وفعالا في تنظيم وضبط سلوك الأفراد، إذ أن الجماعة ترى في إتباع العادات جوهرها أساسيا، لا يقل أهمية عن القوانين الوضعية في المجتمع، وذلك من خلال تنظيم معاملات الأفراد وضبط علاقاتهم فالدراسات الانثروبولوجية أثبتت أن العادة كانت تقوم مقام القانون في المجتمعات البدائية، إذ يجمع علماء الاجتماع "أن العادات هي الأصول الأولى التي استمدت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد في حياتهم"³

¹ - غريب سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص181، نقلا عن: .
P.Laudis, Social control, op., cit., p.74

² - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، صص 245-246.

³ - إبراهيم أبو الفار: دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف (القاهرة)، 1978، ص185.

وبناء على ذلك فالعادات الاجتماعية تتمتع بسيطرة وبسلطة قوية، وتأثير كبير لا يقل أهمية عن القوانين الوضعية في تنظيم حياة الأفراد، خاصة في المجتمعات التقليدية، وذلك من خلال تحديد قواعد السلوك المناسبة والتي على ضوءها يسلك الفرد طريقه ويحقق رغباته وحاجاته الاجتماعية دون الحياد عن مسار الجماعة التي ينتمي إليها. أما في المجتمعات المتحضرة - كما يقول مالمينوفسكي - "فإن العادة تمارس تأثيراً ملحوظاً على المجتمعات المتحضرة وإن كانت بعض أشكال السلوك مازالت تنظم وتحدد عن طريق الدين والقانون والأخلاق"¹، أي أنه على الرغم من وجود عناصر الدين والأخلاق والقانون في هذه المجتمعات كعوامل لتنظيم وضبط سلوك الفرد في مختلف صور العلاقات الاجتماعية التي تجمعهم، إلا أن العادات الاجتماعية تبقى لها مكانتها الخاصة ودورها الفعال في تحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعي إلى جانب العوامل السابقة، لأنها على الرغم من التحولات المجتمعية من تقليدية إلى متحضرة، فقد بقيت تنتقل من جيل إلى جيل وتحتفظ بالتالي بهذه المكانة وهذه الدرجة من الفعالية.

وتختلف درجة إلزامية العادات الاجتماعية من مجتمع إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فالعادات التي تكون على درجة عالية من الضبط والإلزام في مجتمع ما قد تكون عادية ولا تمثل عاملاً ضابطاً في مجتمع آخر، كما تختلف درجة إلزامها باختلاف أنواعها أيضاً "فهناك عادات تعرف بالعادات الحتمية، فكل من يخرج عن هذا النوع من العادات يتعرض للعقاب، إذ لا يسمح للفرد بالسير مرتدياً زياً معيناً غير زي الجماعة، ولكنه لا يكشف عورته ففي هذه الحالة لا يعاقب، ولكن يقابل بالسخرية والاستهزاء"²، فجزاء الخروج عن العادات الاجتماعية أو الانحراف عنها لا يفرضه القانون أو سلطة رسمية معينة، إنما يوقع من طرف الجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

1- آمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية (الاسكندرية)، 2000، ص 60.

2- إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص 245-246.

فالعادات الاجتماعية تستمد قوتها الإلزامية إذن من خلال ما توقعه من جزاءات فقد تكون الجزاءات ايجابية، وذلك عندما يلتزم الفرد بالعادة وقد تكون سلبية وذلك حسب درجة ونوع المخالفة أو الانحراف.

"فالعادات الاجتماعية إذن ذات وظيفة ضبطية تنظيمية، فهي تنص على الأوامر والنواهي، والواجب والجائز، والمحرم والمحلل، واللائق وغير اللائق والمستحسن والمستهج، أي أنها تكبت الدوافع الأنانية. وتكبت الميول العدوانية وتلجم السلوك الاندفاعي".¹

ولم تسلم العادات الاجتماعية كوسيلة للضبط الاجتماعي من مظاهر التغيير الذي يطرأ على أي مجتمع، شأنها في ذلك شأن مظاهر التراث الاجتماعي الأخرى "فتوارث العادات وانتقالها من جيل إلى جيل يتم بشكل لا يخلو من التغيير والانتقاء فالمبدأ العام الذي نفسر به تغير العادات هو مبدأ "الانتقاء الطبيعي" أو البقاء للأصلح" بمعنى أن الجيل الذي يتلقى العادات ينتقي منها بعضها ويستبعد البعض الآخر ويضيف ويعدل فيها تبعاً لظروفه وحاجته".²

فالتغيرات الاجتماعية المختلفة جعلت العادات الاجتماعية تخرج من شرنقتها وجمودها لتتسجم وتستجيب للأوضاع المستحدثة، إلا أن هذا التغيير يحدث ببطء ويستغرق مدة زمنية طويلة لتخرج العادات الاجتماعية بحلة جديدة، وبناءاً على هذه التغيرات قد يحدث أن تتحول العادة من عادة فردية إلى عادة اجتماعية، وقد يحدث العكس فتتقلص العادة الاجتماعية وتصبح عادة فردية، الأمر الذي يتولد عنه تغير في الوظيفة الضبطية للعادة وفي قوتها ودرجتها الإلزامية.

ففي الوقت الحاضر لم يعد الأفراد يحفظون في قلوبهم ما كان يحفظه السلف من التقدير والاحترام للعادات الاجتماعية، لا سيما هؤلاء الذين يعيشون في بيئات متحررة أو في مجتمعات أكثر تطوراً، إلا أن هذا لا يعني أن العادات قد فقدت كل مظاهر السيطرة والسيادة على الأفراد، فلا يزال هناك قدر منها يمس النواحي الهامة

¹ - فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة (بيروت)، 1980، ص 150.

² - فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 158.

الدقيقة التي تمتاز بمبلغ حساسيتها الاجتماعية، وهذا لا يمكن أن يغالبه التطور أو تقهره الحرية: لذلك لا يتهاون المجتمع بصدده، ولا بد أن يقابل الشخص المجرم بهذه العادات الهامة بمقاومة وعنف تعيد إلى الأذهان مبلغ ما تتطوي عليه العادات الاجتماعية من سيطرة وسيادة وسلطان.¹

وبناء على ما تقدم نصل إلى نتيجة هامة هي أن المجتمعات مهما بلغت بها درجات التغير إلى الرقي والتقدم، فإن هناك عادات اجتماعية يبقى لها حيز ومجال لضبط وتنظيم سلوكيات الأفراد، وتمثل جوهر وأساس التنظيمات الاجتماعية الأخرى ووسيلة من أقوى الوسائل وأهمها في استقرار نسق البناء الاجتماعي وتماسكه.

4- التقاليد:

إن لكل مجتمع تقاليده التي ينشأ عليها كل فرد من أفراد المجتمع منذ ولادته ويحرص على التمسك بها، لأنها تلبي حاجة الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، فالتقاليد صفة مميزة للجماعة التي تأخذ بها. وتعتبر التقاليد نوعاً من العادات التقليدية المتوارثة، أي أن الجيل الحالي يتوارثها عن الأجيال التي سبقتها "فتوارث التقاليد من جيل إلى جيل يضيف عليها احتراماً وقديسية، يزيدان من تثبيتها ورسوخها واستقرارها وكلما استقرت بالتوارث وبتقادم الزمن أصبحت أقوى في سيطرتها وإلزامها لأفراد الجماعة"²

وتعتبر التقاليد من المفاخر التي يعتز بها الأفراد، فترى الأفراد يتمسكون بممارسة تقاليدهم ويحثون أبناءهم على القيام بها، كما ينقلونها إلى الأجيال اللاحقة، لذلك من الصعب أن يتنازلوا عنها بسهولة "فمن يتنازل عن تقاليده كأنه تنازل عن أصله".³ وتختلف درجة العمل بالتقاليد من مجتمع إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، فكل طبقة اجتماعية تتميز بمجموعة من التقاليد فيما يتعلق باحتفالاتها، وأثاثها، وملبسها وكذا نظم الزواج المتبعة.

¹ - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 2002، ص167.

² - فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة (بيروت)، 1980، ص153.

³ - عبد الله الرشدان: علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر (عمان-الأردن)، 1999، ص148.

"كما تتفاوت درجة احترام التقاليد والتمسك بها من مجتمع إلى آخر سواء كان حضرياً أو ريفياً، بيد أن هذا الاحترام للتقاليد والتمسك بها يكون بدرجة عالية في الجماعات الريفية"¹.

وتتعدد مظاهر التقاليد في كثير من ممارسات الحياة اليومية كالشعائر والرموز والاحتفالات العامة (الأغاني الشعبية، الحكم و الأمثال، الرقص الشعبي...)

أ- تعريف التقاليد:

لقد وردت تعاريف عديدة بشأن مصطلح "التقاليد" ونذكر منها:
إن لفظ "تقليد" مشتق من الفعل اللاتيني Tradere الدال على التسليم والإعطاء.
وقد عرف "المعجم الوسيط" التقاليد بأنها العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف.

وبناء على ما جاء في قاموس "أكسفورد المختصر" "إن الاصطلاح تقليد يطلق على الرأي أو الاعتقاد، أو العادة المتوارثة من السلف إلى الخلف"².
والتقاليد عند علماء الاجتماع تأتي من الرضا والاتفاق على إجراءات وأوضاع معينة تخص المجتمع المحلي الذي تنشأ فيه.

أما عند الفقهاء "فالتقاليد تعني القواعد الدينية التي تأتي عن أي طريق آخر غير طريق الكتب المقدسة، ويطلق ذلك في الإسلام على الأحاديث النبوية، والسيرة النبوية وما فيها من توصيات وحكم"³.

كما أن لفظ التقليد يستخدم بمعنى القديم، والراسخ و العريق"⁴.
في حين يذهب "دوركاييم" إلى تعريف التقاليد بأنها "إحدى الظواهر الاجتماعية الموجودة في البيئة وتمارس نوعاً من الضغط والجبر والإلزام، أو كما أطلق عليها "دوركاييم" بالقهر على الأفراد للتقيد بها وعدم الخروج عليها، ومن أ خلفها كان

¹ فوزية ذياب: المرجع السابق، ص169.

² فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة (بيروت)، 1980، ص ص 163-164.

³ حمد بن فهد القحطاني: دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض)، 1427-2008، ص6، www.nauss.edu.sa

⁴ إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص247.

مستحقا للعقوبة المتمثلة في الاستهجان والسخرية حتى يعود لمسايرتها، ويحقق بذلك الانسجام مع أفراد المجتمع ويقوي بذلك تماسك الجماعة وتضامنها¹.

فمن خلال هذا التعريف يبرز "دوركايم" دور التقاليد كقاعدة للسلوك والضبط وجزاءات الخروج عن هذه القاعدة.

كما عرف "عاطف غيث" التقاليد في قاموس علم الاجتماع بأنها "أنماط السلوك المقننة التي تتبناها الجماعة وتعمل على دعم تماسكها ووعيتها بذاتها، كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل إلى آخر"².

كما أكد "حسن الساعاتي" في تعريفه للتقاليد على خاصية التوارث والانتقال بقوله "أن التقاليد عادات مقتبسة اقتباسا رأسيا، أي من الماضي إلى الحاضر ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهي تنتقل وتورث من جيل إلى جيل ومن السلف إلى الخلف على مر الزمان..."³.

أما "فوزية دياب" تعرف التقاليد بأنها "العادات الخاصة بجماعة ما أي العادات المميزة لجماعة"⁴.

من خلال ماسبق من تعاريف، يمكن تعريف التقاليد بأنها مجموعة من قواعد السلوك المكتسبة والخاصة بجماعة أو طبقة معينة، وهي تتكون من الرضا والاتفاق الجمعي على أهميتها، وتستمد قوتها من قوة الجماعة التي تتمسك بها، وهي ذات قوة إلزامية، وتنتقل من جيل إلى جيل.

وبالعودة إلى ما ورد من تعاريف سابقة نجد أن بعضها يشير إلى أن التقاليد هي نمط من العادات، وعلى هذا الأساس يجب أن نميز بين كل من العادات والتقاليد.

¹ - حسن بن عبد الله الشبيخي: اللامعيارية (الأنومي) ومفهوم الذات والسلوك الإحراقي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية (الرياض)، 2003-1425 ص36، www.nauss.edu.sa

² - عاطف غيث: المرجع السابق، ص487.

³ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص51.

⁴ - فوزية دياب: المرجع السابق، ص113.

ب- التمييز بين العادات والتقاليد:

نظرا للخلط الذي وقع بين هاتين الوسيلتين، يستدعي الأمر بنا الى توضيح أوجه التباين والاختلاف بينهما:

- يفرق العلماء بين العادة والتقليد من حيث الممارسة، ويقولون أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، بينما التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل ومثال ذلك الاحتفال بأعياد الميلاد الخاصة تعتبر عادة، في حين الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف يعتبر تقليدا.¹

- إن العادات أنماط سلوكية ألفها الناس وارتضوها على مر الزمن، ويسيرون على هديها ويتصرفون بمقتضاها من دون تفكير فيها، وهي تختلف من مجتمع لآخر وفقا لظروفه والخواص التي تميزه، فهي لا تنشأ من مبادرة فرد واحدا في عمل معين مرة واحدة بل إن السلوك لكي يصبح عادة اجتماعية يجب أن يتكرر وينتشر فيصبح نمطا للسلوك في مجتمع معين، أما التقاليد فهي أنماط سلوكية ألفها الناس ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس ولا يفكرون في العدول عنها أو تغييرها.

بيد أن المقارنة بين ما سبق ذكره من أمر العادات الاجتماعية والتقاليد يقودنا إلى أن الفرق يكمن في الدرجة وليس في الطبيعة، ويمكن أن تسير الممارسة السلوكية من طرف البداية وهو أن تكون عادة فردية ثم تنتقل إلى عادة اجتماعية أو جماعية بعد أن يقنع بها عدد من أفراد المجتمع ومن ثم تنتقل هذه العادة إلى التقاليد وتصبح تقليدا لأنها تصبح ملزمة، ولا يكون ذلك إلا إذا وجد المجتمع أن هذه العادة تؤدي له خدمة اجتماعية، وتعمل على تنظيم المجتمع فيتوارث الجيل اللاحق هذه العادة الاجتماعية عن الجيل الذي سبقه، وتستمر هذه العادة لفترة زمنية طويلة وتصبح بالتالي من تقاليد المجتمع المتوارثة.²

¹ - إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، مكتبة الرائد العلمية (عمان-الأردن)، بدون سنة نشر، ص 238.

² - إبراهيم ناصر: المرجع السابق، ص 247.

ج- دور التقاليد في تحقيق الضبط الاجتماعي:

تحتل التقاليد مكانة هامة وخاصة في المجتمعات فهي تمثل إحدى الركائز الأساسية للضبط الاجتماعي، إذ تمارس نوعاً من الضغط على الأفراد، فلا يمكنهم الانفلات منها، فالتقاليد تتدخل في ضبط مختلف العلاقات المتبادلة بين الأفراد وكذلك تتحكم في نشاطاتهم واختياراتهم وذلك لما لها من قوة الإلزام والجبر، وشأنها في ذلك شأن الأعراف والعادات "فالإنسان أمام التقاليد مقيد مغلول، ومغلوب على أمره"¹.

فالتقاليد ذات دور هام في الحياة الاجتماعية لما تقوم به من تنظيم وضبط لا يقل أهمية من القوانين الوضعية والأنظمة الاجتماعية الأخرى، ذلك لأنها تشكل الضابط المنظم للميول والاتجاهات والنزعات وتقوي التماسك الاجتماعي في مواجهة عوامل التفكك الاجتماعي، إذ تعمل على توحيد شعورهم الجماعي وتجعلهم يتشابهون في تصوراتهم الجماعية وفي نظرتهم للحياة .

ولا بد أن نشير في هذا المقام أيضاً إلى الدور الذي تقوم به التقاليد كأداة للضبط الاجتماعي في حفظ النظام والاستقرار داخل الجماعات والمجتمعات، حيث أنها مازالت تؤدي دوراً هاماً وفعالاً في حفظ النظام واستقرار التوازن الاجتماعي. "إن الأفراد داخل الجماعة يدافعون عن تقاليدهم وقد يحدث أن يعاقبوا المخالف بالقتل وهذا واضح في جرائم الشرف، ففي بعض القرى العربية عندما يرفض أحد الأفراد تنفيذ تقاليد الأخذ بالثأر فإنه يتعرض للقتل من قبل أهله لمخالفته تقاليد العائلة"². كما نجد بعض الجماعات التي لا تسمح بالزواج إلا في إطار العائلة، وإذا ما حاول أحد أفرادها الخروج عن هذا التقليد، قد يصل به العقاب إلى درجة حرمانه من إرث العائلة.

¹ - فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 168.

² - إبراهيم العسل: المرجع السابق، ص 50.

إذن فالتقاليد تفرض عقوبات على كل من يحاول الخروج أو الانحراف عن المعايير الجماعية، تلك العقوبات التي تبلغ أحياناً إلى حد الخلع أو الطرد من الجماعة كلها إلى الأبد.

فالتقاليد كوسيلة للضبط الاجتماعي "تمثل إطاراً مرجعياً للسلوك، محددة لهم الأساليب الأجدى في التعامل مع الآخرين، إزاء مواقف حياتيه مختلفة وأنواع السلوك المرغوب فيه أو المرغوب عنه" ¹

"ولما كانت التقاليد اجتماعية المنشأ والتكوين فإنها تتأثر بالظروف البيئية التي تنشأ فيها لذلك تختلف التقاليد من المجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى وحتى داخل المجتمع الواحد ومع ذلك فإنها -أي تقاليد- تمارس نوعاً من الضبط والجبر والإلزام على الأفراد حيث يتجنبون الخروج عليها" ²

ومع ما يعتري أي مجتمع من تغيرات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، فإن التقاليد تعتبر كغيرها من العناصر الحضارية التي تصيبها موجة التغير، وكما يقول "هيرقليط" "ان التغير قانون الوجود وان الاستقرار عدم" ³، إلا أنه من الصعب تغيير التقاليد وذلك لرسوخها في أذهان الأفراد، على أنها ميراث للأجداد وكذا لاعتزازهم بها، السبب الذي يجعلهم يحرصون على التمسك بها ولكونها أصبحت قاعدة ملزمة لسلوكياتهم. وبالتالي يصبح من الصعب أن يتقبلوا فكرة التغير. وفي هذا يشير "حسن الساعاتي" بقوله "ويزيد التقاليد قوة أن آباءنا يتمسكون بها وإننا ننشأ فنجدهم بها متمسكين وعليها يحرصون ولذلك كان أصعب دور كلف به الأنبياء والمرسلون تغيير عادات القوم المتوارثة أي تقاليدهم" ⁴

¹ - صلاح الدين شروخ: المرجع السابق، ص 45.

² - تركي بن ظافر المفقاعي: دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية

جامعة نايف للعلوم الأمنية (المملكة العربية السعودية)، 1427-1428، ص 51، www.nauss.edu.sa

³ - فوزية ذياب: المرجع السابق، ص 158.

⁴ - حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 1968، ص 51.

ومن أجل هذا يصعب تغيير التقاليد" رغم أن بعض التقاليد يمكن تغييره، ولكن ذلك يحتاج إلى وقت طويل بل يحتاج إلى سنوات ولا يمكن تغيير التقاليد كما تغير الملابس أو بناء العمارات أو الشوارع، إن التقاليد تتغير بصعوبة وببطء شديد وتحتاج إلى أجيال في تغييرها وحتى في الثورات أو الانقلابات إذا ما تغير عنصر ثقافي تقليدي فإنه يبقى في المجتمع ويمارسه البعض ولو لحين، وقد يعود التقليد ثانية للظهور"¹

ومهما يكن حجم التغيرات التي قد تحصل في المجتمعات تبقى للتقاليد مكانتها في أوساط الجماعات كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ذلك لأنها راسخة في ذاكرة ونفوس الأفراد، كما نجد أنها لم تفقد أهميتها بصورة متساوية في المجتمعات فلا تزال للتقاليد مكانة خاصة في المجتمعات الريفية على وجه الخصوص. وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن القول "أن التقاليد كالدرب الذي كلما طرقه المارة تمهد وسهل السير فيه حتى أنهم لا يستطيعون في آخر الأمر العدول عنه إلى درب آخر غير مطروق".²

¹ - عبد الله الرشيدان: المرجع السابق، ص 149.

² - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 51.

الفصل الخامس

واقع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

- تمهيد

أولاً: أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

ثانياً: أساليب الثواب والعقاب في الأسرة

ثالثاً: التغيرات الاجتماعية وأثرها على وسائل الضبط الاجتماعي

في الأسرة

رابعاً: فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

تمهيد:

إن الضوابط الاجتماعية لها تأثيرها القوي والحيوي لما يترتب عليها من تحديد لسلوك الأفراد، خاصة في المجموعات الأولية التي تنشأ فيها بين الأفراد علاقات ودية مبنية على تعاملهم الدائم بعضهم مع بعض، وأهم هذه الجماعات الأسرة "فهي مجموعة يهتم الفرد أن يكون مرضيا عنه من أفرادها... ومما يساعد على تقوية سلطة الضوابط الاجتماعية في الأسرة قلة أفرادها، وصغر المساحة التي تسكنها وهذا بدوره يوجد ذلك النوع من العلاقة الأليفة التي تسمى الوجه للوجه فيرى الفرد غيره أكثر من مرة في اليوم..."¹

فالأسرة بما لديها من قدرة على السيطرة والإشراف المباشر والدقيق على الأفراد تمثل مؤسسة من مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية، وذلك عن طريق ما تفرضه من قواعد سلوكية تضبط وتوجه وتنظم من خلالها سلوكيات أفرادها، هذه القواعد ممثلة في وسائل الضبط الاجتماعي.

"فالأسرة هي أول جهاز لمباشرة قوى الضبط الاجتماعي لأنها أول وسط يحيط بالطفل ويقوم بتنشئة وترويضه والتأثير في توجيهه، وهي التي تقوم بهذه الوسيلة من خلال اتخاذ الوسائل المديرة (عن تدبير وروية) التي يقوم بها الكبار من أفراد الجنس الإنساني حيال الصغار للتأثير على عقولهم وأخلاقهم ومظاهر سلوكهم ونشاطاتهم المختلفة، وذلك لإعدادهم للحياة المستقبلية"².

فتلقن الأسرة أبناءها اللغة والدين، والعادات والتقاليد، والقيم الأخلاقية، ذلك لأن الطفل لا يولد فردا اجتماعيا متكاملا، فالفرد يستطيع أن يمتص مختلف هذه العناصر عن طريق التعلم، ويصبح بذلك استبطان الأفكار والدين، والعادات والتقاليد والأعراف والقيم، ومن ثم تأثير كل ذلك على سلوك الفرد العامل ذي الأهمية البارزة في توجيه السلوك الوجهة الاجتماعية المقبولة، فهذه الوسائل يتشربها الفرد وهي التي بدورها تضبط سلوكه وترشده إلى الطريق السوي الذي يتلاءم مع معايير الجماعة السائدة.

¹ - حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 1968، ص40.
² - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 2002، ص271.

وتختلف وسائل الضبط الاجتماعي من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه ويرجع هذا الاختلاف إلى المستوى الثقافي والاجتماعي لكل أسرة. وبناء على ما سبق فإن الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة تمتلك وسائل ضبط تعتمدها لتوجيه وتهذيب سلوكات أبنائها، وذلك بطرق مختلفة ينعكس أثرها على أبنائها.

أولاً: أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

إنه من الأهمية بمكان أن وسائل الضبط الاجتماعي تلعب دوراً هاماً وفعالاً في الأسرة بوجه عام وداخل الأسرة الجزائرية بوجه خاص، فإقرار وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة يرجع إلى الرغبة في الطمأنينة الخاصة والعامة، فهي تعتمد أساساً على الخوف والحذر من مواقف واستجابات الآخرين، فيحاول الفرد أن يصب أفعاله في قوالب ونماذج سلوكية مقبولة ومألوفة بالنسبة لجماعته، فالحرص على الأخذ بها وبقواعدها (وسائل الضبط) يجنب الفرد سخط أسرته ويكسبه الطمأنينة وضمان حريته.

إذن فوسائل الضبط الاجتماعي تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الأسرة في ضبط سلوكيات أبنائها ودوافعهم حتى يتوافقوا في سلوكهم مع الحياة الاجتماعية السائدة. كما تبرز أهمية وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، في أنها تسعى من خلال وسائل الضبط الاجتماعي إلى غرس وتعزيز قيم احترام وإتباع النظام الاجتماعي إذ تقوم الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية برسالة تعليم الأفراد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته، وإتباع تقاليده والخضوع للالتزاماته. وهذا ما يوضح ضرورة وأهمية وسائل الضبط الاجتماعي في حفظ النظام الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن الأسري، إذ من خلالها يعمد الآباء إلى تهذيب سلوك أبنائهم وجعلهم أفراداً صالحين في المجتمع، وبالتالي حصولهم على حب واحترام آبائهم لهم. "فقد أكدت الدراسات الاجتماعية على أهمية الدور الفعال الذي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي في تعزيز وتغليب المعايير الاجتماعية الإيجابية عند النشء مثل احترام النظام الاجتماعي والنقيد به، واحترام خصوصيات الغير"¹.

¹ - محمد عبد الله البكر : تفعيل دور مؤسسات الضبط في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (الرياض)، المجلد 16، العدد 32، 1432-2001، ص268.

فهذه الوسائل تخرج الفرد من حدود المنفعة الذاتية والأنانية إلى نطاق الأثرة والمشاركة الوجدانية، حيث تمارس وسائل الضبط الاجتماعي قوة قهرية ترسم للفرد حدود سلوكه ومواقفه وينتج عن ذلك تعصب أعمى لمعايير واتجاهات الجماعة، ويشعر الفرد داخل جماعته بالطمأنينة النفسية ويعتقد أن كل ما تملكه جماعته من نظم خلقية أو قيم اجتماعية جدير بالتقديس، وذلك يفسر ظاهرة التمرکز الثقافي التي بمقتضاها تتعصب الجماعة لقيمها وعاداتها، وتستهن وتقاوم العادات والقيم الغربية عليها¹.

إن وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة تشكل نظاما متكاملًا، فلا يمكن الاستغناء عن أي جزء منه. فعن طريق التربية تحرص الفئات الناشئة (الآباء) من خلال مختلف أساليب التربية السليمة، على تكوين الأفراد الجدد (الأبناء) ومدّهم بمعاني الحنان والرأفة والاحترام للآخرين، ومعرفة الحقوق والواجبات في المجتمع وكذا تحديد الحسن والقبح، كما تهدف الأسرة من خلال عملية التربية إلى "تمكين الفرد داخل الأسرة من التفاعل مع أعضائها، والذي من خلاله يتعلم الكثير من الأنماط السلوكية، كتنقيح للذات"².

وهذا ما يؤدي إلى تكيف الأبناء مع المجتمع الذي يعيشون فيه. إذن فمن خلال ما تستخدمه الأسرة من أساليب تربوية تضبط سلوكهم، وتتفادى انحرافهم أو فشلهم في الحياة الاجتماعية.

كما يلعب الدين بتعاليمه بصفة عامة والدين الإسلامي بصفة خاصة دورا هاما وبالغ الأثر داخل الأسرة، إذ نجد أن الأسرة حريصة على تلقين أبنائها مبادئ الدين وقواعد العبادات - فتحرص على إلزام أبنائها بالمساجد ودور العبادات وتنقيفهم ثقافة دينية - فالأسرة تكون بهذا حريصة على مقومات دينها، وكل فرد يخرج على عقائد الأسرة وتقاليدها وطقوسها ومراسيمها الدينية تتنكر له وتلفظه، وقد تقتله خشية ما عسى أن ينالها من عار ويلحقها من مذلة بسبب ذلك.

1- عبد المجيد سيد أحمد منصور: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب للنشر (الرياض)، 1407-1987، ص68

2- محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية (بيروت)، 1981، ص273.

كما أن التراث الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد والأعراف الذي تستمد الأسرة دعائمه من الماضي وتنقله لأبنائها، وتجعل منه وسيلة لتضبط بها سلوك أبنائها، وتحرص على ربطهم بهذا التراث الاجتماعي والثقافي حتى ينشأوا مخلصين لعادات أسرهم وتقاليدها وحافظين لأعرافها ومعظمين لتاريخها وشرفها.

فهذه الأمور وما إليها تتأصل في ذات الفرد وتشكل قوى وضوابط حارسة للأبناء من الوقوع في دسائس الانحراف.

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية العادات والتقاليد كدعائم لها الفضل في تقوية بنيان الأسرة والحرص على سلامة قواعدها، والبعد بها عن التيارات غير السوية التي تؤدي إلى انحلالها وتفككها.

"في حين نجد أن هناك بعض الأسر التي تميل إلى تقليد كل سلوك جديد في الحياة الأسرية، تنشئ أبنائها على نفسية التحرر من كل سلوك نابع من الدين والتقاليد والانتماء الحضاري"¹، ففي هذا النمط من الأسر نجد أن كلا من الدين والعادات والتقاليد كوسائل للضبط الاجتماعي لا تكون بنفس الدرجة من الأهمية التي تكون عليها الأساليب التربوية الحديثة والمكتسبة بالتقليد من ثقافات اجتماعية أخرى.

كما أن القيم لها أهميتها ودورها كوسيلة للضبط الاجتماعي داخل الأسرة حيث تمثل أساس العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة، "فالأسرة حريصة على غرس طائفة من القيم الأخلاقية في نفوس أبنائها منها الشرف، الأمانة، الصدق، الوفاء، احترام السن والرئاسة في الأسرة، وكذا الخضوع للسيادة الأبوية، وعدم الخروج عن طاعة أوامر الوالدين، فالاحترام هو من أهم واجبات الأسرة وهو المحور الذي تدور حوله القيم الأخلاقية كوسيلة للضبط الاجتماعي في الأسرة فالأسرة هي مدرسة للاحترام المتبادل"².

¹ - مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع (الجزائر)، 2003، ص 91.

² - أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة)، 1968، ص 344-345.

مما تقدم يتضح أن وسائل الضبط الاجتماعي تلعب دورا هاما في توجيه وتهذيب سلوكيات الأفراد داخل الأسرة، فهي تمثل قوة بالغة الأثر في حفظ النظام داخل الأسرة في مختلف المواقف وشتى الظروف، فإذا أراد أحد الأفراد (الأبناء) الخروج عن ما هو مألوف داخل الأسرة أجبرته وسائل الضبط الاجتماعي على الخضوع والامتثال لمعاييرها.

ومما لا شك فيه أن هذه الضوابط الاجتماعية تؤثر في الفرد كلها مجتمعة بوصفها عملية ديناميكية مركبة، فإذا حدثت إنسان نفسه بأن يسرق مثلا، فإنه إذا أعطى نفسه فرصة للتفكير يفكر في أنه إذا ضبط -ناهيك عن سجنه- يتصور احتقار الناس له كما أنه لابد أن يمر في خاطره أيضا أن الله سيعذبه على سوء عمله، وكثيرا ما يردع مثل هذا التفكير أناسا كثيرين عن فعل ما يضر غيرهم ويضر المجتمع، وهذا النوع من التفكير هو الإيمان الذي عناه النبي محمد صلى الله عليه وسلم حين قال: "لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا يسرق السارق وهو مؤمن" أي وهو موقن بأن الله سوف يعاقبه، وأن الناس سيحتقرونه، وأنه سوف يفقد ماله من قيمة وقدرة ومكانة¹.

¹ - حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، 1968، ص ص 69-70.

ثانيا: أساليب الثواب والعقاب في الأسرة

إن الأسرة بوصفها هيئة اجتماعية ضابطة تتطوي على مجموعة من وسائل الضبط الاجتماعي التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الأمن والاستقرار الأسري، فآية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تقوم على أساس الثواب والعقاب، "فالضبط عن طريق الثواب والعقاب مقوم للسلوك الاجتماعي أو المعوج والذي لا يتفق مع القيم الاجتماعية والنماذج السلوكية الشائعة في المجموعة التي لابد من إتباعها حتى أنها لتصبح عادة ذات سلطان على الأفراد، فإذا شذ فرد من المجموعة عن المعتاد المألوف أجبرته قوى الضبط الاجتماعي-(أي وسائل الضبط الاجتماعي)- على الامتثال"¹ إذن فأي سلوك يتنافى مع ما تتطلبه توقعات الجماعة (الأسرة) من الفرد يقابله نوع من العقاب يدين ذلك السلوك، أما إذا كان سلوك الفرد يتماشى مع متطلبات ومعايير الجماعة فإنه يقابل بالثواب الذي يعزز فعله الأخلاقي.

وتتباين ردود أفعال الآباء لسلوك الأبناء الذين يسلكون سلوكا لا يتفق مع ما تفرضه وسائل الضبط الاجتماعي من قواعد للسلوك ولا يحققون في تحصيلهم ما هو متوقع منهم، فبعض الآباء يستخدم الضرب كأسلوب للعقاب، بينما يعتمد البعض الآخر إلى التشجيع والتوجيه. ومن الملاحظ أيضا أن الكثير من الآباء يتسرعون في إطلاق أحكامهم القاسية على أبنائهم دون دراسة وافية لأوضاعهم العامة، فقد يندفع بعض الآباء نحو استخدام الضرب في محاولة لدفع أبنائه نحو تحصيل دراسي أعلى مثلا دون أن يتبينوا الطاقات الحقيقية لهم.

"وقد أوضحت الدراسات الميدانية الارتباط القوي بين المستوى التعليمي للآباء وأساليب الثواب والعقاب التي يستخدمونها في تنشئة أبنائهم، فالمستوى التعليمي كما هو معلوم يشكل أحد عناصر الوعي، وازدياد نسبته بين أفراد المجتمع يشير في أحد جوانبه إلى زيادة وعي الأفراد، فكان الاختلاف بين استعمال أسلوب الضرب وبعض الأساليب العقابية الأخرى والامتناع عنه في بعض فئات درجات التعليم"².

¹ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 37-38.

² - محمد صفوح الأخرص: استراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، أثناء للنشر (الرياض)، 1997، ص 93.

وبناء على ما تقدم فالأسرة من خلال وسائل الضبط الاجتماعي التي تنتهجها لتحقيق الاستقرار والأمن الأسري، ومن أجل الحفاظ على نظامها فهي تطبق أساليب للثواب والعقاب في ضبط سلوك أفرادها وعليه سنركز على دراسة كل أسلوب على حدى:

أ- الثواب:¹

وهو شكل للتقويم الإيجابي لسلوك الطفل يثير في نفسه شعور الرضا من فرح وسرور وبهجة وثقة بالنفس، مما يبعث الرغبة في نفس الطفل لتكرار تصرفاته وسلوكاته الإيجابية والوصول إلى السلوك المطلوب. وتتراوح بين التشجيع، الثناء تقديم الهدايا، ...

ويتطلب استخدام الثواب من قبل الآباء مراعاة جملة من الظروف، فالأسرة حين تشجع أبنائها على الصدق فإن هذا التشجيع يثير في الطفل الرغبة في قول الحقيقة دائماً، وحين تشجع الأم أبنائها على فعل الخير ومساعدة واحترام الكبار، فإن هذا سيثير لديهم الرغبة في التسارع إلى عمل الخير، والأسرة بتركيزها على التشجيع إنما تستعمل أسلوب الترغيب كأداة فعالة للضبط الاجتماعي تجعل الأبناء يمثلون لمعايير الأسرة وينفذون أوامرها ويحققون أهدافها، وهم يشعرون أنهم يحققون أهدافهم في نفس الوقت وتخطئ الأسرة التي تظن أن أسلوب التشجيع لا يصلح لجميع الأطفال وأن بعضهم لا يجدي فيه سوى القسوة، بيد أن المبالغة والإكثار من الثواب قد تفقده قيمته التربوية أي لا بد من أن يكون التشجيع على قدر ما يستحقه، وإغلاق الثناء باستمرار على الطفل يشعره أن ما يفعله ليس واجبا ملزما بل معروفا يسديه للآخرين مما يولد في نفسه الغرور والأنانية. كما أن مكافأة الطفل بالهدايا أمر يمكن استخدامه بحذر بالغ وبحسب عمر الطفل، بالإضافة إلى أن للتشجيع غير المباشر دوره الكبير في تعزيز الصفات الإيجابية لدى الطفل، فلفت الأسرة انتباه الطفل إلى ما تصرف به طفل آخر يثير الرغبة في نفسه لمجاراته.

¹ - صالحة سنقر: الطفل والرعاية الاجتماعية والنفسية (توعية الأمهات)، المركز العربي للدراسات الأمنية للنشر (الرياض)

ب- العقاب :

في بعض الأحيان يلجأ الآباء إلى العقاب بعد استنفادهم لطرق ووسائل الحوار والتلقين الهادئ والتأديب المرن، والوعظ والنصح فلا بد عندئذ من علاج حاسم يضع الأمور في وضعها الصحيح وذلك عن طريق العقاب، "فهناك صنف من الأفراد تكفيه النظرة المتوقعة، وهناك من ينتبه من كلمة طيبة، وهناك من يتبدل حسه ولا تتفع معه موعظة ولا قدوة ولا نصيحة ويتمادي في انحرافه وابتعاده عن الخلق الفاضل، وفي هذه الحالة لابد من الزجر وتسليط العقوبة حتى ينتبه ويصحو من غفلته ويستقيم مع القيم الفاضلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (علموا أولادكم الصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر)"¹

والمقصود بالعقاب: "إدانة سلوك الطفل وإثارة مشاعر السخط مما يشعره بالندم والخجل والإثم وتأنيب الضمير".²

كما يعرف عاطف غيث العقاب بأنه: "جزاء سلبي يتم في صورة عدوانية تعبر عن الاستهجان، ويقوم كأداة للضبط الاجتماعي على أنه ليس من الضروري أن تؤدي العقوبة إلى النتائج المرغوبة ففي بعض الأحيان يكون للجزاء السلبي أثر عكسي لذلك ينبغي أن تتوقف العقوبة على طبيعة الفعل وظروفه وعوامله وأسبابه ويتوقع احتمالات النتائج التي يمكن أن تترتب على توقيعها".³

ولكن هل من الحكمة أن نترك الأبناء وشأنهم دون عقاب حتى ولو أمعنوا في الخطأ؟

طبعاً لا فالطفل الذي يرتكب الفعل عمداً ويعيد تكراره بعد أن نبه إليه يستحق العقاب كأسلوب تفرضه وسائل الضبط الاجتماعي في حال انتهاك حرمة الاستقرار والأمن الأسري، وفي ذات الوقت كوسيلة للوقاية من الانحراف لأنه عندما يتوقع الطفل عقاباً لعمل ولا يتحقق له ذلك يعاود الفعل مرات ومرات فتختلط عليه الأمور

¹ - مصباح عامر: المرجع السابق، ص75.

² - صالحة سنقر: المرجع السابق، ص136.

³ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2006، ص332.

ويصبح الفعل جزءاً من سلوكه العام، فالعقاب الاجتماعي لمخالفة معايير وقيم الأسرة هو إصلاح للسلوكات غير السوية من جهة ووقاية من الوقوع أو الانزلاق في بؤرة الانحرافات الاجتماعية من جهة أخرى. وفي المقابل نجد أن بعض الآباء يفرضون سلطة العقاب على أبنائهم بمجرد ارتكابهم الفعل الخطأ، ومن أجل ذلك فإن عقاب الطفل بمجرد ارتكابه فعل الخطأ يمنعه من التمييز بين المسائل المهمة والمسائل الثانوية.

لذلك يجب أن يصاحب أسلوب العقاب المستعمل توجيهها مناسباً يتفق ومرحلة نمو الطفل العقلي والاجتماعي، فكل مرحلة نمو توقعات اجتماعية معينة يجب أن تتطور مع تطور الآباء ونموهم، وغالباً ما ينظر بعضهم بحدود ضيقة إلى تلك المراحل فيبقى الراشد طفلاً في نظرهم حتى ولو تجاوزت تلك المرحلة اجتماعياً وعقلياً ونفسياً، وبعض الأقاويل المتداولة توضح تلك النقطة وتشير إلى أن نظرة بعض الآباء لأطفالهم ترتبط دوماً بمرحلة الطفولة لا تتعدها أبداً فالشباب بنظرهم طفل وإن ولد أجيالاً.

" وهذا ما يجعل بعض الآباء عاجزين في كثير من الأحيان عن مسايرة ركب تطور الجيل الناشئ فيختلفون عنه ويتركهم وراءه فيعيش الآباء والأبناء في حالة غربة تمنع تفاعل خبرات الأجيال السابقة مع مقتضيات الحياة الجديدة في مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية أثراً في حياة الطفل وفي موضوع من أكثر الموضوعات ارتباطاً بسلوك الإنسان وشخصيته".¹

¹ - محمد صفوح الأخرص: المرجع السابق، ص 92-93.

حدود العقاب: ¹

إن الآباء بتوقيعهم للعقاب إنما يهدفون إلى تحقيق الانضباط والمحافظة على النظام داخل الأسرة، وبالتالي لابد للآباء عند عقابهم لأبنائهم أن يقفوا عند الحدود التالية:

- 1- أن يأخذ الآباء بالحسبان أسباب التصرف لا نتائجه، فقد يؤدي عمل الطفل إلى نتيجة سيئة رغم أن نيته حسنة.
- 2- إفهام الطفل سبب عقابه، بحيث يشعر أنه تدبير يستحقه وأنه إجراء عادل مما يحثه على تعديل سلوكه.
- 3- عدم معاقبة الطفل باستمرار، فالعقوبات المتكررة تقلل من شعور الطفل بها وتعوده عدم الاكتراث.
- 4- تنفيذ العقوبات مباشرة وبعد ارتكاب السلوك الخاطئ لأن التأخر فيه يقلل من فاعليته مع إفهامه عن سبب عقابه.
- 5- ألا يكون العقاب حرمان الطفل مما وعد به، وإلا تولد عند الطفل عدم الثقة بالنفس بمن حوله.
- 6- التروي قبل الإقدام على عقاب الطفل، إذ من الملاحظ أن العقوبات التي تنفذ في حالة الغضب غالباً ما تكون غير عادية.

¹ - صالحة سنقر: المرجع السابق، ص 137-138.

ثالثا: التغييرات الاجتماعية وأثرها على وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

نظرا للتعقيد الذي تتسم به الحياة المعاصرة وذلك لسرعة دوران عجلة التغيير في المجتمعات، بحيث أصبحت الكثير من الثقافات والعادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية لا تعرف حدودا لمجتمعاتها الأم، إنما دفعت بنفسها إلى تخطي أسوارها وأطرها المجتمعية الخاصة لتتلاقى مع ثقافات مجتمعية أخرى منتجة ما يسمى العولمة. "فالتغير الاجتماعي يفتح المجموعات ويخرجها من عزلتها ويصلها بالمجموعات الأخرى، ويسهل انتشار الثقافة من مجموعة إلى أخرى"¹.

وقد انعكست هذه التغييرات الاجتماعية بطريق مباشر أو غير مباشر، سريع أو بطيء على سلوكيات وقيم ومفاهيم المجتمعات البشرية، لذا كان من الأهمية أن تعمل الكثير من المجتمعات على مواكبة هذا التغير السريع والإعداد له. وحيث أن المجتمع الجزائري هو أحد هذه المجتمعات الذي أخذ يظهر عليه هو الآخر بشكل سريع مؤشرات وملامح هذا التغير.

ومما لا شك فيه أن بنيات المجتمع بصفة عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص قد تعرضت، وتعرض حاليا لعملية تغيير وتحديث نتيجة مجموع التحولات التي شهدتها هذه المجتمعات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكدليل على عمق مسلسل التغير هذا نجد أنه شمل مختلف البنيات والقطاعات والمؤسسات الاجتماعية بما فيها تلك المؤسسات التقليدية، والتي كانت تحظى بتقدير خاص والتي كانت تقاوم بكل صرامة كل تغيير مهما كان مصدره ومن جملة تلك المؤسسات الصامدة مؤسسة الأسرة.

وبدون الدخول في معالجة مسيرة هذا التغير وأسبابه نكتفي بمحاولة رصد بعض مظاهر هذا التغير على مستوى وسائل الضبط الاجتماعي التي تنتهجها الأسرة في ضبط وتوجيه سلوك أبنائها، ودور هذه الوسائل في ظل هذه التغييرات التي مست الأسرة كجزء من نسق البناء الاجتماعي الأكبر، خصوصا أن مختلف

¹ - حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص41.

أوجه التغير التي تشهدها هذه المؤسسة لم تنته بعد، وبالتالي فإنها لم تستقر بعد على شكل يمكن اعتباره مكتملا.

إن مسلسل التغير الذي عاشته الأسرة لم ينتج نمطا أو بنية أسرية منسجمة ومتوافقة، بل بنى أسرية يغلب على بعضها طابع التفتح ونبذ التقاليد وعلى البعض الآخر الميل نحو المحافظة ورفض المعايير الجديدة، وبنى أسرية أخرى تتعايش مع نمط المعايير الجديدة مع الاحتفاظ بمجموعة العادات والتقاليد والقيم الدينية والأخلاقية.

فالنمط المحافظ والرافض للمعايير الجديدة نجده ممثلا في بنية الأسرة الممتدة وهي أسرة تقليدية محافظة على مستوى القيم الدينية والأخلاقية وكذا على أعرافها وعاداتها وتقاليدها.

أما النمط النابذ لمعايير العادات والتقاليد والأعراف فنجد ممثلا في الأسرة النووية "وهي التي أصاب التحول مختلف البنيات المكونة لها فكان شموليا (أي بنية القيم وبنية الإنتاج المادي)، مما يؤدي إلى استقلالها الذاتي (سكنا ومعيشة) كما أنها تتبنى بالتدرج تصورات جديدة عن الأسرة والزواج والأطفال، وبالتالي تنقلص تأثيرات الأقارب والآخرين في شؤونها".¹

أما النمط الثالث فنجد ممثلا في بنية الأسرة المتحولة* وهي "التي نالت حظا من التغير ولكنه لم يكن شاملا ومتوافقا، فالتغير قد يصيب الأساليب التربوية مثلا ولكن تكون هناك استمرارية الاسترشاد بالقيم والعادات والتقاليد، ومعايير السلوك المحافظة، كما أن التغير قد يصيب بعض القيم والمعايير مثلا تبني قيم عصرية وعلاقات مستحدثة".²

وفي الماضي كان الأفراد (الأسر) في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة متفقين على وسائل ضبط معينة في تنشئة أبنائهم، فالكل كان

¹ - عبد الله آيت الخيار: الطفل في الوسط الاجتماعي والثقافي، المركز العربي للدراسات الأمنية للنشر (الرياض)، 1408-1988، ص81. * متحول: أي أنه لا يزال يعيش تحولات لم تنته به إلى وضع مكتمل لذلك يتعايش داخله نظامان مختلفان هذا التعايش يمكن أن يؤدي ازدواجية التنشئة الاجتماعية التربوية، بحيث يكون هناك ميل لترسيخ وإنتاج القيم الحديثة المرتبطة بالحضارة العصرية وميل آخر نحو المحافظة على بعض القيم التقليدية الفعالة والتي لم تخل بشكل مباشر بالقيم الحديثة.

² - عبد الله الخيار: المرجع السابق، ص80.

يستخدم نفس الوسائل، ونفس أساليب الثواب والعقاب، ولم تكن بلبلّة وتتنوع في الأساليب، ولم يتبع كل واحد منهم نهجا خاصا في توجيه وضبط سلوك أبنائه يختلف عن منهج أبناء مجتمعه، والنتيجة كانت أن أبناء المجتمع القديم عندهم شخصية متشابهة لأنهم خضعوا لنفس وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، لكن اليوم ومع التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طرأت على نسق البناء الاجتماعي، وعلى الأسرة كجزء من هذا النسق فأثرت في كيفية استخدام وسائل الضبط الاجتماعي من أسرة إلى أخرى، كما ساهمت في التأثير على العلاقات بين الآباء والأبناء واتساع الفجوة بينهم، كما أدت إلى نشوء ظروف حياتية مغايرة للتي كان عليها المجتمع في الماضي، مما جعل وسائل الضبط الاجتماعي تتغير فمثلا كان التدخين أمام الأب أو الجد ممنوعا، بل وعيبا مع أن المدخن كان بالغاً عاقلاً وأحيانا متزوجا، لكن اليوم لا يتبع أحد هذا المعيار بسبب تغيير وجهة نظر المجتمع نحو "قيمة الاحترام" والمعايير المرتبطة بها. وفي هذا الصدد يشير "محمد خليفة بركات" إلى أن "القيم الاجتماعية السائدة في العلاقة بين الآباء والأبناء من حيث الطاعة والاحترام المستمر، وانقياد الأبناء للآباء وعدم القدرة على التصرف في شؤونهم من غير الرجوع إليهم... قد بدأت تقل بالتدريج بإعطاء المزيد من الحرية للأبناء بحيث يتحررون من السلطة الأبوية وينفطمون عن الانتماء للأسرة عندما يبلغون أشدهم..."¹

كما وقد مس التغيير أساليب التربية كوسيلة للضبط الاجتماعي، والتي تعتمد على الأسر في توجيه وتهذيب سلوك أبنائها، حيث أنه ومع موجة التغيير وارتفاع المستوى التعليمي للوالدين أصبحت كثير من الأسر واعية لأضرار استخدام الضرب ووسائل القوة والعنف الأخرى كأساليب للتربية، فأصبحوا يبتعدون عن مثل هذه الأساليب التي كانت شائعة سابقا، ويستخدمون مكانها أساليب حديثة، كالحرمان أو التفاهم، أو الحوار، أو أسلوب الترغيب والترهيب، لكن لازالت هناك أسر تستخدم الطرق التقليدية في تربية أبنائها، وهذا ما يجعل أبناء جيل واحد غير سوي سلوكيا وأخلاقيا.

¹ - أحمد محمد مبارك الكندري: علم النفس الأسري، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع (الكويت)، 1412-1992، ص245.

كما أدى تغير الأسرة من ممتدة إلى نووية إلى تتصل بعض الأسر عن عاداتها وتقاليدها كوسائل للضبط الاجتماعي، فأصبحت ملتزمة بعادات وتقاليد غربية لا تمد لدينها ولا لقيمها بأية صلة (اللباس، المأكل، العادات، السلوك، اللغة، الموسيقى، ...) "فاليوم يوجد إخوة لا يستخدمون نفس وسائل الضبط الاجتماعي مع أبنائهم رغم أنهم يعيشون تحت سقف واحد وفي بيئة واحدة"¹.

إن اختلاف وسائل الضبط الاجتماعي بين الإخوة أنفسهم هو دليل على تغير مستويات الضبط وتنوعها واتجاهاتها.

في حين نجد أن أسرا أخرى تنتهج الأسلوب الوسط في استخدام وسائل الضبط الاجتماعي، حيث تستخدم الأساليب الحديثة في التربية مع الحرص على الحفاظ على قيمها الدينية والأخلاقية، وعاداتها وتقاليدها في توجيه وضبط سلوك أبنائها.

ونتيجة لهذا التغير الاجتماعي الذي أثر على نمط الأسرة وبالتالي على وسائل الضبط التي تنتهجها، أدى إلى نشوء جيل من الأبناء يختلفون عن بعضهم البعض في سلوكياتهم وأخلاقياتهم، فمنهم من يلتزم بالدين، ومنهم من يقلد الغرب في الملبس والتصرفات، ومنهم من يكون ملتزما بعادات وتقاليد عائلته، ومنهم المنحرف.

كما أن التغير الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى نشوء طبقات اجتماعية مختلفة "برجوازية، ثقافية، عادية" وكل طبقة لها ميزاتها الثقافية وأساليب حياتها الخاصة بها، فهذه الصورة من التنوع توحى بعدم إتباع وسائل ضبط واحدة بين أسر المجتمع الواحد.

¹ - حمد الله ربيع: الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع، أكاديمية ألقاسمي للتربية (فلسطين)، 2005، ص35.

رابعاً : فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة

ناقش العديد من المؤلفين وعلماء الاجتماع موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي من أجل الحصول على مزيد من الامتثال داخل جماعة الأسرة وذهبوا إلى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد، واصطبغت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان ظهرت آثار وسائل الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب السلوكات غير السوية والمنحرفة، وخاصة ذلك النوع الذي يكون من قبيل الاعتداء الجسيم على المعايير والقيم الاجتماعية.

وتتوقف فعالية وسائل الضبط الاجتماعي على طبيعة الجماعة من ناحية وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فكلما كانت الجماعة محبة إلى الفرد ازدادت فعالية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأبناء يرجع إلى أن الطفل لا يتطابق مع والديه ومن ثم لا يقدر عضويته الأسرية لأن الأب هو رمز السلطة، وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالباً ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى، وربما كانت معارضة الطفل لوالده تحدث بطريقة تجعل شعور الطفل يتحول بصفة عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ومن ثم تنمو لديه اتجاهات العصيان ويصبح متأثراً بالرغبة في الانتقام.

وتصبح وسائل الضبط ثابتة عندما توجد طريقة رسمية فعلاً معيناً في حدود قائمة. "وعموماً فإن فاعلية الضبط الاجتماعي متمثلة في مدى ممارسة الضغط على الأفراد لكي يمتثلوا لقيم الجماعة التي ينتمون إليها، إذ يعتمد تأثير وسائل الضبط الاجتماعي على الجماعة ذاتها. وطبيعة الجماعة هي التي تحدد وسائل الضبط كما أنها تضغط على الخارجين عن معاييرها"¹.

¹ - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2003، ص 433.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أهم الجوانب المعبرة عن فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي داخل جماعة الأسرة في النقاط التالية:

1- إن فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي تبرز من خلال الطابع الرادع المناسب للسلوك المخالف، ويتمثل هذا الطابع الرادع في الجزاءات الرادعة التي يوقعها الآباء على أبنائهم كالإنذار، اللوم، الحرمان من بعض الامتيازات...، والروادع تستهدف بطبيعتها إلى تحقيق الامتثال للقواعد التي تفرضها وسائل الضبط الاجتماعي والمنظمة للعلاقات داخل الأسرة، وهي بذلك من الجزاءات التي تسعى إلى توجيه الأبناء إلى الانضباط داخل محيطهم الأسري عن طريق التهديد بالعقاب أو توقيعه ردعا للمخطئ وزجرا له ولغيره.

ولكي تكون الروادع ذات أثر فعال يجب أن تكون العقوبة المقررة مناسبة للمخالفات التي وقع فيها الطفل حتى تكون رادعة فلا يفكر في تكرار المخالفة.

2- العدالة في تنفيذ الجزاءات، أي التزام الآباء بعدم التمييز بين أبنائهم في المعاملة في حالتي الثواب والعقاب ومعاملة الأبناء بالتساوي ما داموا ممتثلين.

فلا بد للأسرة "الوالدين" أن تقدم لأفرادها الممتثلين الثناء والاستحسان ومكافأاتهم أما الأفراد والأبناء غير الممتثلين فتقابلهم بالنبذ والسخط وإنزال مختلف وسائل العقاب عليهم، وذلك لأن إغفال الأسرة لهذا الأمر من شأنه أن يخرق روح الانضباط ويخلق بين الأبناء الكره والغيرة، ويشعرهم بعدم الاستقرار ويفقدون الثقة في المحيطين بهم.

ومن هنا نؤكد أن امتثال الأبناء للقواعد التي تفرضها وسائل الضبط داخل الأسرة مرتبط في جانب كبير منه بما ينتظره الأبناء من جزاءات ترغب الطفل في الامتثال وترهبه من الانحراف.

3- إن الامتثال لوسائل الضبط الاجتماعي يعني تحقيق التوازن والاستقرار داخل الأسرة وإذا ما تأكد هذا، فحينها تكون لوسائل الضبط الاجتماعي فاعليتها وعندها نحكم على النسق الأسري بأنه في حالة توازن واستقرار، وفي هذا الصدد يفسر "جورج هومانز" انضباط سلوك الأفراد في جماعة معينة بقوله "إن نتائج انحراف

هؤلاء عن المعايير سوف لن تكون غير مرضية على الإطلاق في حالة توازن الجماعة لأنه إذا توفر عامل التوازن، فإن الانحراف البسيط نسبياً، سوف يترتب عليه نتائج كبيرة نسبياً¹.

وعلى العموم يمكن القول أنه كلما كانت وسائل الضبط الاجتماعي أكثر شدة وصرامة ازدادت فاعليتها وتحققت أهدافها في تحقيق التوازن والنظام والاستقرار داخل الأسرة.

¹ - سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997، ص54.

القسم الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

ثانياً: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

1- المنهج المستخدم

2- الأدوات المستخدمة:

أ- الملاحظة

ب- المقابلة

ج- الاستمارة

ثالثاً: عينة الدراسة:

- العينة وكيفية اختيارها

تمهيد:

يتسم البحث السوسيولوجي بالتكامل بين جزئية النظري والأمبيريقي، وإن كان هناك فصلا بينهما فهو للضرورة المنهجية فقط.

إن كل باحث يسعى إلى تقديم عمل بحثي علمي منظم، ولم بجميع حيثيات الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة، يتوقف على وضع إطار منهجي يتسم بالترتيب المنطقي والموضوعي في الطرح. وطبيعة الجزء الميداني من البحث تقتضي إتباع خطوات منهجية مضبوطة والسير في إطارها من أجل تقديم الحلول الواقعية والموضوعية لإشكالية البحث، وقد تم التركيز في هذا الإطار المنهجي على تحديد المجالات الأساسية للدراسة والمتمثلة في المجال المكاني، والزمني، والبشري بالإضافة إلى الاختيار الأنسب للمنهج وكذا استخدام مجموعة من أدوات البحث المتنوعة والتي ستعيننا في جمع الحقائق والمعلومات بصفة علمية، ومن بينها:

"الملاحظة- المقابلة- الاستمارة"، ثم بعد ذلك الأسس التي تم عليها اختيار عينة الدراسة.

وبهذه الكيفية سنضع أيدينا على الجوانب التقنية في سبيل بلوغ الحقائق العلمية حول مشكلة الدراسة المطروحة.

أولاً: مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة، فمن خلالها يتم التعرف على المنطقة التي أجريت فيها الدراسة والأفراد المبحوثين (عينة الدراسة) الذين تضمنهم البحث، بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة.

وقد اتفق كثير من الباحثين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسية ثلاثة وهي: المجال المكاني (الجغرافي)، الزمني، البشري.

1- المجال المكاني:

ويقصد بالمجال المكاني "النطاق المكاني لإجراء الدراسة"¹، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية في مدينة "باتنة" وذلك نظراً لتنوع وتعدد الأحياء السكنية التي تتشكل منها، إذ نجد الأحياء الفقيرة، والشعبية، والأحياء الراقية وقد وقع اختيارنا بالضبط على أحياء "النصر، وسط المدينة، بوزوران".

وتقع مدينة "باتنة" ضمن منطقة الهضاب العليا، وقد أنشأت سنة 1848 كمدينة وبصفة قانونية سنة 1849، ويحد بلدية باتنة شرقاً كل من بلديتي عيون العصفير وتازولت أما شمالاً بلديتي فسديس وسريانة، ومن الناحية الغربية بلدية واد الماء أما جنوباً بلدية وادي الشعبة. وتتربع على مساحة 116.41 كلم² ويقدر عدد سكانها إلى غاية 31 ديسمبر 2008 بـ 302585 نسمة موزعين على 50519 أسرة.²

وحسب الإحصاء السكاني لسنة 2008 لمدينة باتنة فقد قسمت المدينة إلى 337 مقاطعة موزعة على 11 حياً رئيسياً: "حي كشيدة، تامشيط، بوزوران، بوغال النصر، طريق تازولت، باريك أفوراج، حي الشهداء، وسط المدينة، الزمالة، الأحياء المجاورة" وتضم كل مقاطعة عدة مجموعات سكنية، وبدورها هذه الأخيرة تضم عدة مباني فنجد أن حي "النصر" يضم: 23 مقاطعة قدر عدد سكانها بـ 19292 نسمة موزعين على 4184 أسرة.

بينما حي "وسط المدينة" يضم: 20 مقاطعة قدر عدد سكانها بـ 15516 نسمة موزعين على 3571 أسرة.

¹ - محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (الإسكندرية - مصر)، 2001، ص 211.

² - مديرية التخطيط والتنمية العمرانية: موناوغرافية ولاية باتنة لسنة 2008، باتنة، 2009، ص ص 8-10.

أما حي "بوزوران" يضم: 24 مقاطعة قدر عدد سكانها بـ 14299 نسمة موزعين على 3118 أسرة.

2- المجال الزمني:

وهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية ومرحلة جمع البيانات من مجتمع البحث، وقد استغرق النزول للميدان مدة نصف شهر (15 يوما) من 2010/02/02 إلى غاية 2010/02/16 وهو تاريخ استعادة آخر استثمار.

وقد كانت مدة (15) يوما كافية لتغطية معظم المجريات التي تعلقت بشكل رئيسي بموضوع الدراسة، حيث تم خلالها أولا التقرب إلى أرباب الأسر والتحدث معهم حول سبب الزيارة والموضوع المراد دراسته، ثم بعدها قمنا بتطبيق الاستمارة من خلال مقابلتنا المفتوحة مع أرباب الأسر، وذلك بتخصيص كل رب أسرة وقت معين للإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد تمت في ظروف حسنة، حيث تلقينا استقبالا من طرف معظم الأسر وأبدوا التفهم والتعاون، وبذلوا كل ما في وسعهم من جهد لإعطائنا المعلومات الكافية التي تهم كل أسرة جزائرية، وتشغل حيزا كبيرا من اهتماماتها في تربية وتوجيه أبنائها على أسس صحيحة وسليمة، وهذا ما سهل علينا تغطية استمارة الاستبيان وكل الأسئلة التي تضمنتها على نحو منهجي وعملي أقرب إلى الموضوعية.

3- المجال البشري:

ويقصد به مجموعة الأفراد أو الجماعات التي ستجرى عليهم الدراسة، وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشري عينة البحث أو المفردات الذين شملتهم الدراسة والتي تتمثل في 10873 أسرة تقطن بأحياء: "النصر، وسط المدينة، بوزوران"، ولكن لصعوبة إجراء دراسة مسحية شاملة لقلّة الإمكانات المادية وضيق المدة الزمنية تم استخدام أسلوب العينة واختيار 156 أسرة كعينة للدراسة، وبالتالي الحصول على معلومات دقيقة ومحددة لتمثيل المجتمع الأصلي، كما وقد تم التركيز في هذه الدراسة على رب الأسرة كونه يمثل رمز السلطة في المنزل والمسؤول الأول عن الأسرة وتنشئة وتربية الأبناء أمام المجتمع.

ثانيا: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

1- منهج الدراسة:

تتعدد طرق ومناهج الدراسة حسب اختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث فلكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه. إن اختيار المنهج الملائم للدراسة تتوقف على طبيعة الموضوع المدروس حيث يرتبط صدق النتائج ومدى تطابقها مع الواقع المدروس ارتباطا وثيقا بنوع المنهج المستخدم في دراسة المشكلة، لذلك فإن اختيار الباحث للمنهج الأنسب يعتبر أساس نجاح إنجاز الدراسة التي توصف بالموضوعية. "والمنهج يعبر عن الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة"¹

ونظرا لأهمية هذه الدراسة والتي تهدف إلى معرفة واقع وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية ومدى تأثيرها وفاعليتها في ضبط سلوك الأبناء وكذا الحد من مختلف الانحرافات التي قد تصدر عنهم، فإن هذه الدراسة تدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف بشكل عام إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها لاستخلاص مضمونها، ثم الوصول إلى اقتراح فيها يخص الموضوع وعليه فالمنهج الوصفي هو المنهج المعتمد عليه في هذه الدراسة.

2- الأدوات المستخدمة:

هي الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من مجتمع البحث وتصنيفها وجدولتها، ويتوقف اختيار الأداة اللازمة لجمع البيانات على عدة عوامل تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر بصورة أو بآخرى على مسار البحث، وهي تتمثل في طبيعة الموضوع، وأهداف الدراسة، والمناهج المستخدمة والمعتمدة في الدراسة فنجد أن بعض الأدوات تصلح في بعض المواقف والبحوث، بينما قد لا تكون مناسبة

¹ - عمار بوحوش ومحمد ذنبيات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1985، ص12.

في غيرها، وقد يشمل البحث على عدة أدوات تناسب الدراسة وتتفق مع المناهج المستخدمة. وقد تم الاعتماد في هذا البحث على الأدوات التالية:

أ- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم أدوات البحث العلمي ومصدرا هاما في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وهي تعتمد على حواس الباحث وقدرته على تفسير وترجمة ما لوحظ إلى عبارات ذات دلالة ومعنى، والملاحظة بصفة عامة تعني "مشاهدة ومراقبة سلوك أو ظاهرة معينة بصورة دقيقة ثم تسجيل هذه الملاحظات عنها وتحليلها بغية الوصول إلى أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات"¹

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة العادية والبسيطة وذلك بدءا من الدراسة الاستطلاعية، وكذلك من خلال إجراء المقابلات مع أرباب الأسر (الآباء) عن طريق طرح الأسئلة عليهم حيث لاحظنا حدوث انفعالات لدى بعض الآباء إزاء بعض المشاكل والعراقيل التي تؤرقهم في توجيه وضبط سلوكيات أبنائهم خاصة عند بلوغ الأبناء سن المراهقة حيث يتمردون على آبائهم، ما يشكل صعوبة لدى الآباء في السيطرة التامة على سلوكياتهم، كما اعتمدنا أيضا على الملاحظة بدون مشاركة أين لاحظنا تصرف بعض الآباء وذلك دون لفت انتباههم وشعورهم أنهم تحت الملاحظة من خلال تعاملهم مع أبنائهم بصورة طبيعية وتلقائية، إضافة إلى ملاحظة المظهر الخارجي للأبناء (نوع وطريقة اللباس، تسريحة الشعر، الإكسسوارات العطور،...) وبعض المظاهر السلوكية الصادرة عنهم.

ب- المقابلة:

تحتل المقابلة كأداة منهجية مركزا هاما في البحث الاجتماعي، وذلك لكونها أكثر الأدوات استعمالا وانتشارا، نظرا لمميزاتها ومرونتها وإضافة إلى ما تقدمه للباحث من تسهيلات لتجاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين من خلال

¹ -عمار الطيب كشروود: البحث العلمي ومناهجه في العلوم السلوكية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، (عمان - الأردن)، 2007، ص179.

تدخله لشرح الأسئلة وتبسيطها ومناقشتها معهم، وتعرف المقابلة بأنها: "وسيلة تقوم على الحوار أو الحديث اللفظي (الشفوي) المباشر بين الباحث والمبحوث".¹ وقد تمت المقابلة مع معظم المبحوثين، أي الأفراد الخاضعين للملاحظة لتقصي بعض الحقائق ذات العلاقة بمضمون البحث، إذ تم طرح الأسئلة الواردة في الاستمارة عليهم بغرض جمع مجموعة من البيانات حول وسائل الضبط التي يستخدمونها في الضبط والسيطرة على سلوكيات أبنائهم، وقد أظهرنا تجاوبا معنا من خلال تقديمهم لنا يد المساعدة في ملء الاستمارات وإجراء المقابلات بسهولة تامة أما أفراد عينة الدراسة الذين لم يتسنى لنا مقابلتهم فقد تركنا لهم استمارات وقاموا بملاؤها.

ولقد استفدنا من هذه المقابلات في الكشف عن اتجاهات الآباء في استخدام وسائل الضبط المناسبة في ضبط وتوجيه أبنائهم، ومدى تأثير وفاعلية هذه الوسائل في تحقيق تربية صحيحة وناجحة للأبناء قائمة على أسس وضوابط متينة وسليمة.

ج - الاستمارة:

تعد مرحلة تصميم أداة الاستمارة من المراحل الهامة في الدراسة، إذ يتوقف عليها نجاح البحث، لهذا السبب تتطلب إعدادا جيدا من حيث المضمون والصياغة والتسلسل المنطقي في تساؤلاتها، كما يتوقف شكل الأسئلة على الطريقة التي ستجمع بها البيانات من ميدان الدراسة، وأيضا على المستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي للمبحوثين، وعلى نوعية الأسئلة مباشرة أم غير مباشرة، مفتوحة أو مغلقة.

وتعرف الاستمارة على أنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد".² وقد مر تصميم الاستمارة بعدة مراحل قبل صياغتها في الشكل النهائي وهي:

¹ - فضيل دليو وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، (قسنطينة- الجزائر)، 1999، ص131.
² - محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية - مصر)، 1983، ص476.

- 1- تصميم الاستثمار في شكلها الأولي والتي اعتمدنا في إعدادها على الجانب النظري للدراسة (تساؤلات الدراسة).
 - 2- عرض الاستثمار على الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة المحكمين الذين أفادونا بتصويباتهم ونصائحهم مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات والاقتراحات التي قدمها الأستاذ المشرف، وقد تم تعديل الاستثمار بإلغاء بعض الأسئلة أو تغيير صياغتها، أو إضافة أسئلة أخرى تخدم الموضوع أكثر.
 - 3- تجريب الاستثمار بعد تعديلها الأول على عينة مصغرة من أفراد عينة الدراسة (الآباء)، والذين كان عددهم (25)، ثم أجري تعديل ثان للاستثمار وذلك بتعديل صياغة بعض الأسئلة التي كانت مبهمة بالنسبة للعينة التجريبية.
 - 4- تصميم الاستثمار في صورتها النهائية وبالشكل الملائم.
- وقد احتوت الاستثمار على (37) سؤالاً موزعاً على أربعة محاور تماشياً مع تساؤلات الدراسة كما يلي:
- **المحور الأول:** بيانات شخصية عن المبحوث وهي تحتوي على (7) أسئلة (من السؤال 01 إلى السؤال 07).
 - **المحور الثاني:** بيانات حول مدى فاعلية التربية كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وهي تحتوي على (12) سؤالاً (من السؤال 08 إلى السؤال 19)
 - **المحور الثالث:** بيانات حول كون الدين أكثر الوسائل فاعلية لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وهي تحتوي على (8) أسئلة (من السؤال 20 إلى السؤال 27).
 - **المحور الرابع:** بيانات حول مدى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وهي تحتوي على (10) أسئلة (من السؤال 28 إلى السؤال 37).

ثالثاً: عينة الدراسة وكيفية اختيارها

يعد من المهام الصعبة على الباحث أن يقوم بتطبيق دراسته على جميع مفردات المجتمع، ولذا فإن الباحث يكتفي بعدد محدود من أفراد المجتمع الأصلي يتم التعامل معها في حدود الوقت المتاح له، والإمكانيات المتوفرة وفق منهج معين شريطة أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً صادقاً لأفراد المجتمع - محل الدراسة - ويتم دراستها ثم تعميم نتائجها على المجتمع بأكمله.¹

وفي هذه الدراسة يتمثل مجتمع البحث في أسر مقيمة بمدينة باتنة وبالضبط أحياء "النصر، وسط المدينة، بوزوران"، وبما أن الدراسة الميدانية التي نحن بصددتها لا يمكنها أن تشمل كل مفردات مجتمع البحث في مدينة باتنة، فقد تم الاعتماد على العينة متعددة المراحل (العنقودية)، حيث تمثل هذه الأخيرة نموذجاً أمثل يتماشى وموضوع الدراسة والأهداف التي نتطلع إلى الوصول إليها انطلاقاً من التساؤلات المطروحة، وقد مرت عملية اختيار عينة الدراسة بثلاث مراحل، حيث كان اختيار العينة في المرحلة الأولى بطريقة العينة العشوائية البسيطة (السحب) أما المرحلتين الثانية والثالثة فكان بطريقة العينة العشوائية المنتظمة ذات المسافات. ونوضح مراحل اختيار العينة كما يلي:

المرحلة الأولى: كتابة أحياء مدينة "باتنة" والمتمثلة في (11) حياً في قصاصات ورقية صغيرة ثم سحب بطريقة العينة العشوائية البسيطة ثلاثة أحياء وهي: حي النصر، حي وسط المدينة، حي بوزوران، حيث نجد أن حي النصر يضم 23 مقاطعة، أما حي وسط المدينة فيضم 20 مقاطعة، بينما حي بوزوران فيضم 24 مقاطعة.

المرحلة الثانية: بطريقة العينة العشوائية المنتظمة ذات المسافات تم اختيار (07) مقاطعات من إجمالي (67) مقاطعة (مجموع مقاطعات الأحياء الثلاثة)، فوقع الاختيار على المقاطعات التالية: 74 - 83 - 92 - 53 - 261 - 04 - 13

¹ - محمد شفيق: المرجع السابق، ص 187.

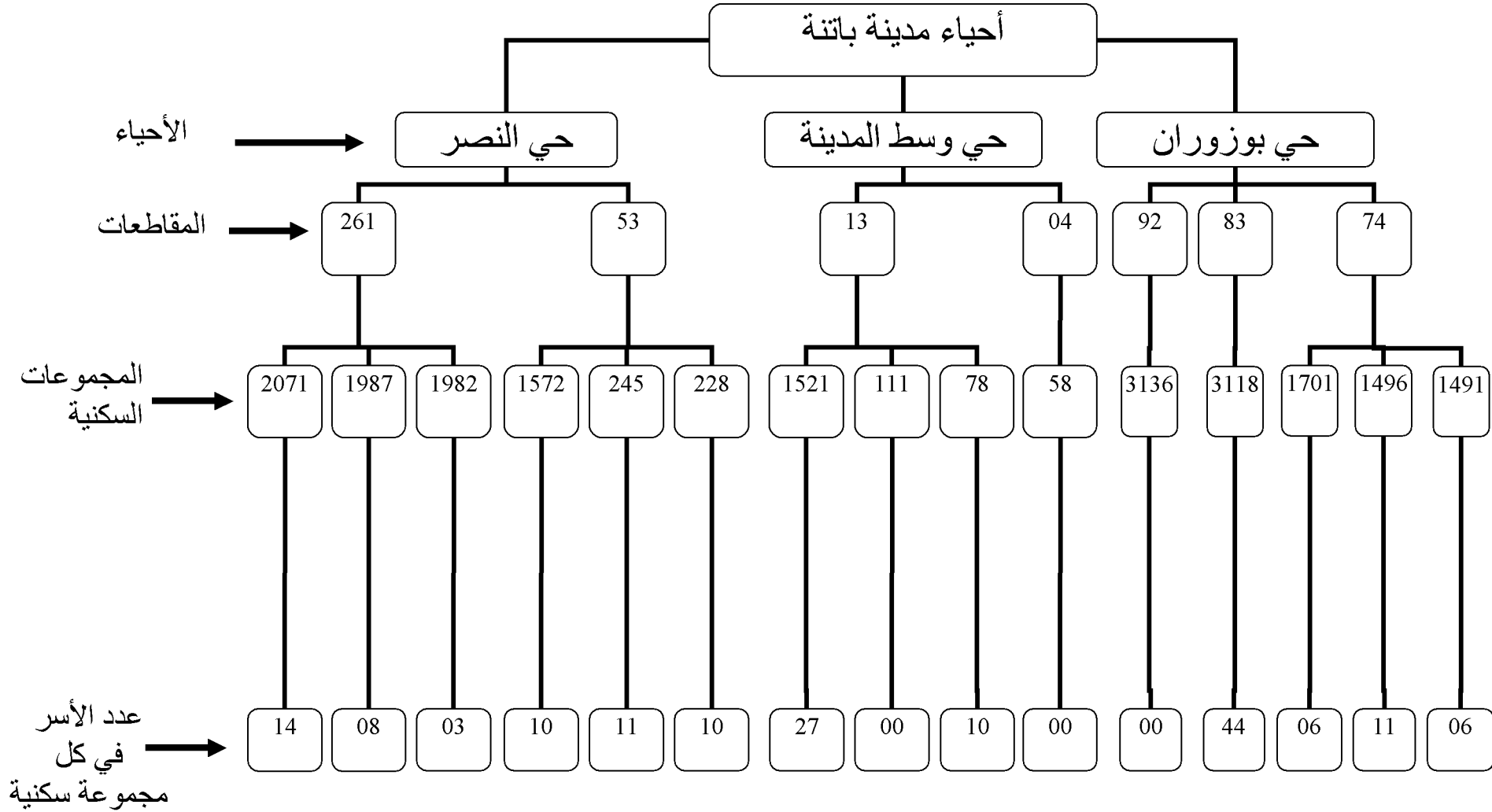
المرحلة الثالثة: تم اختيار (15) مجموعة سكنية من إجمالي (73) مجموعة سكنية تضمها المقاطعات التي تم اختيارها في المرحلة الثانية، وذلك بطريقة العينة العشوائية المنتظمة ذات المسافات، حيث وقع الاختيار على المجموعات السكنية التالية: 1491-1496-1701-3118-3136-228-245-1572-1982-1987-2071-58-78-111-21.

وقد تم اختيار السكنات المأهولة بالسكان والتي تضمها المجموعات السكنية السابقة وكانت كالتالي :

- ❖ 1491 وتضم (6) مساكن، 1496 وتضم (11) مسكنا، 1701 وتضم (02) مسكنين
- ❖ 3118 وتضم (44) مسكنا، 3136 وتضم (00) مسكن، 228 وتضم (10) مساكن
- ❖ 245 وتضم (11) مسكنا، 1572 وتضم (10) مساكن، 1982 وتضم (03) مساكن
- ❖ 1987 وتضم (8) مساكن، 2071 وتضم (14) مسكنا، 58 وتضم (00) مسكن
- ❖ 78 وتضم (10) مساكن، 111 وتضم (00) مسكن ، 21 وتضم (27) مسكن

على هذا الأساس تم تطبيق استمارة الدراسة على 156 أسرة تقطن في مجموع المساكن السابقة التي تضمها المجموعات السكنية.

مخطط يوضح كيفية اختيار العينة المتعددة المراحل (العنقودية) في الدراسة الميدانية



الفصل السابع

جمع وتبويب وتحليل نتائج الدراسة

- أولاً: تفريغ البيانات وتحليلها
- ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا : تفريغ البيانات وتحليلها:

I- تفريغ البيانات الشخصية وتحليلها:

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	18	11.54%
من 35 إلى 40 سنة	15	9.62%
من 41 إلى 45 سنة	31	19.87%
من 46 سنة إلى 50 سنة	28	17.95%
من 51 إلى 55 سنة	17	10.90%
56 سنة فأكثر	47	30.12%
المجموع	156	100%

يتضح من خلال هذا الجدول أن فئة (56 فأكثر) هي الفئة العمرية الأكثر تمثيلا لأفراد العينة وذلك بنسبة (30.12%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، ثم تليها فئة من (41 إلى 45 سنة) بنسبة (19.87%)، في حين تأتي فئة من (46 إلى 50 سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (17.97%) وتليها فئة (أقل من 35 سنة) بنسبة (11.54%). أما الفئة من (51 إلى 55 سنة) فتقدر نسبتها بـ (10.90%)، وتليها فئة من (35 إلى 40 سنة) بنسبة (9.62%).

وبالنظر إلى هذه النتائج نستنتج أن هناك تباينا في أعمار أفراد عينة الدراسة وبنسب متفاوتة مما يضمن إثراء في الإجابات حول موضوع الدراسة، حيث أن هذا التباين بين أعمار هذه الفئات يعبر عن عدة اتجاهات وينتج عنه ردود أفعال مختلفة حول استخدام وسائل الضبط الاجتماعي، وكيفية التوجيه السليم والسيطرة على سلوكيات الأبناء في الأسرة الجزائرية لدى كل فئة.

الجدول رقم (02): يوضح عدد أبناء أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 2	27	17.31%
من 2 إلى 3 أطفال	46	29.49%
4 إلى 5 أطفال	49	31.41%
6 إلى 7 أطفال	20	12.82%
8 وأكثر أطفال	14	8.97%
المجموع	156	100 %

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن نسبة (31.41%) من أفراد عينة الدراسة يبلغ عدد أبنائها في الفئة المحصورة (من 4-5 أطفال)، وتليها مباشرة نسبة (29.49%) والتي يبلغ عدد أبنائها في الفئة المحصورة (من 2-3 أطفال)، ثم تليها بنسبة (17.31%) والتي بلغ عدد أبنائها في الفئة المحصورة (أقل من 2) ثم نسبة (12.82%) والتي بلغ عدد أبنائها في الفئة المحصورة (من 6-7 أطفال)، وتليها نسبة (8.97%) والتي بلغ عدد أبنائها في الفئة المحصورة (8 فأكثر).

وما يمكن أن نستنتجه هو أن أفراد العينة التي يتراوح عدد أبنائها (من 4-5 أطفال) وأفراد العينة التي يتراوح عدد أبنائها (من 2-3 أطفال) تأخذان التصنيف الأول بنسب متقاربة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الأسرة الجزائرية التي كانت تميل إلى إنجاب الكثير من الأبناء بدأ حجمها يقلص وهذا راجع إلى إتباع أغلب الأسر لسياسة تنظم النسل من ناحية، بالإضافة إلى زيادة المستوى الثقافي والتعليمي لدى معظم الأسر والذي له دور كبير في زيادة وتنامي الوعي لديهم من ناحية أخرى.

كما يذهب كلا من فئتي أفراد العينة التي لا يتعدى عدد أبنائها (من 4-5 أطفال) وأفراد العينة التي لا يتعدى عدد أبنائها (2-3 أطفال) إلى التأكيد أنه كلما كان عدد الأبناء قليلا كلما تحصلوا على نصيب أوفر من التربية والتوجيه الجيد، وهذا ما يسهل عليهم مراقبة سلوكياتهم وتصحيح أخطائهم وجعلهم يسعون دوما إلى ما فيه صلاحهم وبالتالي التقليل من إمكانية حدوث انحرافات لدى الأبناء.

الجدول رقم (03): يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أمي	03	1.93%
يقرأ ويكتب	08	5.13%
ابتدائي	15	9.62%
متوسط	26	16.66%
ثانوي	51	32.69%
جامعي	53	33.97%
المجموع	156	100 %

يتضح من هذا الجدول أن نسبة (33.97%) ذوي مستوى تعليمي جامعي وتليها نسبة (32.69%) من ذوي المستوى التعليمي الثانوي، وتليها نسبة (16.66%) ذوي مستوى تعليمي متوسط، أما نسبة (9.62%) ذوي مستوى تعليمي ابتدائي، في حين أن نسبة (5.13%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يعرفون القراءة والكتابة، أما نسبة (1.93%) من أفراد عينة الدراسة لا يعرفون القراءة والكتابة (أميين) ما يدل على انخفاض نسبة الأمية في الأسرة الجزائرية.

وبناء على هذه النتائج يتبين لنا جليا أن ذوي المستوى التعليمي جامعي هي أعلى نسبة وقد حازت على التصنيف الأول، وتليها نسبة ذوي المستوى التعليمي ثانوي وهما نسبتي متقاربتين، أي أن مستوى أغلبية أفراد عينة البحث يتراوح بين الجامعي والثانوي وهو مؤشر هام وإيجابي، فارتفاع المستوى التعليمي يعكس ارتفاع مستويات الضبط وغيره من العوامل المرتبطة بنمط التوجيه. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض احتمال ممارسة الأبناء للسلوك الانحرافي داخل أسرهم.

الجدول رقم (04): يوضح المستوى التعليمي لزوجات أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أمية	12	7.69%
تقرأ وتكتب	05	3.21%
ابتدائي	17	10.90%
متوسط	33	21.16%
ثانوي	55	35.25%
جامعي	34	21.79%
المجموع	156	100 %

يتضح من معطيات الجدول أن أعلى نسبة من زوجات أفراد عينة الدراسة هن الحاصلات على مستوى تعليمي ثانوي وذلك بنسبة (35.25%)، وتليها مباشرة نسبة الحاصلات على مستوى تعليمي جامعي بنسبة (21.79%)، ثم تليها نسبة الحاصلات على مستوى تعليمي متوسط بـ (21.16%).

إن ما يمكن قوله من خلال ما تقدم أن المستوى التعليمي لزوجات عينة الدراسة يتراوح ما بين الثانوي والجامعي والمتوسط، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن هناك تقارباً بين أفراد عينة الدراسة وزوجاتهم من حيث المستوى التعليمي، وإن للزوجات مستوى تعليمي لا بأس به يسمح لهن بمراقبة تصرفات أبنائهن والسيطرة على سلوكياتهم بصفة جيدة

أما فيما يخص المستويات التعليمية ابتدائي، وتقرأ وتكتب، وأمية فهي تتفاوت في النسب، فقد بلغت نسبة الحاصلات على مستوى ابتدائي (10.90%)، أما نسبة الحاصلات على مستوى أمية (7.69%) وكأقل نسبة مسجلة هي المتعلقة بتقرأ وتكتب (3.21%).

إن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يعني أنه بعد أن كانت المرأة الجزائرية تتجه للزواج في مرحلة مبكرة، بعد حصولها على قسط بسيط من التعليم للتفرغ لبيتها ورعاية زوجها وتربية أبنائها على أسس صحيحة. - إن المستوى التعليمي البسيط للزوجة قد يؤثر سلبا في أغلب الأحيان في أسلوب تربية الأبناء وهذا ما قد يؤدي الى ارتفاع نسبة السلوكات الانحرافية لدى الأبناء- أصبحت اليوم وبعد ازدياد وتنامي الوعي بضرورة التعليم للمرأة، تحتل مراكز عديدة في مختلف المجالات وتشغل مناصب عليا بفضل مستواها التعليمي العالي وهذا ما نلاحظه من خلال النتائج المذكورة أعلاه.

ولا شك أن ذلك يؤثر إيجابا في أسلوب التربية ويزيد من قدرتهن على الضبط والتوجيه، ومن ثم انخفاض نسبة حصول انحرافات سلوكية عند الأبناء في الأسرة الجزائرية.

الجدول رقم(05): يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة والمستوى التعليمي لزوجاتهم.

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		يقرأ و يكتب		أمي		المستوى التعليمي للزوج
														المستوى التعليمي للزوجة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%7.69	12	%3.85	6	%1.92	3	-	-	-	-	%1.28	2	%0.64	1	أمية
%3.21	05	-	-	%0.64	1	%0.64	1	%0.64	1	%1.28	2	-	-	تقرأ و تكتب
%10.90	17	%3.84	6	%3.20	5	%1.92	3	%1.92	3	-	-	-	-	ابتدائي
%21.16	33	%6.41	10	%5.77	9	%6.41	10	%1.92	3	-	-	%0.64	1	متوسط
%35.25	55	%10.89	17	%13.46	21	%5.13	8	%3.85	6	%1.28	2	%0.64	1	ثانوي
%21.79	34	%8.97	14	%7.70	12	%2.56	4	%1.28	2	%1.28	2	-	-	جامعي
%100	156	%33.97	53	%32.69	51	%16.66	26	%9.61	15	%5.12	8	%1.92	3	المجموع

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن هناك تطابقاً وتقارباً في المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة والمستوى التعليمي لزوجاتهم، وهذا ما يساعد الزوجين على التوافق والتكامل في اختيار أحسن الوسائل وأنجع الطرق لتسيير شؤون الأسرة ومراقبة سلوكيات أبنائهم، ودراسة مختلف أساليب الثواب والعقاب التي يستخدمونها في تربية الأبناء، وتوجيه سلوكهم وأيضاً تنظيم حياتهم على أكمل وجه وبكل حكمة وهذا ما ينعكس إيجاباً على مستوى الضبط في الأسرة. حيث سجلت أعلى نسبة بـ (13.46 %) ممثلة في فئة ذوي المستوى التعليمي (ثانوي) ولزوجاتهم نفس المستوى التعليمي، وتليها نسبة (10.89 %) ممثلة في فئة ذوي المستوى التعليمي (جامعي) وزوجاتهم حاصلات على مستوى تعليمي (ثانوي)، أما نسبة (8.97 %) فهم ذوي مستوى تعليمي (جامعي) وزوجاتهم حاصلات على نفس المستوى التعليمي، وتليها نسبة (7.70 %) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي ثانوي وزوجاتهم حاصلات على مستوى تعليمي جامعي، ثم تليها نسبة (6.41 %) ممثلة في فئتين من عينة الدراسة، الأولى ذوي مستوى تعليمي (جامعي) وزوجاتهم مستوى تعليمي (متوسط). أما الفئة الثانية فهي ممثلة في ذوي المستوى التعليمي (متوسط) ولزوجاتهم نفس المستوى التعليمي، ثم تأتي نسبة (5.77 %) والتي تمثل الفئة ذوي المستوى التعليمي (ثانوي) وزوجاتهم حاصلات على مستوى تعليمي (متوسط)، وتأتي نسبة (5.13 %) ممثلة في فئة ذوي المستوى التعليمي (متوسط) وزوجاتهم حاصلات على مستوى تعليمي (ثانوي)، أما نسبة (1.92 %) فهي تمثل فئة ذوي المستوى التعليمي (ابتدائي) ولزوجاتهم نفس المستوى التعليمي.

ونسبة (1.28 %) تمثل فئة ذوي المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) ولزوجاتهم نفس المستوى، وتليها نسبة (0.64 %) تمثل فئة ذوي المستوى التعليمي (أمي) ولزوجاتهم نفس المستوى التعليمي.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب أنه كلما كان المستوى التعليمي للوالدين مرتفعاً كلما ساعد ذلك على حصول الأبناء على تربية أفضل وازدادت بذلك درجة فاعلية الضبط في الأسرة.

الجدول رقم(06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
موظف قطاع حكومي	74	47.43%
موظف قطاع خاص	26	16.67%
تاجر	26	16.67%
متقاعد	21	13.46%
بطل	09	5.77%
المجموع	156	100 %

بالنظر إلى محتويات الجدول يتبين أن نسبة (47.43%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة مهنتهم (موظف قطاع حكومي) وهي أعلى نسبة وقد احتلت المرتبة الأولى ثم تليها مهنتي (موظف قطاع خاص) ومهنة (تاجر) بنسب متماثلة مقدرة بـ(16.67%)، ثم تليها نسبة (13.46%) من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة وهم من المتقاعدين. وكأقل نسبة (5.77%) وهي بدون عمل أي(بطل)

وعليه نستنتج أن مهن أكثر من نصف عينة الدراسة من الآباء (موظف قطاع حكومي وموظف قطاع خاص وتاجر) بنسبة قدرها (80.77%) هذا ما يعني حصولهم على رواتب مستقرة وليست قليلة، مما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي والتربوي ويساعد على التنشئة السليمة لأبنائهم، مما يشكل مردوداً لعملية الضبط وتوجيه سلوك الأبناء في المحيط الأسري بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

الجدول رقم (07): يوضح توزيع زوجات أفراد العينة حسب المهنة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
موظفة قطاع حكومي	46	29.49%
موظفة قطاع خاص	03	1.92%
متقاعدة	02	1.28%
ماكنة بالمنزل	105	67.31%
المجموع	156	100%

ان ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب هو أن مهنة الزوجة مأكثة بالمنزل أي لا تعمل قد حازت على التصنيف الأول وقد قدرت نسبتها بـ (67.31%) فالزوجة المأكثة بالمنزل تكون قريبة دوماً من الأبناء مما يسمح لها بمراقبة وملاحظة كل تغير في سلوك الأبناء عن كثب خاصة وأن معظم هذه الفئة من زوجات أفراد العينة لهن مستوى تعليمي لا بأس به يسمح لهن بالنظرة الجيدة للأمور، ويزيد من قدرتهن على تربية الأبناء وضبط سلوكهم بصفة سليمة وحمائتهم من الانحراف، أما (29.49%) فهي تمثل نسبة مهنة الزوجة موظفة في قطاع حكومي، وتليها نسبة (1.92%) تمثل مهنة الزوجة موظفة في قطاع خاص، فالزوجة العاملة نجد أن لديها إرادة وعزيمة قوية في التوفيق بين عملها وتربية أبنائها والحرص على مراقبة سلوكهم، وبالتالي حمايتهم من شتى أنواع الانحراف. وتأتي مهنة الزوجة متقاعدة بأقل نسبة قدرت بـ (1.28%) وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسب السابقة.

الجدول رقم (08): يوضح نوع السكن الذي يقيم فيه أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
فيلا	46	29.49%
شقة في عمارة	44	28.20%
منزل شعبي	66	42.31%
بيت قصديري	–	–%
المجموع	156	100 %

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن ما يقارب نصف أفراد عينة الدراسة يقيمون في منزل شعبي وذلك بنسبة (42.31%)، في حين نجد أن نسبة (29.49%) يقيمون في فيلا، أما نسبة (28.20%) يقيمون في شقة في عمارة.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب أن كل أفراد عينة الدراسة لهم سكن مستقر وإن اختلف نوع السكن من فئة إلى أخرى وهذا يرجع إلى المستوى الاقتصادي لكل فئة من أفراد عينة الدراسة، فعندما يكون السكن مستقرا ولائقا فهو يساعد الآباء على التحكم والسيطرة على تصرفات أبنائهم، فالسكن المستقر يجعل الآباء يعرفون جيرانهم معرفة جيدة من حيث أخلاقهم، كما يعلمون بكل ما يدور بالحي، كما أن السكن الجيد يساعد على تنظيم حياة الأبناء ومراقبة تصرفاتهم، وبهذا تكون للسيطرة على سلوك الأبناء نوع من الفاعلية.

II- تفريغ البيانات المتعلقة بمدى فاعلية التربية كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وتحليلها:

الجدول رقم(09): يوضح من يقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة لدى أفراد العينة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الزوج	03	1.92%
الزوجة	47	30.13%
زوج وزوجة	95	60.90%
الروضة	04	2.56%
الخادمة	—	—
أخرى	07	4.49%
المجموع	156	100 %

يتضح من الجدول أن مسؤولية الإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة في الأسرة هي مسؤولية مشتركة بين الأبوين أي بين الزوج والزوجة معا، وهذا ما يتضح من خلال الجدول أعلاه وذلك بنسبة (60.90%) وهي أعلى نسبة حيث حازت على التصنيف الأول، وتليها نسبة الزوجة التي تقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة والتي تقدر بـ (30.13%) لأنها تكون قريبة من الأبناء عند غياب الأب، وتليها نسبة (4.49%) وفيها تباينت إجابات أفراد عينة الدراسة حول من يقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة بين أهل الزوج وأهل الزوجة، ثم تليها نسبة الروضة والتي تقدر بـ (2.56%)، ونسبة (1.92%) الزوج يقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة.

نلاحظ أنه بعدما كانت مهنة الإشراف على تربية الأبناء منوطة بالأم (الزوجة) أصبحت مشتركة بين الأب والأم (الزوجين)، كما أن المستوى التعليمي للزوجين له دور كبير في ازدياد الوعي لدى الأزواج بضرورة التعاون المشترك بين الزوجين في تربية الأبناء، حيث نجد أن معظم أفراد العينة متقاربون أو متساوون في المستوى التعليمي مع زوجاتهم (عودة إلى الجدول رقم 05)، ما يساعد على تكوين الشخصية القوية للأبناء وفي الوقت ذاته مراقبة وضبط تصرفاتهم وفق أسس وضوابط تربوية سليمة.

الجدول رقم (10): يوضح الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية لدى أفراد العينة في تربية الأبناء

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الشدة	42	26.93%
التشجيع	103	66.02%
الدفع	11	7.05%
أخرى	–	–
المجموع	156	100 %

بالنظر إلى محتويات الجدول يتبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة يميلون إلى استخدام أسلوب التشجيع كأداة للضبط في تربية أبنائهم، وذلك بنسبة (66.02 %) ويكون ذلك من خلال متابعة الأبناء ومراقبتهم وتوجيههم في مختلف أوجه التصرفات والسلوكيات التي يقومون بها، وتليها نسبة (26.93 %) يميلون إلى استخدام أسلوب الشدة حيث ترى في هذا الأسلوب النجاعة والفاعلية في عدم اتجاه الأبناء إلى الانحراف، وذلك باستخدام مختلف الوسائل والأساليب القمعية لضبط سلوكهم. غير أن هذا الأسلوب قد يدفع الأبناء إلى ممارسة بعض السلوكيات الانحرافية، حيث أن

نتائج بعض الدراسات أشارت إلى أن التشدد قد ينعكس سلباً على سلوكيات الأبناء وبالتالي قد يولد فيهم عدم التوازن في تصرفاتهم والاستعداد للانحراف. أما نسبة (7.05 %) فتمثل الفئة التي تتجه إلى استخدام أسلوب (التدليل) الدلع في ضبط سلوك أبنائها، ويكون ذلك بتحقيق كافة طلباتهم والتغاضي عن بعض أخطائهم، وهذا ما يؤكد عدم شعور وإحساس الأبناء بالمسؤولية فيؤدي بالتالي إلى استهتارهم ما يدفعهم إلى عدم الاتزان في تصرفاتهم وقد يؤدي بهم إلى السلبية التي قد تصل إلى درجة الانحراف، وهذا ما يدل على نسبية فاعلية أسلوب الدلع كأداة ضابطة في تربية الأبناء.

وعليه نلاحظ أن أسلوب التشجيع قد حاز على التصنيف الأول وذلك بنسبة (66.02 %) وهي أعلى نسبة ممثلة في الجدول أعلاه فقد أصبح التشجيع الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء لدى أغلبية أفراد العينة ذلك لأن الأساليب الأخرى تؤدي إلى اضطرابات في تصرفات الأبناء ما قد يدفع بهم إلى بؤرة الانحراف.

الجدول رقم (11): يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة وأسلوبهم المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		يقرأ و يكتب		أمي		المستوى التعليمي الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%26.92	42	%5.13	8	%8.33	13	%4.48	7	%3.85	6	%3.21	5	%1.92	3	الشدة
%66.03	103	%27.57	43	%21.15	33	%10.26	16	%5.77	9	%1.28	2	-	-	التشجيع
%7.05	11	%1.28	2	%3.21	5	%1.92	3	-	-	%0.64	1	-	-	الدلع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
%100	156	%33.98	53	%32.69	51	%16.66	26	%9.62	15	%5.13	8	%1.92	3	المجموع

من خلال تفحصنا لبيانات هذا الجدول يتضح لنا أن معظم أفراد العينة (الآباء) يتحدد مستواهم التعليمي بين الجامعي بنسبة (33.98%) والثانوي بنسبة (32.69%) والمتوسط بنسبة (16.66%)، أما باقي العينة فمنهم الابتدائي بـ (9.62%)، ويقرأ ويكتب بـ (5.13%)، وأمي بـ (1.92%).

وبمقارنة هذه النسب بالأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء يتضح أن أعلى نسبة سجلت هي (66.03%) حيث يرى من خلالها المبحوثين أن التشجيع هو الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء، فأسلوب التشجيع هو الأسلوب المتوازن لتلقين الأبناء الأسس والمبادئ والمعايير السلوكية بلطف ودفعهم برفق إلى إتباع السلوك المقبول اجتماعياً، عن طريق امتداح الأفعال والتصرفات المقبولة وحثهم على الاستمرار فيها، ونجد أن أعلى نسبة بالنسبة لهذه الفئة تمثلت في (27.57%) و (19.23%) وهم الآباء ذوي المستوى التعليمي جامعي و ثانوي، أما باقي النسب فقد تراوحت بين (10.25%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي متوسط ونسبة (5.77%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي ابتدائي، ونسبة (3.21%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب.

بينما نجد أن نسبة (26.92%) يرون أن الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء هو الشدة ذلك أن أسلوب الشدة يمثل النظام الأصلح لتقويم سلوك الأبناء لما فيه من صرامة تحافظ على هيبة الآباء، وقد تمثلت أعلى نسبة بالنسبة لهذه الفئة في (1.92%) من أصل ذات النسبة ممثلة في فئة ذوي المستوى التعليمي أمي، وتليها نسبة (1.28%) من أصل (5.13%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب ثم نسبة (3.85%) من أصل (9.62%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي ابتدائي أما نسبة (4.94%) من أصل (16.66%) فقد تمثلت في ذوي المستوى التعليمي متوسط ونسبة (10.26%) من أصل (32.69%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي ثانوي، وكأقل نسبة تمثلت في (5.13%) من أصل (33.98%).

في حين نجد أن نسبة (7.05%) يجدون أن أسلوب الدلع هو الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية في ضبط سلوك الأبناء ذلك أن توفير الحماية اللازمة للأبناء من خلال منحهم كل ما يحتاجونه وحمايتهم من كل ما يواجههم، يجعلهم يكتسبون شخصية قوية خالية من التناقضات التي قد تخلفها الأساليب الأخرى في أنفسهم، فهذا الأسلوب يمكنهم من أداء الأدوار المتوقعة منهم مع الآخرين بشكل ايجابي ويمنعهم من ارتكاب الأخطاء والوقوع في الانحراف ،وقد تمثلت أعلى نسبة في (3.21%) من أصل (32.69%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي ثانوي، وتليها نسبة (1.92%) من أصل (16.66%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي متوسط، ثم نسبة (1.28%) من أصل (33.98%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي جامعي، ونسبة (0.64%) من أصل (5.13%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب أن الأسلوب الأفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء هو أسلوب التشجيع بدليل أنه حاز على التصنيف الأول بنسبة (66.03%) بالمقابل سجلت هذه النسبة بنسب أكبر لدى فئتي ذوي المستوى التعليمي متوسط وثانوي وجامعي، وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي والأسلوب المفضل في تربية الأبناء، بمعنى أنه كلما كان المستوى التعليمي للآباء مرتفعاً زاد ميلهم نحو استخدام أسلوب التشجيع في تربية الأبناء.

الجدول رقم (12): يوضح أكثر الأمور التي يرى أفراد العينة أنها تستلزم تدخلهم فيها في تربية الأبناء

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أمور تربوية وأخلاقية	69	44.23%
أمور دراسية	24	15.38%
أمور تتعلق بزواج الأبناء	07	4.49%
أمور تتعلق بعمل الأبناء	04	2.56%
أمور تتعلق بسفر الأبناء إلى الخارج	03	1.93%
جميعها	49	31.41%
أخرى	-	-%
المجموع	156	100%

يبين هذا الجدول أكثر الأمور التي يرى المبحوثين أنها تستلزم وتستوجب تدخلهم في تربية أبنائهم على أساس أن تربية الأبناء مهمة مشتركة بين الزوج والزوجة معا (عودة للجدول رقم 09)، حيث نجد أن نسبة كبيرة من المبحوثين أفادوا أن أكثر الأمور التي تستلزم تدخلهم في تربية أبنائهم هي الأمور التربوية وأخلاقية بنسبة (44.23 %) وذلك لأن التربية الأخلاقية للأبناء تأتي في المقام الأول لأنها ضرورية لتوجيه وإرشاد وضبط ميولات وسلوكات الأبناء حتى تصونهم وتحميهم من الانزلاق في دائرة الانحراف، فهي عنوان كل بيت وأسرّة، فالأسرة التي يكون أبنائها ذوي أخلاق غير حميدة فإن الناس تشتم وتتهم البيت الذي رباهم ولم يحسن تربيتهم ويوجه أصعب الاتهام إلى الوالدين أو بالأحرى إلى رب الأسرة لأنه قد فشل في دوره التربوي ولم يستطع السيطرة على أبنائه.

في حين نجد أن نسبة (31.41 %) أفادوا أن جميع الأمور المذكورة أعلاه تستلزم تدخلهم في تربية وتوجيه أبنائهم، وذلك لأن تربية الأبناء مسؤولية مهمة وصعبة في الوقت ذاته لهذا يستوجب تدخل الآباء في كل كبيرة وصغيرة تمس جوانب حياة الأبناء لحمايتهم من مختلف العراقيل التي قد تعترضهم في حياتهم وتؤدي بهم إلى الانزلاق في بؤرة الانحراف، وتليها الأمور الدراسية بنسبة (15.38 %) حيث تحرص هذه الفئة على السيطرة والمتابعة والرقابة المستمرة للأبناء من خلال متابعتهم في المؤسسات التربوية التي يزاولون دراستهم بها والرقابة المستمرة لهم في مختلف الأطوار الدراسية، وتوفير مختلف الإمكانيات التي تساعدهم على الدراسة كتوفير الدروس الخصوصية، الحاسوب... فنجاح الأبناء في الدراسة يتيح لهم فرص تحقيق مستقبل واعد، بينما نجد نسبة تدخل الآباء في زواج الأبناء بلغت (4.49 %) وهذا ما يدل على أن سيطرة وفرض الآباء على أبنائهم الزواج من جهة معينة قد أصبحت من الماضي وأضحى الآباء يتركون لأبنائهم حرية اختيار شريك حياتهم في حدود المسموح به دينياً وأخلاقياً.

ثم تأتي نسبة (2.56 %) ونسبة (1.93 %) بالنسبة للأمور التي أفاد أفراد عينة الدراسة أنها تستلزم تدخلهم وفرض سيطرتهم فيها وهي أمور عمل الأبناء وسفرهم إلى الخارج، لأنه إذا كان العمل وخاصة للبنات في أماكن لا تليق بوضعيتها كامرأة فإنهم يتدخلون ويفرضون سيطرتهم، وكذا بالنسبة للسفر إلى الخارج فإن كان السفر لهدف علمي يتوقف على المستقبل الدراسي للأبناء فهذا مسموح به، أما إذا كان يتعلق بالهجرة فهنا يتدخل الآباء في فرض سيطرتهم على أبنائهم.

الجدول رقم (13): يوضح مدى وجود تمييز في تربية الولد عن البنت لدى أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	6.41%
الاختلاط	26	16.66%
التوجيه	13	8.34%
المعاملة	03	1.93%
أخرى	104	66.66%
لا	156	100%
المجموع		

تشير البيانات أعلاه أن نسبة (66.66%) من إجمالي عينة الدراسة قد حازت على التصنيف الأول وهم المفردات الذين لا يميزون في تربيتهم بين الولد والبنت وهو ما يدل على أن أكثر من نصف عينة الدراسة يعملون على تطبيق مبدأ المساواة بين الأبناء، وبالتالي المساواة حتى في الضبط والتوجيه لضمان تربية مثالية للأبناء. أما نسبة (33.34%) يفرقون ويميزون في تربيتهم للولد عن البنت وذلك في التوجيه في المرتبة الأولى بنسبة (16.66%) وهذا التمييز في التوجيه يكون على أساس الجنس، حيث أن لكل منهما أسلوب تنشئة خاص به فيوجهون البنات بطريقة تختلف عن توجيه الذكور. وهذا ما يدل على الاختلاف في درجة الضبط لدى البنت عن الولد، أما الذين تقدر نسبتهم بـ (8.34%) فيميزون في تربيتهم للولد عن البنت في المعاملة سواء من حيث تفضيل الذكور عن الإناث، أو من حيث تفضيل الإناث على الذكور، أو من حيث أشكال التفرقة بين الذكور على الإناث (الاحتياجات الأساسية لكل منهما، الإشباع العاطفي، شراء الهدايا...)، أو من حيث التفرقة في أساليب الثواب والعقاب... وهذا ما قد يؤثر سلباً على شخصية الأبناء وقد يؤدي بدوره إلى ظهور بعض السلوكيات الانحرافية من قبل الأبناء، كالمشاجرات والاعتداء على الإخوة نتيجة لعدم مساواة الآباء في طريقة ضبط تصرفات أبنائهم. في حين يأتي التمييز بين الولد والبنت في التربية بأمور أخرى بنسبة ضئيلة قدرت بنسبة (1.93%).

الجدول رقم (14): يوضح مدى حرص أفراد العينة على أن تكون سلوكياتهم قدوة لأبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	77	49.36%
أحيانا	70	44.87%
نادرا	09	5.77%
المجموع	156	100 %

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة (49.36%) تمثل أفراد عينة الدراسة الذين يحرصون على أن تكون "دائما" سلوكياتهم قدوة لأبنائهم، وذلك لما للقدوة من تأثير على سلوكيات الأبناء، فهي أكثر الوسائل التي تساعد الآباء في تربية أبنائهم وغرسهم للصفات المرغوبة لديهم في أبنائهم، فأفراد هذه الفئة يستغلون خاصية التقليد عند الأطفال حيث أنهم يقلدون الآباء في كل سلوكياتهم وتصرفاتهم، وكذا مظهرهم ويعتبرونهم مثلا أعلى يقتدون به ويتبعون أثره ويحذون حذوه. فباستغلالهم هذه الخاصية عند الأبناء فهم بذلك ينقلون الصفات الحميدة والسلوكيات المرغوب فيها عندهم إلى أبنائهم فتكون القدوة أكثر الوسائل ضبطا للسلوك.

في حين (44.87%) تمثل نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يحرصون على أن تكون سلوكياتهم قدوة لأبنائهم في "بعض الأحيان"، وذلك لإدراكهم أن لديهم بعض الطباع والتي هم غير راضين عنها أنفسهم وبالتالي لا يرغبون أن يكونوا فيها قدوة لأبنائهم.

أما نسبة (5.77%) من أفراد عينة الدراسة "نادرا" ما يحرصون على أن تكون سلوكياتهم قدوة لأبنائهم، وهذا راجع إلى كون هذه الفئة لا يفضلون أن يكون أبنائهم نسخة عنهم.

وما يمكن أن نستنتجه مما سبق أن نسبة (49.36%) تمثل أعلى نسبة أي ما يقارب نصف عينة الدراسة والذين أجابوا بـ "دائما" وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا

للضبط، حيث كلما كان سلوك الآباء منضبطا يكونون قدوة لأبنائهم في تصرفاتهم ما يجعل أبنائهم يحذون حذوهم لأنهم يشكلون مثالا أعلى لهم، وبالتالي تكون سلوكيات الأبناء أكثر انضباطا وأقل عرضة للانحراف.

الجدول رقم(15): يوضح مدى وجود لغة حوار ونقاش بين أفراد العينة وأبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	17.31%
مواضيع عامة	60	38.46%
الدراسة والمستقبل	09	5.77%
مواضيع عائلية	09	5.77%
شؤون العمل	13	8.33%
حول الصداقات	17	10.90%
لا شيء محدد	21	13.46%
لا	156	100 %
المجموع		

تبين نتائج الجدول أعلاه أن نسبة 86.54% من أفراد عينة الدراسة أفادوا بوجود لغة حوار ونقاش بينهم وبين أبنائهم وبنسب متفاوتة في المواضيع التالية: فنسبة (38.46%) من إجمالي عينة الدراسة يتحاورون ويتناقشون مع أبنائهم في الأمور المتعلقة بالدراسة خصوصا والمستقبل عموما أي التخصص والعمل والطموحات والمركز الاجتماعي،... وغيرها، يليها نسبة (17.31%) ممن يتحاورون ويتناقشون مع أبنائهم في المواضيع العامة، فهم لا يدخلون مع الأبناء في حوار ونقاش في أمور محددة، وهذا ما قد يكون حاجزا بينهم. أما نسبة (10.90%) فتمثل فئة من يتحاورون ويتناقشون مع أبنائهم في أمور غير محددة، وذلك حسب ما تمليه الظروف.

أما باقي النسب فهي طفيفة مقارنة بالنسب السابقة حيث تراوحت بين (8.33%) و (5.77%) ممن يتحاورون ويتناقشون مع أبنائهم حول أصدقائهم ونظرتهم إلى الصداقة وأمور من هذا القبيل، أو مواضيع عائلية، أو شؤون العمل في حين نجد أن نسبة (13.46%) لا يتحاورون أو يتناقشون مع أبنائهم، فعدم توافر حوار ونقاش بين الآباء والأبناء يترك الأبناء في مواجهة مع أنفسهم ما قد يدفع بهم إلى طريق الانحراف من جهة، بالإضافة إلى شعور الأبناء وخاصة المراهقين منهم بالإهمال الذي يدفعهم إلى التمرد والعصيان.

فلاحظ بذلك أن غالبية الآباء يهتمون بالتحاور والنقاش مع أبنائهم وهذا قد يعود ربما إلى المستوى التعليمي والثقافي لهذه الفئة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على رغبة الآباء في حصول أبنائهم على تربية أفضل، ما يزيد من فاعلية الضبط في تربية وتوجيه الأبناء نحو السلوكات المرغوبة في محيطهم الأسري والاجتماعي، وفي هذا الصدد يقول "مصطفى بوتفنوشت": إن الأب جد متحمس لتوفير أحسن ضمانات النجاح في الحياة المهنية والاجتماعية لابنه أو ابنته...بتعليمهم أحسن تعليم ممكن في أصغر سن ممكنة...ليمنح العناية من طرف ابنه في شيخوخته.....كما أن السلطة في إطار العلاقة أب/ابن في البنية العائلية المعاصرة تأخذ طابع أو شكل الحوار التربوي الذي لا يكون فيه مكان للصفع، والعصا، بل للتفاهم والنصيحة الأخلاقية....ويريد الأب بهذه الطريقة الانتقام من التربية التي تلقاها.¹

¹ - مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: أحمد دميري ، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1984، ص301

الجدول رقم(16): يوضح الأسلوب الذي يتبناه أفراد العينة عند عدم اتباع الأبناء لأوامرهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الحوار والنصح	60	38.46%
الحرمان من بعض المزايا	32	20.51%
التهديد	41	26.28%
الضرب	23	14.75%
أخرى	-	-%
المجموع	156	100 %

باستقراء النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة (38.46%) من أفراد عينة الدراسة يلجأون إلى أسلوب الحوار والنصح في ضبط السلوكيات الغير المرغوبة التي تصدر من أبنائهم.

في حين نجد نسبة (26.28%) يلجأون إلى إتباع أسلوب التهديد، والذي يعتبر الهدف من ورائه عدم تكرار التصرف السيئ مرة أخرى. كما أن أسلوب التهديد هو تنبيه وإنذار لاستخدام الضرب في حال معاودة تكرار التصرف اللامقبول.

غير أن هذا الأسلوب على الرغم مما قد يحققه من نتائج ايجابية في الردع في بعض الأحيان، إلا أن سلبياته أكثر من ايجابياته أي أن ضرره أكثر من نفعه، إذ أنه يؤثر سلباً على العلاقة بين الآباء والأبناء ويخلق فجوة بينهم، وذلك عند التكرار المستمر للتهديد من طرف الآباء، ينتج عنه لا مبالاة من جانب الأبناء حول ما يقوله أو يفعله الآباء فيكررون التصرف مرة أخرى دون الاكتراث بالعواقب، وهذا ما يدل على عدم احترام الأبناء لسلطة الأب في المنزل، السبب الذي قد يدفعهم إلى التمرد أو الانحراف. وهذا ما يؤكد على نسبية هذا الأسلوب في الضبط.

وتليه نسبة (20.51%) يلجأون إلى إتباع أسلوب الحرمان من بعض المزايا كالحرمان من المصروف اليومي أو مشاهدة بعض البرامج التلفزيونية المفضلة عند

الأبناء، حيث يلجأ أفراد العينة إلى استعمال هذا الأسلوب كبديل عن الضرب وكأسلوب راقى في الضبط والتعبير عن عدم الرضا عن سلوك غير مرغوب، بينما نجد نسبة (14.75%) يلجأون إلى الضرب كأسلوب للردع وضبط مختلف السلوكات المخالفة، ذلك لأنه الأسلوب الذي كان يتبعه معهم آبائهم أيضا فكان له أثره الإيجابي في ضبط سلوكياتهم، ولهذا فهو الأسلوب الأنسب في حال عدم إتباع أبنائهم لأوامرهم، غير أن هذا الاتجاه قد يؤدي إلى إتباع الأبناء لبعض السلوكات الغير مرغوبة أسريا واجتماعيا والتي تصبح بذلك السيطرة عليها من الأمور الصعبة. وما يمكن أن نستنتجه هو أن فئة أفراد العينة الذين أفادوا باستخدام أسلوب الحوار والنصح والتي تقدر بنسبة (38.46%) قد حازت على التصنيف الأول وهذا ما يعبر عن وجود رغبة في التفاهم وإبداء الرأي وإصلاح السلوك من طرف هذه الفئة، كما أن الحوار والنصح يفتح المجال لإرشاد الأبناء لاكتشاف أخطائهم وبالتالي إصلاحه، وهذا ما يزيد من فاعلية هذا الأسلوب في ضبط وإصلاح سلوك الأبناء.

الجدول رقم (17): يوضح كيف يكافئ أفراد العينة أبنائهم في حال حصولهم على علامات جيدة في الموسم الدراسي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تشجيعهم	84	53.84%
تأخذهم في نزهة	13	8.33%
تشتري لهم هدية	42	26.92%
لا شيء	15	9.61%
أخرى	02	1.30%
المجموع	156	100 %

تشير البيانات والنتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة (53.84%) يشجعون أبنائهم في حال حصولهم على علامات جيدة في الموسم الدراسي، وذلك من أجل تحفيزهم على المواصلة على المستوى الذي هم عليه وتحسين مستواهم أكثر فأكثر

فالتشجيع وسيلة ضبط فعالة، وعدمه يحبط من عزيمتهم في مواصلة تحقيق نتائج جيدة، السبب الذي قد يدفع بهم إلى الفشل ويؤدي بدوره إلى الانحراف.

في حين نجد أن نسبة (26.92%) يكافئون أبنائهم بشراء هدية لهم كتعبير لهم عن رضاهم بالنتائج التي أحرزوها في الموسم الدراسي، إلا أن هذا الأسلوب على الرغم من دوره الإيجابي في تحفيز وتشجيع الأبناء على مواصلة الجد والاجتهاد في الدراسة، إلا أنه غير كاف وحده دون المتابعة المستمرة والحضور الدائم للآباء في حياة أبنائهم وتشجيعهم، وذلك لأن شراء الهدايا وتوفير الإمكانيات اللازمة للدراسة كالحاسوب، الدروس الخصوصية، أدوات اللعب والترفيه... دون العناية بهم من الناحية النفسية كمنحهم الرعاية والحب والحنان والتقرب منهم وتوجيههم في سلوكياتهم قد يجعلهم ينفرون من الدراسة ويميلون منها، ما قد يؤدي إلى فشلهم ورسوبهم، لهذا نجد بعض الآباء يتساءلون: "وفرت لأبنائي كل الإمكانيات والمستلزمات المدرسية والترفيهية، فما الذي أدى بهم إلى الرسوب والانحراف"

بينما نجد أن نسبة (9.61%) لا يقومون بشيء كتعبير عن رضاهم بالنتائج التي أحرزها أبنائهم في الموسم الدراسي، وهذا مؤشر سلبي لأنه قد يحبط من عزيمة الأبناء ويفقد الثقة في أنفسهم مما يدفعهم إلى الانحراف في الدراسة، أما نسبة (8.33%) فيأخذون أبنائهم في نزهة كرد فعل كتعبير عن رضاهم عن النتائج الجيدة والمرضية التي أحرزها أبنائهم في الموسم الدراسي، مستغلين في ذلك حب أبنائهم تغيير الجو و السياحة، ومن جهة أخرى كأسلوب للتحفيز والضبط.

وكأقل نسبة (1.30%) يكافئون أبنائهم في حال حصولهم على علامات جيدة في الموسم الدراسي، بوسائل أخرى.

وعليه نلاحظ أن التشجيع قد حاز على التصنيف الأول لمانه من صدى وفاعلية في ضبط سلوك الأبناء، خلال مسارهم الدراسي.

الجدول رقم (18): يوضح مدى معاقبة أفراد العينة أبنائهم عند تأخرهم أو غيابهم عن المنزل:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم		
العتاب واللوم	14	8.97%
الصراخ وطلب عدم التكرار	49	31.41%
الخصام	40	25.64%
التهديد والترهيب	21	13.46%
الضرب	12	7.70%
لا	20	12.82%
المجموع	156	100 %

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يعاقبون أبنائهم عند التأخر أو الغياب عن المنزل وذلك بنسبة (87.18%) من إجمالي عينة الدراسة، إذ حازت على التصنيف الأول وهذا ما يدل على مدى حرص فئة الآباء على متابعة ومراقبة أبنائهم من جهة وعلى ارتفاع مستوى الضبط، وكذا ازدياد وتنامي الوعي لدى معظم أفراد عينة الدراسة بعدم فاعلية أسلوب الضرب والعنف كأسلوب من أساليب العقاب في ضبط سلوكيات أبنائهم، وإذا كانت أساليب أخرى بديلة لردع هذه السلوكيات الصادرة من الأبناء والغير مرغوب فيها بالمحيط الأسري، فهي تتراوح بين الصراخ وطلب عدم التكرار بالدرجة الأولى كأسلوب فعال للضبط من جهة وحماية الأبناء من جهة أخرى وذلك بنسبة (31.41%)، يليها الخصام بنسبة (25.64%)، ثم التهديد والترهيب بنسبة (13.46%)، والعتاب واللوم بأقل نسبة قدرت بـ (8.97%)، وآخر أسلوب يتم اللجوء إليه هو الضرب وذلك بنسبة (7.70%).

في حين نجد أن نسبة (12.82%) لا يعاقبون أبنائهم عند التأخر أو الغياب عن المنزل، وهذا ما يوحي بغياب سلطة الرقابة والضبط داخل الأسرة من خلال عدم متابعة الآباء لأبنائهم ومراقبة تصرفاتهم، السبب الذي قد يؤدي بالأبناء إلى الانجراف وراء رفقاء السوء والوقوع في فخ الانحراف.

الجدول رقم (19): يوضح مدى تدخل أفراد العينة في اختيار أصدقاء أبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	98	62.82%
لا	58	37.18%
المجموع	156	100 %

تشير البيانات أعلاه أن نسبة (62.82%) من أفراد عينة الدراسة يتدخلون في اختيار أصدقاء أبنائهم ويرجع سبب ذلك إلى رفضهم اختلاط أبنائهم بأبناء الحي الآخرين أو الغرباء، كما يفضلون أن لا تتعدى صداقاتهم حيز الدراسة، أما باقي العينة فلا يتدخلون في اختيار أصدقاء أبنائهم وذلك بنسبة (37.18%) تاركين الحرية التامة للأبناء في اختيار الأصدقاء المناسبين لهم، وذلك لتقنتهم في أبنائهم وأخلاقهم وشخصيتهم التي لا تتأثر بتصرفات الآخرين والتي تسمح لهم باختيار أحسن الأصدقاء.

وعليه نستنتج أن نسبة (62.82%) قد حازت على التصنيف الأول، وهذا ما يدل على ممارسة أفراد هذه الفئة من عينة الدراسة نوعاً من الرقابة والسيطرة على سلوكيات وتصرفات أبنائهم لمنعهم من الدخول في بؤرة الانحراف، في حين أن باقي أفراد عينة الدراسة لا يتدخلون في اختيار أصدقاء أبنائهم، أي عدم وجود رقابة ومتابعة لسلوكيات الأبناء، وهذا يعد مؤشراً سلبياً قد ينعكس على شخصية الأبناء ما قد يؤدي إلى احتمال الوقوع في الخطأ والمؤدي بطبيعة الأمر إلى الانحراف.

الجدول رقم (20): يوضح كيفية توجيه أفراد العينة لأبنائهم في قضاء أوقات فراغهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
مشاهدة التلفاز	31	19.87%
المطالعة	59	37.82%
اللعب في الحي	23	14.75%
الذهاب إلى دور الشباب	26	16.66%
أخرى	17	10.90%
المجموع	156	100%

يشير الجدول أعلاه إلى أن أغلبية أفراد عينة الدراسة بنسبة (37.82%) يوجهون أبنائهم في قضاء أوقات فراغهم في المطالعة سواء في قراءة الكتب أو في المواقع العلمية على الإنترنت لإثراء وتنمية قدراتهم الفكرية والعقلية، أما نسبة (19.87%) فيوجهون أبنائهم في قضاء أوقات فراغهم في مشاهدة التلفاز بدل الخروج إلى الشارع، والذي قد يكون في رأيهم وكرا لإنتاج مختلف أنواع الانحراف. وكذا لما في التلفاز من برامج هادفة ومفيدة للأبناء تساعد الآباء في تربية أبنائهم من جهة، ولترفيه الأبناء عن أنفسهم من جهة أخرى، وهذا طبعا مع مراقبة ما يشاهدونه. وفي حين نجد أن نسبة الذين يوجهون أبنائهم في أوقات فراغهم إلى الذهاب إلى دور الشباب تقدر بـ (16.66%) لما في هذه الدور من نشاطات مختلفة ذات فائدة لأبنائهم من جهة، وحماية لهم من اللجوء أو الذهاب وقضاء أوقات فراغهم في أمور قد تعود عليهم وعلى سلوكياتهم بالسلب، وتتمثل مختلف هذه الأنشطة في دورات رياضية ودروس تقوية، تعليم وتدريب على استعمال الحاسوب ...

فيما نجد بعض أفراد العينة يوجهون أبنائهم في قضاء أوقات فراغهم في اللعب في الحي وهذا بنسبة (14.75%) وهذا راجع إلى تدني المستوى الثقافي والتعليمي لهذه الفئة من جهة أو تدني المستوى الاقتصادي الذي يمنعهم من توفير أبسط

وسائل الترفيه لأبنائهم ليقضوا أوقات فراغهم، السبب الذي يزيد من قوة تأثير الشارع ومجموعة الرفاق علي سلوكهم وأخلاق أبنائهم ويدفعهم إلى الانحراف. في حين نجد نسبة (10.90%) يوجهون أبنائهم في قضاء أوقات فراغهم في أمور أخرى كالذهاب لزيارة الأقارب، أو المساعدة في الأعمال المنزلية، أو اللعب داخل المنزل.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب أن توجيه الأبناء في قضاء أوقات فراغهم في المطالعة له أثره الايجابي سواء على الآباء أو الأبناء، حيث يساعد بطريقة غير مباشرة على زيادة درجة انضباط الأبناء في سلوكياتهم من جهة، كما أن توجيه الأبناء إلى المطالعة تعود عليهم بالفائدة في مختلف النواحي الأخلاقية والفكرية وغيرها...من جهة أخرى.

الجدول رقم (21): يوضح مدى تدخل أفراد العينة في اختيار القنوات والبرامج التي يشاهدها الأبناء

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمالات	
13.46%	21	رسوم متحركة	نعم
19.87%	31	برامج ثقافية وتربوية	
14.10%	22	أفلام هادفة وبرامج دينية	
10.90%	17	برامج ترفيهية	
41.67%	65		لا
100 %	156		المجموع

نستنتج من خلال الجدول أن نسبة (58.33%) يهتمون بالتدخل في اختيار البرامج والقنوات التي يشاهدها أبنائهم، حيث يمارسون سيطرتهم في الضبط من خلال تحديد نوع البرامج والقنوات التي يشاهدها الأبناء، وذلك من أجل أن يكون هناك نوع من التوافق بين ما يحرص الآباء عليه في تربية الأبناء والقنوات والبرامج التلفزيونية وتتراوح البرامج التي يختارونها لأبنائهم بين البرامج الثقافية

والتربوية بأعلى نسبة تقدر بـ: (19.87%)، وتليها نسبة (14.10%) ممثلة في الأفلام الهادفة والبرامج الدينية، ثم رسوم متحركة بنسبة (13.46%)، ونسبة (10.90%) برامج ترفيهية.

في حين نجد نسبة (41.67%) لا يتدخلون بتاتا في اختيار برامج القنوات التي يشاهدها أبنائهم تاركين بذلك الحرية المطلقة لأبنائهم في مشاهدة ما يرغبون من برامج وقنوات، وهذا يعد مؤشرا سلبيا يدل على عدم فرض هذه الفئة سيطرتهم في مراقبة ومتابعة خيارات أبنائهم فيما يشاهدون من برامج، خاصة وأن العالم يشهد تقدما وانفتاحا كبيرا في مجال وسائل الإعلام، وخاصة الفضائيات المختلفة والتي يبت بعضها برامج تمس بالأخلاق وتزرع أفكارا لا تتماشى مع التربية السليمة التي يسعى الآباء إلى أن ينشأ عليها الأبناء، فعدم وجود رقابة على البرامج التي يشاهدها الأبناء يجعلهم يقلدون ما يشاهدونه ويحملون سموما فكرية تؤثر على أخلاقهم وشخصيتهم، فيعيش الأبناء في تناقض بين ما يحرص الآباء على أن يتابعوه بما يعود عليهم بالمنفعة من تربية فاضلة وأخلاق حميدة وما تقدمه تلك القنوات الفضائية من انفتاح وأفكار هدامة، كل هذا يؤثر على سلوكيات الأبناء في المستقبل ويجعل مستوى الضبط داخل الأسرة ضعيفا.

وعليه نستنتج أن فئة أفراد العينة الذين أفادوا بأنهم يتدخلون في اختيار القنوات والبرامج التي يشاهدها أبنائهم قد حازت على الترتيب الأول وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحرص الدائم لهذه الفئة من خلال المراقبة والمتابعة الدائمة والمستمرة لأبنائهم والتي تهدف إلى تحقيق التربية المثالية وتكوين جيل من الأبناء يتمتعون بأخلاق عالية، وفي الوقت ذاته تحقيق الهدف المنشود وهو ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية.

III-تفريغ البيانات المتعلقة بمدى كون الدين أكثر الوسائل فاعلية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وتحليلها:

الجدول رقم(22): مدى حرص أفراد عينة الدراسة على غرس تعاليم الدين الإسلامي في الأبناء

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	154	% 98.72
لا	02	% 1.28
المجموع	156	% 100

يتضح من خلال الجدول أن نسبة(98.72%) من أفراد عينة الدراسة أفادوا أنهم يحرصون على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائهم، أما باقي أفراد عينة الدراسة فقد أفادوا أنهم لا يحرصون على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائهم وذلك بنسبة تقدر بـ (1.28%).

وما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب أن الفئة التي تحرص على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائهم والمقدرة بـ (98.72%) من أفراد عينة الدراسة قد حازت على التصنيف الأول، فأفراد هذه الفئة يسعون دائما إلى إتباع أفضل السبل وأنجعها للوصول للغاية المنشودة في تربية أبنائهم والسيطرة على سلوكياتهم وذلك بحرصهم على التربية الإسلامية للأطفال منذ نعومة أظفارهم، لقناعتهم الكبيرة في أن خير الوسائل لاستقامة السلوك والأخلاق هي التربية القائمة على العقيدة الدينية الصحيحة فهي تقوم الأبناء وتعودهم الأفعال الحميدة وتدفعهم للسعي في طلب الفضائل. وبهذا يلتزم الأبناء بأخلاق الإسلام ومبادئه ويكتسبون القيم والميزات الحميدة فتكون لهم ضبطا يغير سلوكهم دائما نحو الأفضل، فيعتادون أن لا يفكروا إلا فيما هو نافع لهم ولمجتمعهم فيصبح حب الامتثال للضوابط أصيلا في أنفسهم، مما يكسبهم الاتزان في سلوكياتهم فيكون لهم ضبطا ذاتيا قويا، كما أن الالتزام بطاعة الله تعالى وإرضائه، واحترام الوالدين يشكلان ضبطا فعالا يحميهم ويصونهم من كل أنواع الانحراف.

الجدول رقم(23): يوضح الطريقة التي يلقن بها أفراد العينة تعاليم الدين الإسلامي لأبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
القدوة	20	12.82%
أخذهم إلى الكتاب في سن مبكرة	15	9.61%
الحرص على مرافقتك للمسجد	8	5.13%
الوعظ والإرشاد من خلال الدروس الدينية في المنزل	3	1.93%
جميعها	110	70.51%
أخرى	-	-
المجموع	156	100 %

ان مايمكن ملاحظته من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة (70.51%) وهي تمثل أعلى نسبة، ممثلة في الفئة التي تعمل على تلقين تعاليم الدين الإسلامي بـ (جميعها) أي بجميع الطرق المذكورة أعلاه، وهذا ما يدل دلالة واضحة على قوة وأثر الدين الاسلامي في حياتهم ودوره الايجابي في ضبط سلوكيات الأبناء لدى هذه الفئة، وعليه فإذا كان وجود القدوة مهما جدا في تربية الأبناء ذلك لأنها من أكثر الوسائل تأثيرا في سلوك الأبناء، كما أن أخذهم للكتاب لحفظ القرآن الكريم كذلك له أهمية كبيرة كونه يمكن الطفل من النطق الصحيح وينمي ذكائه وقدرته على الاستيعاب، أما الحرص على المرافقة للمسجد فيغرس في الأبناء روح الالتزام و المحافظة على المواعيد وتقديس واحترام الوقت مع تدعيم ذلك بالوعظ والإرشاد بالدروس الدينية في المنزل.

أما نسبة (12.82%) فهي تمثل الفئة التي تلقن تعاليم الدين الإسلامي للأبناء عن طريق القدوة، فهذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا لاكتساب الأبناء السلوكيات والصفات الحسنة والحميدة، وأيضا لما لها من تأثير قوي على شخصية الطفل وما يدل على أهميتها أيضا وجود تلك الغريزة الفطرية في الإنسان وخاصة عند الأطفال والتي

تدفعهم نحو التقليد والمحاكاة، فهم أكثر تأثراً بالقذوة إذ يقلدون كل ما يفعله الآباء سواء فيما يخص سلوكهم وتصرفاتهم أو في مظهرهم تقليداً صحيحاً.

ثم تليها نسبة (9.61 %) وهي تمثل الفئة من عينة الدراسة التي اختارت تلقين تعاليم الدين الإسلامي لأبنائها عن طريق أخذهم إلى الكتاب في سن مبكرة، وهذا ما يجعل الأبناء يحترمون ما جاء في كتاب الله عز وجل ويشعرون بقدسيته ويلتزمون بأوامره، كما يتعودون على النطق الصحيح وحسن الاستماع. وهذا ما يخلق فيهم ضبطاً ذاتياً يحميهم ويردعهم في الوقت ذاته من الانحراف.

وتأتي نسبة (5.13 %) ممثلة في فئة أفراد عينة الدراسة الذين يلقنون تعاليم الدين الإسلامي لأبنائهم عن طريق الحرص على المرافقة إلى المسجد، أما نسبة (1.93 %) فتتمثل فئة عينة الدراسة التي اختارت الوعظ والإرشاد من خلال الدروس الدينية في المنزل لما فيها من تزويد الأبناء بما هو مرغوب فيه من سلوك وتحفيزهم على الالتزام به والابتعاد عما سواه، فعن طريق هذه الدروس يغرس الآباء في أبنائهم حب المثل العليا والأخلاق الكريمة التي يدعو إليها الإسلام.

الجدول رقم (24): يوضح مدى فرض أفراد العينة على أبنائهم القيام بالواجبات

الدينية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	97	62.18%
أحياناً	52	33.33%
مطلقاً	07	04.49%
المجموع	156	100 %

باستقراء النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد أن نسبة (62.18 %) ممن أجابوا بـ (دائماً) يفرضون على أبنائهم القيام بالواجبات الدينية (كطاعة الوالدين، رعاية المريض، إكرام الضيف، الحفاظ على حقوق الجار...) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحرص الشديد لهذه الفئة على مراقبة تصرفات أبنائهم عن كثب، لما في

تعاليم الدين الإسلامي من ضبط لسلوك الأبناء، فالحفاظ على القيام بالواجبات الدينية والمداومة عليها يؤدي للاستقامة في التصرفات.

في حين أن نسبة (33.33%) أفادوا بأنهم يفرضون على أبنائهم القيام بالواجبات الدينية (أحياناً)، فهم يجعلون من أنفسهم قدوة لأبنائهم وبالتالي نجد الأبناء يقومون بالواجبات الدينية دون تدخل من آبائهم في أغلب الأوقات ولكن عندما يلاحظ الآباء تهاون الأبناء في ذلك يتدخلون ويفرضون عليهم القيام بواجباتهم.

بينما نسبة (4.49%) لا يفرضون على أبنائهم القيام بالواجبات الدينية مطلقاً، وهذا نوع من أنواع اللامبالاة فهم يتركون الحرية للأبناء الذين قد يتهاونون بواجباتهم الدينية، مما قد يؤثر في سلوكهم.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن أعلى نسبة هي (62.18%) وقد حازت على الترتيب الأول، وهذا ما يدل على الحرص الشديد لأفراد هذه الفئة على متابعة ومراقبة أبنائهم من خلال ما يفرضونه عليهم في القيام بالواجبات الدينية والالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهذا راجع لصرامة الآباء وسيطرتهم وشدة مراقبتهم لتصرفات أبنائهم، وهذا يبين ما للتربية الدينية من أثر في نفوس وحياة هذه الفئة، فهي تمثل لهم ضرورة حتمية لحفظ أبنائهم من شتى مظاهر الانحلال الخلقي والفساد الاجتماعي، وهذا ما يشير إشارة واضحة على ضبط الآباء لتصرفات أبنائهم من خلال حرصهم الدائم على قيام أبنائهم بالواجبات الدينية.

الجدول رقم (25): يوضح رد فعل أفراد العينة في حال تهاون أحد الأبناء في أداء فرائضه الدينية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تنصحه	83	53.21%
تؤنبه	58	37.18%
تضربه	15	9.61%
أخرى	–	–
المجموع	156	100 %

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يتجهون إلى استخدام أسلوب النصيحة كرد فعل على تهاون أبنائهم في أداء فرائضهم الدينية، وذلك بنسبة (53.21%) من إجمالي عدد أفراد العينة ويرجع ذلك لكون النصيحة هي الأسلوب الأكثر فاعلية في ضبط سلوكيات الأبناء من جهة، ولأن ديننا الحنيف هو دين النصيحة فالأباء من خلال النصيحة التي يقدمونها لأبنائهم يساعدونهم على تدارك أخطائهم وإصلاحها وهذا ما يحميهم من خطر الوقوع في بؤرة الانحراف.

بينما نجد أن نسبة (37.18%) يلجأون إلى أسلوب التأنيب كرد فعل على تهاون أبنائهم في أداء فرائضهم الدينية، وهو أسلوب يأتي كبديل عن أسلوب الضرب وكرد فعل طبيعي عن عدم الرضا الشديد للسلوك المخالف من طرف الأبناء، في حين تلجأ نسبة (9.61%) من إجمالي أفراد العينة إلى الضرب، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بنسبة (90.39%) والتي تتراوح بين النصيحة والتأنيب، وهذا ما يدل دائماً على ازدياد الوعي بعدم فاعلية الضرب والعنف كأسلوب للسيطرة في مواجهة السلوكيات الغير المرغوبة. وضرورة إتباع الأساليب الملائمة والتي تحقق فاعلية أكثر في السيطرة على مختلف سلوكيات الأبناء الغير مرغوبة في الأسرة.

الجدول رقم (26): يوضح مدى اصطحاب أفراد العينة لأبنائهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم		
دائما	30	19.23%
أحيانا	62	39.74%
نادرا	04	2.57%
لا	60	38.46%
المجموع	156	100 %

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثلت في (61.54%) ممثلة بأفراد عينة الدراسة الذين أفادوا أنهم "نعم" يصطحبون أبنائهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها، حيث نجد أن نسبة (19.23%) منهم أفادوا أنهم يصطحبون أبنائهم معهم إلى المسجد "دائما" ذلك أن اصطحاب الأبناء إلى المسجد لأداء الصلوات فيه تأثير كبير على الأبناء من حيث تربيتهم، إذ أنه يغرس فيهم حب التنظيم والمحافظة على المواعيد، وكذا التفاني في تطبيق تعاليم الدين وجعل صلاة الجماعة من الثوابت التي يجب المحافظة عليها.

في حين نجد أن نسبة الذين أفادوا بـ "أحيانا" فقد بلغت نسبتهم (39.74%) وهذا راجع إلى غياب بعض الآباء عن المنزل في أوقات الصلاة نتيجة لظروف عملهم ما يحول دون التقائهم مع أبنائهم في التوقيت نفسه، أو العكس عند ما يكون الأبناء ملتزمين بالدراسة أو غيرها، وبالتالي يبقى اصطحاب الأبناء إلى المسجد متعلقا بظروف كلا الطرفين (الآباء والأبناء).

وأقل نسبة متعلقة بفئة الذين أفادوا بأنهم "نادرا" ما يصطحبون أبنائهم معهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها وذلك بنسبة (2.57%).

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب هو مدى حرص الآباء على جعل أبنائهم يلتزمون بالمحافظة على أداء فريضة الصلاة في المسجد وفي أوقاتها بدليل أن إجمالي

نسبة من أفادوا بـ "دائماً" و "أحياناً" على أنهم يصطحبون أبنائهم معهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها بلغت (58.97%).

في حين نجد أن نسبة (38.46%) لا يصطحبون أبنائهم معهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها وتتعدد الأسباب والأعذار التي تحول عن اصطحابهم لأبنائهم معهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها (صغر سن الأبناء أبنائي فتيات فقط، ليس لدي أبناء، ليس هناك سبب...)، وهم في معظم الحالات ليسوا ملتزمين بصلاة الجماعة، وبذلك فهم لا يمثلون قدوة لأبنائهم وهذا ما قد يؤثر على مستوى الضبط لديهم، ذلك لأن القدوة من أهم الوسائل التي تساعد على ضبط سلوك الأبناء (عودة للجدول رقم 23).

الجدول رقم (27): يوضح مدى فرض أفراد العينة على بناتهم ارتداء الحجاب

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	69	44.23%
الدين يفرض ذلك	13	08.33%
الحجاب سترة للبت	-	-
لان مثيلاتها ارتدينه	74	47.44%
لا	156	100 %
المجموع		

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة تمثلت في (52.56%) من إجمالي عينة الدراسة حيث أفادوا أنهم "نعم" يفرضون على بناتهم ارتداء الحجاب ويعود السبب إلى أن الدين يفرض ذلك بنسبة (44.23%)، في حين يرجع باقي أفراد عينة الدراسة سبب فرض ارتداء الحجاب على بناتهم إلى أن الحجاب سترة للبت وذلك بنسبة (08.33%). والملاحظ أن نسبة (44.23%) تتمركز في الترتيب الأول ذلك لأن الفتاة التي تنشأ في ظل محيط أسري ضوابطه الأولى تتركز وتقوم على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف شيء طبيعي أن يكون فيه الحجاب مظهراً من مظاهر الضوابط الدينية بالإضافة إلى كونه يمثل هوية المرأة المسلمة الملتزمة، ورمزا من رموز الاحتشام.

بينما نجد أن نسبة (47.44%) لا يفرضون على بناتهم ارتداء الحجاب تاركين بذلك الحرية المطلقة للبنات في اختيار ارتداء الحجاب من عدمه، فارتداء الحجاب يجب أن يكون عن اقتناع تام بضرورة ارتدائه من طرف البنات، ذلك أن فرض الحجاب عليها دون قناعتها يجعلها ترتديه وهي رافضة له في قرارة نفسها، وبالتالي لا تعطيه حقه من حيث الاحتشام وربما تنتقم من أسرتها التي فرضته عليها بتصرفات تتنافى مع ما غرسوه فيها من قيم أخلاقية وتربوية، لذا يحاول الآباء إقناع بناتهم بارتداء الحجاب تدريجياً حتى يكون ضابطاً حقيقياً لهن.

غير أن هذا الاتجاه يعبر عن قيمة سلبية ترمز إلى الابتعاد عن التربية الدينية فديننا الحنيف يفرض على المرأة المسلمة ارتداء الحجاب، ذلك لأن الفتاة عندما تتشأ على اللباس الشرعي فإنها تتعود على الاحتشام ويترسخ في ذهنها أن هناك ضوابط ذاتية، وأخلاقية ودينية يجب الانصياع لها وبالتالي هناك شيء ينظم حياتها ويجعلها مميزة عن غيرها كفتاة مسلمة ملتزمة.

الجدول رقم(28): يوضح مدى سماح أفراد العينة لبناتهم بالخروج لوحدهن

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
لا	09	5.77%
الدين لا يسمح بذلك	07	4.49%
يخالف العادات والتقاليد	33	21.15%
الخوف عليها	34	21.80%
جميعها	03	1.92%
أخرى	70	44.87%
نعم	156	100%
المجموع		

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة (55.13%) يمارسون سيطرة على بناتهم وذلك بعدم السماح لهن بالخروج لوحدهن، وتتعدد الأسباب في ذلك، حيث أن نسبة (21,80%) كأعلى نسبة لا تسمح لبناتها بالخروج لوحدهن بسبب (جميعها) أي لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، فهي تعتقد أن الدين لا يسمح بذلك إن لم يكن هناك سبب ضروري لخروجها، فالدين الإسلامي لا يمنع خروج البنت ولكنه يضع شروطاً لذلك، من احتشام الفتاة وخروجها من أجل هدف معين مثل طلب العلم أو لقضاء حاجة ماسة وغير ذلك...

وحتى عادات وتقاليد هذه الفئة لا تسمح للبنت أن تخرج لوحدها كون ذلك قد يחדش سمعتها، فوجود فرد من أفراد الأسرة من الذكور معها يحميها مما قد يلحقها من أذى عند الخروج لوحدها.

أما نسبة (21,15%) فهي تمثل فئة عينة الدراسة التي أفادت أنها لا تسمح للبنت بالخروج لوحدها بسبب (الخوف عليها) مما قد تلاقيه خارج المنزل من مضايقات أو اعتداءات أو تحرشات من قبل المنحرفين.

في حين نجد أن نسبة (5.77%) من عينة الدراسة، يرجعون عدم السماح للبنت بالخروج لوحدها إلى أن (الدين لا يسمح بذلك) وذلك لقناعتهم الراسخة بأن الدين

الإسلامي يسعى للحفاظ على الفتاة المسلمة وحمايتها من كل ما قد يتسبب لها في الأذى أو يؤثر على أخلاقها.

بينما نسبة (4.49%) من عينة الدراسة فترجع سبب عدم السماح للبنت بالخروج لوحدها إلى كون ذلك (يخالف العادات والتقاليد)، فعادات وتقاليد الأسرة تمنع ذلك فالبنت لا تخرج إلا بمرافقة فرد من أفراد الأسرة لها، فهم بذلك يجعلون البنت أسيرة هذه العادات والتقاليد ويفرضون عليها سيطرة وضبطا يجعلها تعيش في حدود يمنع أن تخالفها أو تتخطاها.

في حين نجد أن نسبة (44.87%) يسمحون للبنت بالخروج لوحدها ذلك لأن مكانة المرأة قد تغيرت اليوم وأصبحت تشغل وظائف عديدة في المجتمع، ومع ارتفاع مستواها التعليمي أضحت خروجها لوحدها ومشاركتها في مختلف المجالات والنشاطات الاجتماعية أمرا طبيعيا، وبغض النظر عن كل هذا فما دامت البنت قد ترعرعت في جو مليء بالقيم الدينية والأخلاقية واكتسبت شخصية قوية تشكل حصنا يحميها من شتى أشكال الانحراف فمالمانع من خروجها لوحدها.

إن ما يمكن استنتاجه من هذه النسب أن أعلى نسبة ممثلة في من لا يسمحون لبناتهم بالخروج لوحدهن والدليل على ذلك أنهم أفادوا بـ "لا" بنسبة (55.13%) بسبب (جميعها) و(الخوف عليها) كأعلى النسب والتي تقدر بـ (21.80%) و(21.15%) وهذا ما يعكس مدى حرص معظم أفراد العينة (الآباء) على حماية بناتهم وتخوفهم من كل ما قد يكون سببا يؤدي إلى انحرافهم عن المعايير الاجتماعية سواء كان الدين، العادات، التقاليد، القيم...

الجدول رقم(29): يوضح رأي أفراد العينة في أثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي على أبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ينظم حياتهم	09	5.77%
التحلي بالأخلاق الحميدة	18	11.54%
حمايتهم من الانحراف	15	9.62%
جميعها	114	73.07%
أخرى	—	—
المجموع	156	100 %

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكثر من نصف عينة الدراسة أفادوا بأن "جميع" الأمور المذكورة أعلاه تمثل أثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي على الأبناء وذلك بنسبة (73.07%)، فالالتزام بتعاليم الدين الإسلامي يعود على تربية الأبناء واستقامة سلوكهم بالفائدة الكبيرة، فالتوجيه السليم يساعد الأبناء على تكوين مفاهيمهم تكويناً واضحاً ومنظماً، كما أن غرس المثل الإسلامية عن طريق القدوة الحسنة يحميهم من الانحرافات، فتعاليم ديننا الحنيف لم تترك صغيرة ولا كبيرة فيما يخص تربية الأطفال وتنظيم حياتهم، فهي تعلم الطفل آداب السلوك، وتعوده الهمة، وآداب الحديث والاستماع.

أما نسبة (11.54%) أفادوا بأن أثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي على الأبناء يكمن في كونه يجعلهم يتحلون بالأخلاق الحميدة، ذلك لأنهم نشئوا على القيم الدينية السمحة التي تحفظهم من الانحلال الأخلاقي والاجتماعي، ثم تأتي نسبة (9.62%) ممثلة في فئة الذين أفادوا بأن أثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي في حمايتهم من الانحراف، ذلك لأن التربية الدينية هي القنديل الذي ينير حياة الأبناء وهي في نفس الوقت رادع وضابط وموجه مهم للأبناء، أما نسبة (5.77%) فقد أفادوا بأن أثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي على الأبناء يتمثل في تنظيم حياتهم، فهذه الفئة تلتزم

بالدين كمنهج ترتثيه صحيحا في تنظيم حياة أبنائها خاصة على أثر بروز روح التغيرات وروح التقدم والتطور في العقود الأخيرة.

وما يمكن أن نستنتج هو أن نسبة (73.07%) قد احتلت الصدارة ما يعكس قوة وفاعلية الدين وأثره كوسيلة ناجعة للتربية ولضبط سلوك الأبناء، والسيطرة على تصرفاتهم بالإضافة إلى تقوية شخصيتهم.

IV- تفريغ البيانات المتعلقة بمدى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية وتحليلها:

الجدول رقم(30): يوضح مدى تمسك أفراد العينة بعادات وتقاليد الأسرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	135	86.54%
لا	21	13.46%
المجموع	156	100 %

يتضح من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لازالوا متمسكين بعادات وتقاليد الأسرة وذلك بنسبة (86.54%)، وهذا ما يدل على التمسك بروح الجماعة والإخلاص لها والامتثال لمعاييرها، خاصة وأن معظم عادات وتقاليد الأسرة الجزائرية نجدها إما مستمدة من الدين الإسلامي، أو على الأقل غير منافية لتعاليمه فاحترام كبير السن في الأسرة، والتجمع عند العائلة الكبيرة في الأعياد والمواسم، والتضامن مع أهل في السراء والضراء ... كلها تقاليد تحت على روح الجماعة وتكرس الاتحاد، فهذه التقاليد يحرص الآباء على نقلها لأبنائهم حتى تكون ضابطة لهم في تصرفاتهم وتجعلهم متضامنين فيما بينهم ويفتخرون بانتمائهم إلى هذه الأسرة، فهم يعتبرون التخلي عنها يدعو إلى الاستهزاء منهم أو نبذهم من الأقارب والمجتمع، وبالتالي ينقلونها لأبنائهم وهكذا تنتقل من هذا الجيل إلى الجيل القادم.

بينما نجد نسبة (13.46%) من أفراد عينة الدراسة غير متمسكين بعادات وتقاليد الأسرة، فهذه الفئة ترفض العادات والتقاليد ذلك أن التمسك بها ما هو إلا نوع من التخلف. كما أن التمسك بكل ما هو تقليدي يتصادم مع تربية الأبناء على النهج الحديث ما ينتج عنه تمرد الأبناء على الآباء، وقد يؤثر ذلك على سلوكيات الأبناء مما يدفعهم إلى الانحراف، وهذا ما يدل على أن هذه الفئة تحب التجديد والتحديث والخروج من بوتقة الماضي والسعي نحو المستقبل.

الجدول رقم (31): يوضح مدى حرص أفراد العينة على تلقين عادات وتقاليد الأسرة لأبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	42	26.93%
بدرجة متوسطة	93	59.61%
بدرجة ضعيفة	21	13.46%
المجموع	156	100 %

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة (59.61%) يحرصون على تلقين أبنائهم عادات وتقاليد الأسرة "بدرجة متوسطة"، ذلك أن بعض العادات والتقاليد أصبحت لا تتماشى مع ما يحصل من تغيرات مختلفة في المجتمع من جهة، ولأن هناك بعض العادات والتقاليد المنافية والمخالفة لتعاليم الدين الإسلامي.

في حين أن نسبة (26.93%) من أفراد عينة الدراسة يحرصون على تلقين أبنائهم عادات وتقاليد الأسرة "بدرجة كبيرة"، وذلك لأنها تمثل موروثة ثقافياً يستحق الفخر والاعتزاز به من جهة، وعصبا هاما للتأثير في سلوكيات الأبناء وضبطها وتوجيهها من جهة أخرى.

أما نسبة (13.46%) من أفراد عينة الدراسة فيحرصون على تلقين أبنائهم عادات وتقاليد الأسرة "بدرجة ضعيفة" إن لم نقل منعدمة، على اعتبار أننا في

عصر العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي ولا مكان للعادات والتقاليد إلا بنسبة ضئيلة جدا. وهي تلك التي لا تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي وما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النسب أن تلقين العادات والتقاليد للأبناء في الأسرة الجزائرية "بدرجة متوسطة" بنسبة (59.61%) قد حازت على التصنيف الأول، وهذا ما يدل على انخفاض درجة فاعلية العادات والتقاليد بدرجة متوسطة الأمر الذي يدل على أن العادات والتقاليد لم تعد بنفس الدرجة من الفاعلية التي كانت عليها في السابق في ضبط وتوجيه سلوك الأبناء.

الجدول رقم (32): يوضح رد فعل أفراد عينة الدراسة عند مخالفة أحد الأبناء عادات وتقاليد الأسرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
النصح	76	48.71%
التوعية	63	40.39%
أخرى	17	10.90%
المجموع	156	100 %

الملاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يستخدمون أساليب مختلفة كرد فعل في حال خالف أحد أبنائهم عادات وتقاليد الأسرة وبنسب مختلفة حيث قدرت نسبة الذين يستخدمون أسلوب النصح بـ (48.71%) وهي تمثل أعلى نسبة من عينة الدراسة، لما في هذا الأسلوب من فائدة تعود على الأبناء في بناء شخصيتهم، فالأبناء يستفيدون من نصح آبائهم وتوجيههم لهم وذلك لما يتمتع به الآباء من تجربة في الحياة، والرؤية الصائبة للأمور. بينما قدرت نسبة الذين يستخدمون أسلوب التوعية بـ (40.39%) فالآباء عندما يرون أبنائهم يخطئون أو يتبنون أفكارا غير سوية حينها يملئ عليهم الواجب حق التنوير وتوضيح الأمور لأبنائهم، ولا يكون ذلك إلا بتوعيتهم وإيضاح الخطأ لهم من الصواب.

في حين يذهب نسبة (10.90%) وهي أقل نسبة في عينة الدراسة إلى استخدام أساليب أخرى كالتهديد، اللوم، الخصام ... وهذه أساليب تبقى من اجتهادات الآباء ومعرفتهم الدقيقة بما يؤثر على أبنائهم ويرجعهم إلى الصواب. وما يمكن استنتاجه أن هذا التفاوت والاختلاف في الأساليب والتفاوت في النسب يدل على أن أفراد عينة الدراسة، ومهما كانت درجة رد فعلهم عند مخالفة الأبناء للعادات والتقاليد الأسرية، فإنهم حريصون على إتباع أبنائهم لتقاليد ولعادات الأسرة وذلك لاقتناعهم أن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من أسلوب تربيتهم، والتمسك بها وعدم مخالفتها يضبط سلوكهم ويجعلهم دائماً في إطار تربوي أسري لا يخرجون عنه مهما كانت الظروف، لأن عادات وتقاليد الأسرة هي جزء من شخصيتهم وتعزز انتمائهم إلى هذه الأسرة، ومخالفتها يلحق بهم العقاب من أفراد الأسرة ومن المجتمع ككل.

الجدول رقم (33): يوضح مدى اعتماد أفراد العينة على أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	63	40.39%
أحياناً	75	48.08%
أبداً	18	11.53%
المجموع	156	100 %

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تتمثل في فئة الذين أفادوا بأنهم "أحياناً" ما يعتمدون أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة حيث بلغت نسبتهم (48.08%). ثم تليها نسبة الذين أفادوا أنهم "دائماً" يعتمدون أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة حيث بلغت نسبتهم (40.39%).

أما نسبة (11,53%) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب السالفة الذكر، فانهم لا يعتمدون أبداً على أسلوب الحوار والنقاش في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، مما يبين أن هذه الفئة من عينة الدراسة مستبدة في رأيها، وتجعل كل القرارات المتعلقة بالأسرة من صلاحياتها وحقها لوحدها، وبالتالي فهي تسيطر على كل أمور الأسرة والقرارات المتعلقة بها بصفة ديكتاتورية، وهذا ما ينعكس سلباً على الأسرة بصفة عامة وعلى تربية الأبناء وتوجيههم بصفة خاصة.

ومن خلال النتائج أعلاه نصل إلى نتيجة مفادها مبلغ التغير الذي أصاب سلطة الرجل التقليدية داخل الأسرة الجزائرية، أي محدودية هذه السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وعلى الاتجاه الديمقراطي المتزايد عند الزوجين بدليل أن إجمالي نسبة من أفادوا بـ "دائماً" و "أحياناً" على أنهم يعتمدون أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة بلغت نسبتهم (88.47%).

وهذا ينعكس بالإيجاب على الأسرة بصفة عامة وعلى تربية الأبناء وتوجيههم بصفة خاصة، لأن الحوار والنقاش بين الوالدين يكشف لكل طرف منهم عن الجوانب السلبية في الأسرة وفي تربية الأبناء بالتحديد، فالزوجة بحكم أنها مرتبطة دوماً بالأبناء فهي تكتشف وتلاحظ التغيرات في سلوكياتهم والسلبيات التي تبدو على تصرفاتهم، وكذلك الزوج قد يلاحظ بعض التصرفات الغير مرغوب فيها في أبنائه فبالحوار والمشاورة يكون هناك تكامل بين الوالدين، وعدم اتكال كل طرف على الآخر في تربية الأبناء وضبط سلوكهم، وهذا بطبيعة الحال ينعكس إيجاباً على التربية السليمة للأبناء وبالتالي السيطرة على سلوكياتهم.

الجدول رقم(34): يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة ومدى اعتمادهم على أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		يقرأ و يكتب		أمي		المستوى التعليمي اعتماد أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة	
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
%40.38	63	%15.38	24	%11.53	18	%9.61	15	%2.57	04	%1.29	02	-	-		دائما
%48.08	75	%15.38	24	%17.95	28	%6.41	10	%4.49	07	%3.21	05	%0.64	1		أحيانا
%11.54	18	%3.20	5	%3.20	5	%0.64	1	%2.57	04	%0.64	01	%1.29	02		أبدا
%100	156	%33.97	53	%32.69	51	%16.66	26	%9.62	15	%5.13	08	%1.93	03	المجموع	

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة (48.08%) من عينة الدراسة تعتمد أسلوب الحوار والمشاورة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة "أحياناً" ذلك أن أسلوب الحوار والمشاورة أفضل أسلوب لتنظيم الأسرة وتسيير أمورهما، فهذا الأسلوب يعود بالفائدة على أفراد الأسرة و ينظم حياتهم على عكس أسلوب التسلط والانفراد بإتخاذ القرارات، إلا أن أفراد هذه الفئة يفضلون الاحتفاظ ببعض القرارات التي تكون خاصة بهم وذلك لكون الزوجة أو المرأة بصفة عامة تكون قراراتها مبنية على العاطفة في بعض الأمور، أو بسبب قلة تجربة أفراد الأسرة لذلك نجد الآباء ينفردون بإتخاذ بعض القرارات لما في ذلك من الحكمة والرؤية الجيدة والصائبة للأمور التي تستوجب الصرامة

وقد سجلت أعلى نسبة بالنسبة لهذه الفئة بـ (17.95%) ممثلة في ذوي المستوى التعليمي (ثانوي)، وتليها نسبة (15.38%) ذوي مستوى تعليمي (جامعي) ثم نسبة (6.41%) ذوي مستوى تعليمي (متوسط)، وتليها نسبة (4.49%) ذوي مستوى تعليمي (ابتدائي)، ثم تأتي نسبة (3.21%) ذوي مستوى تعليمي (يقرأ ويكتب) وتليها نسبة (0.64%) ذوي مستوى تعليمي (أمي).

في حين نجد أن نسبة (40.38%) من عينة الدراسة تعتمد أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة "دائماً" وذلك لأنه الأسلوب الأكثر فاعلية، فكلما كان هناك حوار ونقاش ومشاورة في اتخاذ القرارات كان تأثيره ايجابياً على تربية وتوجيه الأبناء توجيهاً صحيحاً، مما لا يترك مجالاً للأخطاء التي تؤثر في حياة الأبناء وتنعكس سلباً على سلوكياتهم. وقد قدرت أعلى نسبة بالنسبة لهذه الفئة بـ (15.38%) ممثلة في ذي المستوى التعليمي (جامعي)، ثم نسبة (11.53%) ذوي المستوى التعليمي (ثانوي)، وتليها نسبة (9.61%) ذوي المستوى التعليمي (متوسط)، أما نسبة (2.57%) ذوي المستوى التعليمي (ابتدائي)، و تليها نسبة (1.29%) ذوي المستوى التعليمي (يقرأ و يكتب).

بينما نجد أن نسبة (11.54 %) من عينة الدراسة لا تعتمد "أبداً" على أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وهي موزعة على حسب المستوى التعليمي لكل فئة كالتالي:

نسبة (3.20 %) ذوي المستوى التعليمي (جامعي)، ونسبة (3.20 %) ذوي المستوى التعليمي (ثانوي)، ونسبة (0.64 %) ذوي المستوى التعليمي (متوسط)، ونسبة (2.57 %) ذوي المستوى التعليمي (ابتدائي)، ونسبة (0.64 %) ذوي المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب)، ونسبة (1.29 %) ذوي المستوى التعليمي (أمي) من خلال هذه النسب نلاحظ أن المستوى التعليمي له الأثر الكبير في اعتماد أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة، ومدى اعتمادهم أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، بمعنى أنه كلما كان المستوى التعليمي لأرباب الأسر مرتفعاً كلما كان هناك حوار ومشاورة في اتخاذ تلك القرارات، والدليل على ذلك أن مجموع الذين أفادوا بـ "دائماً" وأحياناً" يعتمدون أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة تقدر نسبتهم بـ (80.46 %) و تتراوح أكبر النسب فيهم بين ذوي المستوى التعليمي (ثانوي، جامعي، متوسط).

وهذا يبين كذلك الأثر الكبير للمستوى التعليمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، مع العلم أن الأسرة الجزائرية كانت أسرة أبوية بمعنى أن جل القرارات كان يتخذها الأب (رب الأسرة) أو كبير العائلة كالجدة مثلاً، فلا يوجد هناك حوار ولا نقاش، حيث كانت السيطرة المطلقة للأب في ذلك، لكن مع التقدم والتطور الذي شهده المجتمع الجزائري، وانخفاض نسبة الأمية وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لدى أفرادهم، جعل الآباء يبحثون دائماً على أحسن الطرق والوسائل وأنفعها في تسيير شؤون أسرهم، والتي من أهمها تربية الأبناء، وبذلك لم تعد سيطرة الآباء مطلقة كما كانت عليه في السابق.

الجدول رقم (35): مدى قبول أفراد العينة ممارسة أبنائهم الذكور سيطرة على

أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	26	16.67%
أحيانا	76	48.72%
أبدا	54	34.61%
المجموع	156	100 %

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة (48.72%) وهي أعلى نسبة في عينة الدراسة يقبلون "أحيانا" أن يمارس أبنائهم الذكور سيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل. ذلك أن أفراد هذه الفئة يخافون على بناتهم من أمور قد لا يكون لها أساس، وبهدف الحماية الزائدة لهن يمنحون أبنائهم الذكور سلطة السيطرة من الدرجة الثانية على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل في بعض الأمور، فهم يسمحون لأبنائهم الذكور بممارسة هذه السيطرة ربما لاعتقادهم أنهم بلغوا درجة كافية من النضج، فهم بذلك يساعدون الآباء في ضبط سلوك البنات .

بينما بلغت نسبة الذين أفادوا "أبدا" لا يقبلون أن يمارس أبنائهم سيطرة على أخواتهم لحمايتهن من الزلل (34.61%) على أساس أن الأب هو الوحيد الذي له سلطة وحق السيطرة على بناته لحمايتهن من الزلل، وفي العادة يكون هذا النوع من الآباء ديمقراطيين.

في حين نجد أن نسبة (16.67%) يقبلون "دائما" أن يمارس أبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل، وهذا ما يرمز إلى ثقافة التمييز بين الجنسين، فالهدف من السماح للذكور بالسيطرة على أخواتهم البنات هو غرس قيمة احترام البنت لأخيها. وهذا من تقاليد الأسرة الجزائرية الراسخة منذ أجيال ذلك من جهة، وتقاديا لزعة صورة الذكر لدى الأنثى من جهة ثانية. وهذا ما يدل على أن الطريقة التي يستجيب بها الأخوة كل للآخر تعتمد إلى حد ما على الأسلوب

الذي يعاملهم به الآباء. وفي العادة هذا النوع من الآباء هم آباء متشددون وهذا ما يؤثر سلبا على العلاقة بين الأخوة وعلى سلوكياتهم ما يؤدي إلى ظهور الشجارات بينهم وتمرد البنات على الذكور، وهذا بدوره قد يؤدي إلى فتح باب الانحراف أمام البنات انتقاما من الآباء والأخوة الذكور.

وعليه نلاحظ أن نسبة عدم قبول أفراد عينة الدراسة أن يمارس أبائهم الذكور سيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل تتراوح بين "أحيانا" و"أبدا" وقد بلغت (83.33%) وهذا ما يدل على عدم استمرارية فاعلية هذا النوع من العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية.

الجدول رقم (36): يوضح العلاقة بين تمسك أفراد العينة بعادات وتقاليد الأسرة ومدى قبولهم سيطرة أبائهم الذكور على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل.

المجموع		لا		نعم		مدى تمسك الآباء بعادات و تقاليد الأسرة
						مدى قبول الآباء ممارسة أبائهم الذكور سيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل
%	ت	%	ت	%	ت	
16.67%	26	2.56%	04	14.10%	22	دائما
48.72%	76	4.49%	07	44.23%	69	أحيانا
34.61%	54	6.41%	10	28.21%	44	أبدا
100%	156	13.46%	21	86.54%	135	المجموع

من خلال البيانات أعلاه يتضح لنا أن نسبة (44.23%) متمسكون بالعادات والتقاليد ويقبلون أن يمارس أبائهم الذكور سيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من

الزلل "أحياناً" فقط، أي أنهم متمسكون بالعادات والتقاليد وفي نفس الوقت هم لا يعملون بهذا التقليد إلا حين تدعو الضرورة لذلك، وفي ظروف معينة دون أخرى. أما نسبة (28.21%) فهم متمسكون بالعادات والتقاليد لكنهم لا يقبلون أن يمارس أبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم لحمايتهن من الزلل "أبداً". وذلك لأن الأب هو الوحيد الذي يملك سلطة ممارسة السيطرة والضبط على بناته لحمايتهن من الزلل حيث يفضلون أن تكون العلاقة بين الأبناء علاقة احترام وليس علاقة سيطرة وتحكم. في حين أن نسبة (14.10%) متمسكون بالعادات والتقاليد ويقبلون أن يمارس أبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل "دائماً"، أي أنهم حريصون على استمرارية مثل هذا التقليد معتبرين إياه نمطاً من أنماط السيطرة على سلوك البنت وحمايتها من كل ما قد يؤدي بها إلى شتى مظاهر الفساد والانحلال الخلقي.

بينما نجد أن نسبة (6.41%) لا يتمسكون بالعادات والتقاليد ولا يقبلون "أبداً" أن يمارس أبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم البنات، وهذا ما يدل على عدم استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء لدى هذه الفئة.

ثم تليها نسبة (4.49%) لا يتمسكون بالعادات والتقاليد، لكنهم يسمحون "أحياناً" لأبنائهم بالسيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل، وذلك إذا دعت الضرورة إلى ذلك، لكن دون اعتباره نوعاً من التقليد يستوجب اتباعه في السيطرة والضبط. ثم تأتي نسبة (2.56%) لا يتمسكون بالعادات والتقاليد، ولكنهم يسمحون "دائماً" لأبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهن من الزلل، فهذه الفئة على الرغم من أنها غير متمسكة بالعادات والتقاليد إلا أنها تسمح بذلك ليس لكونه نوعاً من العادات والتقاليد وإنما لأن ظروف الأسرة هي التي تحتم ذلك، كغياب الأب الشبه الدائم عن الأسرة بسبب ظروف العمل وما إلى غير ذلك.

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنه على الرغم من أن نسبة (86.54%) وهي أعلى نسبة قد حازت على التصنيف الأول متمسكون بعادات وتقاليد الأسرة، إلا أن ذلك لا يكون بصفة مطلقة، حيث أنهم يتخلون عن بعضها أو يحاولون تهذيبها بما يتماشى

وروح العصر، وهذا ما يدل على أن هناك صراعا بين استمرارية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية، وبين تسارع موجة التقدم والتغير في المجتمع. وهذا ما يمكننا من القول أن فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء لم تعد كما كانت عليه في الماضي، حينما كان لها الدور الأول والفعال في ضبط سلوك الأبناء.

الجدول رقم (37): يوضح مدى موافقة أفراد العينة على أن تكون لأبنائهم صداقات مع الجنس الآخر

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	10	6.41%
لا أوافق	86	55.13%
أوافق في حدود	60	38.46%
المجموع	156	100%

تشير البيانات أعلاه أن نسبة (55.13%) من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون أو يعارضون أن يقيم أبنائهم (سواء بنت أو ولد) علاقة صداقة مع الجنس الآخر والسبب في ذلك انه لا عاداتنا، ولا تقاليدنا، ولا ديننا يسمحون بذلك كما يعتبرون ذلك تسبب وقلة احترام، وأن الاختلاط سبب من أسباب الآفات الاجتماعية، بينما نسبة (38.46%) من أفراد العينة يوافقون على أن يكون لأبنائهم صداقات مع الجنس الآخر ولكن في حدود مشروطة وهي أن تكون في إطار الدراسة، وإذا كانت هناك معرفة مسبقة وجيدة للأهل، في حين نجد أن نسبة (6.41%) يوافقون ولا يمانعون أن تكون لأبنائهم صداقة مع الجنس الآخر.

ومن خلال النسب السالفة الذكر نستنتج أن نسبة (55.13%) قد حازت على التصنيف الأول، وهذا ما يؤكد استمرارية وفاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك

الأبناء ويظهر ذلك في مدى حرص أفراد هذه الفئة على توفير الحماية لأبنائهم من الانحراف وبطرق مختلفة حتى خارج المحيط الأسري، وذلك من خلال تمسكهم بأفكار وعادات وتقاليد راسخة تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد خصوصاً بين الجنسين. كما أن نسبة (38.46%) والتي تمثل فئة أفراد العينة الذين يوافقون في حدود على تكوين الأبناء علاقات مع الجنس الآخر تعكس أن أفراد هذه الفئة من عينة الدراسة يتمسكون بالتقاليد والعادات ولكن ليس بصفة أو بطريقة عمياء إنما لهم نظرة وطريقة حديثة في تربية أبنائهم ومراقبتهم عن كثب، فهم يوافقون على تلك العلاقة ولكنهم في نفس الوقت يراقبون أبنائهم، وذلك بالتقرب منهم وتكوين علاقة صداقة معهم، وهم بذلك يتحاشون غرس الكبت في نفوس أبنائهم والذي يجعلهم يتمردون على قرارات آبائهم وسيطرتهم، فهم يغرسون الثقة بالنفس عندهم ويجعلونهم يفرقون بين المسموح به والغير مسموح به أخلاقياً واجتماعياً. وبالتالي يكونون قد حققوا هدفهم في السيطرة والضبط على الأبناء.

الجدول رقم (38): يوضح مدى سماح أفراد العينة بزواج أبنائهم من غير الأقارب

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	138	88.46%
لا	14	8.97%
لأن العادات والتقاليد لا تسمح بذلك	04	2.57%
معرفتي الجيدة للأقارب	—	—
خوفاً من انتقال الإرث	—	—
أخرى	—	—
المجموع	156	100%

توضح البيانات في الجدول أعلاه أن أكثر من نصف عينة الدراسة يرفضون عادات وتقاليد عدم السماح بزواج أبنائهم من غير الأقارب حيث أن نسبة

(88.46%) يسمحون لأبنائهم بالزواج من غير الأقارب ولا يفرضون أي سيطرة عليهم في هذا الأمر، تاركين لهم حرية اختيار شريك الحياة المستقبلي لأن مثل هذه الأمور تعود للقدر "المكتوب" ولا يكون التدخل سوى في بعض الأمور المتعلقة بالصفات التي يجب أن تتوفر في الشريك من حيث الأخلاق والدين، فالحرية هنا لا تكون مطلقة وبالتالي هناك نوع من السيطرة لكن تبقى محدودة بالنظر إلى التقاليد التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت في الأغلب لا تسمح بزواج الأبناء من غير الأقارب، وبهذا نجد أن هذا التقليد لم تعد له فاعلية في الوقت الحاضر، والسبب في ذلك قد يعود إلى المستوى الثقافي للأسرة الجزائرية وتمسك أفرادها بتعاليم الدين الإسلامي السمحة الذي يضع أحسن الشروط لاختيار الزوج أو الزوجة.

بينما نجد أن باقي عينة الدراسة يرفضون السماح بزواج الأبناء من غير الأقارب فهم متمسكون بالتقاليد والعادات حيث أن نسبة (11.54%) يفرضون سيطرتهم في ذلك، ويرجعون ذلك إلى أنه مخالف للعادات والتقاليد الأسرية وذلك بنسبة (8.97%)، أما (2.57%) يرفضون وبشدة هذا النوع من الزواج وذلك لمعرفة الجيدة بالأقارب.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب تراجع وعدم استمرارية فاعلية العادات والتقاليد المتعلقة بالزواج من الأقارب في الأسرة الجزائرية.

الجدول رقم (39): يوضح مدى موافقة أفراد العينة على زواج ابنتهم الصغرى قبل الكبرى

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	134	85.90%
لا	22	14.10%
المجموع	156	100 %

تشير البيانات أعلاه إلى أن نسبة (85.90%) يوافقون على زواج البنت الصغرى قبل الكبرى ولا يمارسون أي سيطرة على بناتهم في مثل هذه المواضع ذلك أن مثل هذه الأمور يتدخل فيها القدر ولا اعتراض أمام ما قدره المولى سبحانه وتعالى، فهم لا يقفون في وجه القدر فإن جاء من يرضون أخلاقه ودينه للبنت الصغرى فلا يمانعون في ذلك، فالسيطرة هنا تكون فقط من جانب صفات الخطيب فقد يوافقون وقد يرفضونه لهذا السبب فقط.

في حين نجد أن نسبة (14.10%) يمارسون السيطرة والضبط على البنت الصغرى وذلك برفضهم زواجها قبل أختها الكبرى مرجعين السبب في ذلك إلى أنه ليس من عادات وتقاليد الأسرة أن تتزوج البنت الصغرى قبل الكبرى، وهذا ما يشكل ضابطاً على البنت ويؤثر في سلوكها.

وعليه نستنتج أن نسبة (85.90%) قد حازت على التصنيف الأول وهذا ما يبين أن هذه التقاليد لم تبقى على نفس درجة الفاعلية والاستمرارية التي كانت عليها في الماضي، حيث يعتبر زواج البنت الصغرى أولاً قبل الكبرى من الأمور الغير مسموح بها لما يلحق بهذا الأمر من شائعات وأذى بالبنت الكبرى مما يجعل من يفكر في التقدم لخطبتها يعرض عن الأمر.

وهذا ما يدل على عدم استمرارية فاعلية مثل هذا النوع من العادات والتقاليد كوسيلة للضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية.

الجدول رقم(40): مدى حرص أفراد العينة على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	49	31.41%
أحيانا	80	51.28%
مطلقا	27	17.31%
المجموع	156	100 %

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة أفادوا أنهم يحرصون على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل "أحيانا" بنسبة (51.28%) وذلك بسبب ظروف العمل التي تحول دون عدم حضورهم دائما عند أوقات الأكل، وتليها نسبة (31.41%) أفادوا أنهم يحرصون "دائما" على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل، فهو يدخل ضمن النظام الداخلي للأسرة ويجب احترامه. بينما نجد أن نسبة (17.31%) لا يهتمون بعادة الأكل مع جميع أفراد الأسرة وبالتالي فهم "لا" يحرصون مطلقا على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل.

وعليه ما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب أن الذين تتراوح إفادتهم بين "دائما" و"أحيانا" يحرصون على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل وذلك بنسبة (82.89%) أي أكثر من نصف عينة الدراسة وذلك لأنهم يحرصون على غرس احترام الوقت والالتزام بالمواعيد في أبنائهم، وهذا ما يعتبر في حد ذاته ضبطا لسلوكهم وفقا لهذه العادات باعتبارهم يمثلون قدوة لأبنائهم، كما نلاحظ استمرارية هذه العادة داخل الأسرة الجزائرية وذلك يرجع إلى مدى حرص الآباء على المحافظة على كل التقاليد والعادات التي تفيدهم في تربية أبنائهم والسيطرة على سلوكهم بما يعود عليهم بالفائدة في ذلك.

الجدول رقم(41): يوضح مدى حرص أفراد العينة على قضاء مناسبات الأعياد والمواسم مع العائلة الكبيرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	81	51.93%
أحيانا	56	35.90%
مطلقا	19	12.17%
المجموع	156	100 %

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن (51.93%) من أفراد عينة الدراسة مازالوا محافظين على عادات وتقاليد قضاء مناسبات الأعياد والمواسم في أوساط العائلة الكبيرة "دائما"، في حين نجد أن نسبة (35.90%) يقضون مناسبات الأعياد والمواسم في أوساط العائلة الكبيرة في بعض الأحيان "أحيانا" وهذا قد يعود أحيانا إلى ظروفهم المهنية أو المكانية التي تحول دون حصول ذلك ، أما نسبة (12.17%) فلا يقضون "أبدا" مناسبات الأعياد والمواسم مع العائلة الكبيرة وذلك بسبب استقلال الأسرة عن العائلة الكبيرة لدى البعض، أما البعض الآخر يرجعون السبب إلى بعد المسافة بين أماكن إقامتهم ومواطن إقامة العائلة الكبيرة، وهذا ما يدل على عدم محافظة هذه الفئة على عادات وتقاليد قضاء الأعياد والمناسبات مع العائلة الكبيرة.

وبناء على ذلك نلاحظ أن نسبة (87.83%) ممن أجابوا بـ "دائما" و "أحيانا" يحرصون على قضاء مناسبات الأعياد والمواسم مع العائلة الكبيرة وهذا ما يعني محافظتهم على هذه العادات والتقاليد، لما فيها من صلة للرحم واحترام كبار السن في العائلة، وبر الوالدين، وبالمحافظة عليها فإنهم ينقلونها لأبنائهم حتى يحافظوا عليها هم بدورهم. وذلك ما ينعكس إيجابا على استمرارية فاعلية العادات والتقاليد كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية.

ثانيا : عرض نتائج الدراسة

إن أية دراسة ميدانية تسعى جاهدة للوصول إلى استنتاجات مبنية على حقائق علمية، هذه الاستنتاجات التي يهدف الباحث إلى الوصول إليها تعمل على إبراز الإجابات لمختلف النتائج الإحصائية التي توصلنا إليها عن طريق تفسير البيانات المجمعة من الميدان، وربطها بالإطار النظري حيث تخدم أغراض البحث وأهدافه. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الربط بين المعطيات النظرية والميدانية التي تمت مراجعتها وتبويبها وتحليلها لنخلص إلى بعض النتائج الواقعية المدعمة بالتراث النظري، بغرض التوصل إلى إجابات مقنعة وشفافية حول التساؤلات التي انطلقنا منها منذ بداية الدراسة. ونورد هذه الإجابات حسب التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول:

ما مدى فاعلية التربية كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج تؤكد فاعلية وتأثير التربية الأسرية السليمة والمبنية على أسس وأساليب وضوابط صحيحة وهادفة في ضبط سلوك الأبناء وتنشئتهم تنشئة سوية تمنعهم من الانزلاق في بؤرة الانحراف، ويتضح ذلك من خلال:

- أن أغلب الآباء يعملون على ترسيخ أسلوب التشجيع في تربية أبنائهم، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى المستوى التعليمي والثقافي الجيد للآباء، حيث أن أغلبية الآباء الذين يستخدمون أسلوب التشجيع في تربية وتوجيه أبنائهم يتراوح مستواهم التعليمي بين الثانوي والجامعي وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (11) .

- تتسم العلاقة بين أغلبية الآباء والأبناء بالانسجام والتواصل، وهذا ما عبرت عنه نتائج الجدول رقم (15) حيث أن معظم آباء الأسر يصرحون بوجود لغة حوار ونقاش بينهم وبين أبنائهم، الشيء الذي يسمح بالتدخل في توجيه سلوك الأبناء إذا ما انصرفوا في سلوكياتهم.

- اشتراك الوالدين في تنشئة الأبناء والذي من شأنه أن يزيد من قيمة التربية المقدمة للأبناء، فيسهل بالتالي توجيههم وضبط سلوكهم، وهذا ما عبرت عنه نتائج الجدول

رقم (09) حيث أن مهمة الإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة مهمة مشتركة بين الزوجين، كما يلعب التقارب في المستوى التعليمي للزوجين دوراً هاماً في توجيه وضبط سلوك الأبناء بشكل إيجابي.

- يلجأ معظم الآباء من خلال أساليب الثواب والعقاب إلى استخدام أسلوب الحوار والنصح الذي يرتبط بأسلوب التشجيع في ضبط وتوجيه سلوك الأبناء وذلك من خلال تنبيههم إلى السلوك الخاطئ وتوضيح أسبابه، وهذا ما يجعل الأبناء أو يمكنهم من تعديل سلوكهم غير السوي ليتوافق مع السلوك المقبول.

التساؤل الفرعي الثاني:

هل يعد الدين أكثر الوسائل فاعلية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟ توصلت الدراسة إلى أن الدين يعتبر أكثر الوسائل فاعلية في ضبط سلوك الأبناء وذلك من خلال ما تقوم به التربية الدينية من دور فعال في تربية وتوجيه سلوك الأبناء إلى ما يعود بالنفع والفائدة على الأبناء وعلى الأسرة، ويمكن بيان ذلك بنوع من التفصيل فيما يلي:

- حرص والتزام معظم الآباء على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائهم وهذا ما عبرت عنه نتائج الجدول رقم (22)، كما يعمل الآباء على ترسيخ تعاليم الدين الإسلامي وتحقيق الضبط الذاتي في نفوس الأبناء من خلال مختلف الطرق كالقوة وأخذهم إلى الكتاب لحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، والحرص على أخذهم إلى المسجد.

- يحرص معظم الآباء على قيام أبنائهم بالواجبات الدينية وهذا ما يعبر عنه الجدول رقم (24)، كما بينت نتائج الدراسة أن أسلوب النصيح هو أكثر الأساليب التي يميل معظم الآباء إلى استخدامها في ضبط وتوجيه سلوك أبنائهم في حال تهاونهم في أداء فرائضهم الدينية.

- كما توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي له أثر كبير في الضبط والتوجيه من خلال تنظيم حياة الأبناء، وحمايتهم من الانحراف وجعلهم

يتحلون بالأخلاق الحميدة، وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (29) ، وهذا ما يعكس قوة وفاعلية الدين الإسلامي في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية.

التساؤل الفرعي الثالث:

ما مدى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟

توصلت نتائج الدراسة إلى أن فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء ما تزال مستمرة ولكن ليست بنفس الدرجة من الفاعلية التي كانت عليها في السابق، حيث أثبتت نتائج الدراسة إلى أن هناك بعض العادات والتقاليد التي ما تزال محتفظة بمكانتها في أوساط الأسرة الجزائرية الشيء الذي يدل على استمرارية فاعليتها في ضبط سلوك الأبناء ويتضح هذا من خلال النتائج التالية:

- أن أغلبية الآباء متمسكون بعادات وتقاليد الأسرة وذلك ما عبرت عنه نتائج الجدول رقم (30)، إلا أنهم يحرصون على تلقينها لأبنائهم بدرجة متوسطة وهذا ما عبرت عنه نتائج الجدول رقم (31) وهذا ما يعكس قوة واستمرارية فاعلية العادات والتقاليد في ضبط سلوك الأبناء.

- في حين يتبين تراجع فاعلية العادات والتقاليد المتعلقة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة والأبناء وذلك بتراجع سلطة الأفراد في اتخاذ القرارات (الأب أو الجد) حيث أكدت نتائج الجدول رقم (33) أن نسبة (88,47%) والتي تتراوح بين "دائما" و"أحيانا" يعتمدون أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة والأبناء، وهذا ما ينعكس إيجابا على ضبط وتوجيه سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية.

- ولعله من بين الأمور أيضا التي تؤكد على تراجع استمرارية فاعلية العادات والتقاليد هي أن أغلب الآباء يقبلون زواج أبنائهم من غير الأقارب وهذا ما عبرت عنه نتائج الجدول رقم (38)، كما توصلت الدراسة إلى أن معظم الآباء يوافقون على زواج البنت الصغرى قبل الكبرى وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (39) وهذا راجع

إلى تنامي الوازع الديني لدى هذه الفئة من أرباب الأسر وذلك من خلال الأخذ بالعادة والتقاليد التي تتوافق وتنماشى مع ديننا الحنيف.

في المقابل أكدت نتائج الدراسة على استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في الأمور المتعلقة بحرص الآباء على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل، وهذا ما عبرت عنه نسبة (82,89%) في الجدول رقم (40) والتي تتراوح بين "دائماً" و"أحياناً"، بالإضافة إلى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد في الأمور المتعلقة بقضاء المواسم والأعياد مع العائلة الكبيرة وهذا ما عبرت عنه نسبة (87,83%) في الجدول رقم (41) والتي تتراوح بين "دائماً" و "أحياناً".

التساؤل الرئيسي:

ما هي أكثر وسائل الضبط الاجتماعي فاعلية في ضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية؟

وخلص النتائج التي توصلت إليها الدراسة تفيد أن التغيرات التي مست المجتمع الجزائري بصفة عامة، والأسرة الجزائرية بصفة خاصة جعلت من هذه الأخيرة تعمل على تغيير وسائل الضبط التي تنتهجها في ضبط سلوك أبنائها من وسائل بسيطة وتقليدية إلى وسائل أكثر فاعلية، تتلاءم وتتكيف مع مجريات التغيرات التي تعيشها، وتحد بذلك من مختلف العوامل التي قد تؤثر على سلوكيات الأبناء وفي هذا كان للدين الدور الأول والفعال إلى جانب مختلف الأساليب التربوية الحديثة السليمة؛ أي أنه وإن كانت الأسرة الجزائرية تولي اهتماماً كبيراً لتربية أبنائها والتحكم وضبط سلوكهم بشتى الطرق التربوية الحديثة، إلا أنها تفعل ذلك في إطار لا تخالف فيه القيم والعادات الأخلاقية والدينية المستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، لذا تبقى التربية الدينية من أكثر الوسائل ضبطاً لسلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية، مما ينعكس بشكل إيجابي على تنشئة الأبناء تنشئة صحيحة، ووفق أسس وضوابط متينة وسليمة تقف كرادع أمام مختلف الانحرافات التي يمكن أن تهدد سلوك الأبناء في المستقبل.

الخاتمة:

إن الأسرة تمثل عماد المجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع وإذا ضعفت ووهنت ضعف ووهن المجتمع بأسره، كما أن التنشئة في الأسرة لا تماثلها تنشئة في أي مؤسسة اجتماعية أخرى.

والأسرة بوصفها نسقا اجتماعيا تتعرض للتغير وهذه حقيقة، فبعض من هذه التغيرات تحمل في طياتها بعض المظاهر الإيجابية التي يمكن أن تخدم الأسرة في مسيرة تنشئة أبنائها، غير أن الكثير منها تحمل بعض مظاهر الانحلال والتفكك التي قد يكتسبها الأبناء فتؤثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم ما قد يدفع بهم إلى الوقوع في بؤرة الانحلال، الشيء الذي يؤدي إلى سقوط الأسرة على غرار ما هو حادث في المجتمعات الغربية، وهذا ما يجعل من عملية الضبط الاجتماعي تبدو أكثر صعوبة.

ومن أجل ذلك سعت الأسرة الجزائرية جاهدة في خضم هذه التغيرات كمؤسسة للضبط الاجتماعي إلى تفعيل دور الضوابط الاجتماعية على نحو يتوافق ويتمشى مع التغيرات الحاصلة وذلك من خلال وسائل الضبط الاجتماعي. سعيها منها لتحقيق التوازن والاستقرار الأسري والاجتماعي، فكان لهذه الوسائل الأثر الكبير والدور الفعال في الحد من مختلف السلوكات الانحرافية التي من شأنها أن تؤثر في سلوك الأبناء، إذ أن لكل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي دورها وتأثيرها في تحقيق الضبط الاجتماعي بما يتمشى ويتلاءم مع المعايير والقيم السائدة في الأسرة والمجتمع على حد سواء. وإن كانت هذه الوسائل تتفاوت في قوة ودرجة فاعليتها من وسيلة إلى أخرى حسب الأوضاع والظروف الزمانية والمكانية للأسرة.

فقد كانت الأسرة في الماضي تعتمد في ضبط سلوك أبنائها على العادات والتقاليد وبعض الأساليب التربوية التقليدية كوسائل للضبط الاجتماعي، ولكن على إثر التغيرات المختلفة التي مست أوساط الأسرة الجزائرية أضحت الأسرة الجزائرية أكثر انفتاحا على الثقافات الأخرى، فنشأ على إثرها جيل متمرد من الأبناء يميل إلى التحرر من السلطة الأبوية المستبدة والتقليدية، كما فتحت هذه التحولات المجتمعية الباب أمام العديد من مظاهر الانحلال والفساد الأخلاقي والاجتماعي.

كل هذا كان نتيجة غياب التربية والتوعية الدينية، وكذا غياب المعايير القيمية التي تعد بمثابة الرادع لمختلف هذه السلوكات اللاأخلاقية التي ساهمت في اتساع الفجوة بين الآباء والأبناء في ما يسمى "بصراع الأجيال". كل هذه العوامل وأخرى غيرها جعلت من الأسرة الجزائرية تعيد النظر في حساباتها وتكيف وسائل ضبط جديدة تتعايش وتتماشى مع روح هذه التغيرات أساسها التربية الدينية والأخلاقية.

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	167
2	يوضح عدد أبناء أفراد العينة	168
3	يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة	169
4	يوضح المستوى التعليمي لزوجات أفراد العينة	170
5	يوضح التقارب بين المستوى التعليمي لأفراد العينة والمستوى التعليمي لزوجاتهم	172
6	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة	174
7	يوضح توزيع زوجات أفراد العينة حسب المهنة	175
8	يوضح نوع السكن الذي يقيم به أفراد العينة	176
9	يوضح من يقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة لدى أفراد العينة	177
10	يوضح الأسلوب المفضل والأكثر فاعلية لدى أفراد العينة في تربية الأبناء	178
11	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة وأسلوبهم المفضل والأكثر فاعلية في تربية الأبناء	180
12	يوضح الأمور التي يرى أفراد العينة أنها تستلزم تدخلهم فيها في تربية الأبناء	183

185	يوضح مدى وجود تمييز في تربية الولد عن البنت لدى أفراد العينة	13
186	يوضح مدى حرص أفراد العينة على أن تكون سلوكياتهم قدوة لأبنائهم	14
187	يوضح مدى وجود لغة حوار ونقاش بين أفراد العينة وأبنائهم	15
189	يوضح الأسلوب الذي يتبناه أفراد العينة عن عدم إتباع أبنائهم لأوامرهم	16
190	يوضح كيف يكافئ أفراد العينة أبنائهم في حال حصولهم على علامات جيدة في الموسم الدراسي	17
192	يوضح مدى معاقبة أفراد العينة أبنائهم عند التأخر أو الغياب عن المنزل	18
193	يوضح مدى تدخل أفراد العينة في اختيار أصدقاء أبنائهم	19
194	يوضح كيفية توجيه أفراد العينة لأبنائهم في قضاء أوقات فراغهم	20
195	يوضح مدى تدخل أفراد العينة في اختيار القنوات والبرامج التي يشاهدونها	21
197	يوضح مدى حرص أفراد العينة على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائهم	22
198	يوضح الطريقة التي يلقن بها أفراد العينة تعاليم الدين الإسلامي لأبنائهم	23

199	يوضح مدى فرض أفراد العينة على أبنائهم القيام بالواجبات الدينية	24
201	يوضح رد فعل أفراد العينة في حال تهاون احد الأبناء في أداء فرائضه الدينية	25
202	يوضح مدى اصطحاب أفراد العينة لأبنائهم إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها	26
203	يوضح مدى فرض أفراد العينة على بناتهم ارتداء الحجاب	27
205	يوضح مدى سماح أفراد العينة لبناتهم بالخروج لوحدهن	28
207	يوضح رأي أفراد العينة في اثر الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي على أبنائهم	29
208	يوضح مدى تمسك أفراد العينة بعبادات وتقاليد الأسرة	30
209	يوضح كيفية تلقين أفراد العينة عادات وتقاليد الأسرة لأبنائهم	31
210	يوضح رد فعل أفراد العينة عند مخالفة احد الأبناء عادات وتقاليد الأسرة	32
211	يوضح مدى اعتماد أفراد العينة على أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة	33
213	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة ومدى اعتمادهم على أسلوب الحوار و المشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة	34

216	يوضح مدى قبول أفراد العينة ممارسة أبنائهم الذكور السيطرة على أخواتهم البنات لحمايتهم من الزلل	35
217	يوضح العلاقة بين تمسك أفراد العينة بالعادات والتقاليد ومدى قبولهم سيطرة أبنائهم الذكور على أخواتهم البنات لحمايتهم من الزلل	36
219	يوضح مدى قبول أفراد العينة على أن تكون لأبنائهم صدفات من الجنس الآخر	37
220	يوضح مدى سماح أفراد العينة بزواج أبنائهم من غير الأقارب	38
222	يوضح مدى موافقة أفراد العينة على زواج ابنتهم الصغرى قبل الكبرى	39
223	يوضح مدى حرص أفراد العينة على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل	40
224	يوضح مدى حرص أفراد العينة على قضاء مناسبات الأعياد والمواسم مع العائلة الكبيرة	41

قائمة المراجع

القرآن الكريم

قائمة المراجع بالعربية :

- 1- أبو الفار، إبراهيم، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، (القاهرة) 1978.
- 2- ابن خلدون، عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت)، 2007.
- 3- أحمد، حمدي علي، مقدمة في علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 1995.
- 4- أحمد، سمير نعيم، علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، دار المعارف (الكويت) 1982.
- 5- أحمد، غريب، محمد سيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2003.
- 6- أحمد، غريب سيد، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 1997.
- 7- أحمد، محمد مصطفى، الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 1995.
- 8- أحمد، منصور، عبد المجيد سيد، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب للنشر، (الرياض) 1407-1987.
- 9- إسماعيل، قباري محمد، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف (الإسكندرية) بدون سنة نشر.

- 10- إسماعيل، قباري محمد، إميل دوركايم (مؤسسة علم الاجتماع نظريا وتطبيقيا) منشأة المعارف، (الإسكندرية)، 1976.
- 11- الأخرص، محمد صفوح، إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، (الرياض)، 1418 ، 1997.
- 12- الثابت، ناصر، دراسات في علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح (الكويت)، 1992.
- 13- الجوهري محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، دار المعارف الجامعية (القاهرة)، 2006.
- 14- الحسن، إحسان محمد، علم الاجتماع الديني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، (عمان، رام الله)، 2005.
- 15- الخشاب، أحمد، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة، (القاهرة)، 1968.
- 16- الخشاب، مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلوا المصرية، (القاهرة)، 2002.
- 17- الخشاب، مصطفى، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلوا المصرية، (القاهرة) 1997.
- 18- الخولي، سناء، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية (الإسكندرية) 2003.
- 19- الخولي، سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار المعارف الجامعية، (الإسكندرية) 2002.
- 20- رشوان، عبد الله، علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر (عمان الأردن)، 1999.
- 21- الزلباني، محمد محمد، القيم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة)، 1972، 1973.

- 22- الساعاتي، حسن، علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، 1968.
- 23- السمالوطي، نبيل ، توفيق محمد، الدين والبناء العائلي، الطبعة الرابعة دار الشروق، (جدة، المملكة العربية السعودية)، 1401، 1981.
- 24- السمالوطي، نبيل، محمد توفيق، الدين والبناء الاجتماعي، الجزء الثاني، دار الشروق للنشر، (جدة، السعودية)، 1988.
- 25- السمرى، عدلي، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، (جامعة القاهرة)، 2003.
- 26- السيد، السيد، عبد العاطي ، المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1999.
- 27- العسل، إبراهيم، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت) 1417 ، 1997.
- 28- القصير، عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (بيروت لبنان)، 1999.
- 29- الكندري، احمد مبارك، علم النفس الأسري، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، (الكويت)، 1992.
- 30- آيت الخيار، عبد الله، الطفل في الوسط الاجتماعي والثقافي، المركز العربي للدراسات الأمنية للنشر (الرياض)، 1408، 1988.
- 31- بشير، إقبال محمد، وآخرون، دينامكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية)، بدون سنة نشر.
- 32- بوتنفوشت، مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد دميري، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، 1984.
- 33- بوحوش، عمار، وذنيبات، محمد: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1985.

- 34- بيومي، محمد أحمد، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2006.
- 35- بيومي، محمد أحمد، علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية)، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2003.
- 36- جابر، سامية محمد، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 1997.
- 37- حسن، محمود، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية (بيروت)، 1981.
- 38- خليل، العمر معن، علم اجتماع الأسرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للتوزيع والنشر (عمان)، 1994.
- 39- خليل، العمر معن، الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق للتوزيع والنشر (عمان)، 2006.
- 40- دليو، فضيل، وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، (قسنطينة- الجزائر)، 1999 .
- 41- ديدان، مولود، قانون الأسرة، دار النجاح للكتاب، (الجزائر)، 2006.
- 42- ربيع، حمد الله، الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع، أكاديمية القاسمي للتربية، (باقة الغربية، فلسطين) WWW.FISEB.COM، 2005.
- 43- رشوان، حسين، عبد الحميد احمد، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية)، 2003.
- 44- رشوان، حسين، عبد الحميد احمد، القانون والمجتمع (دراسة علم الاجتماع القانوني)، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية)، 2003.
- 45- رشوان، حسين، عبد الحميد أحمد، البناء الاجتماعي والأنساق والجماعات مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية)، 2007.
- 46- رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية)، 2003.

- 47- رمضان، السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان
دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2002
- 48- زعيمي، مراد، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار قرطبة
للنشر والتوزيع، (الجزائر)، 2007
- 49- سنقر، صالحة، الطفل والرعاية الاجتماعية والنفسية (نوعية الأمهات)
المركز العربي للدراسات الأمنية للنشر، (الرياض)، 1408، 1988.
- 50- شتا، السيد علي، والجولاني، فادية، علم الاجتماع التربوي، مكتبة
الإشعاع، 1997.
- 51- شروخ، صلاح الدين، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع
(عناية، الجزائر)، 2004.
- 52- شفيق، محمد: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث العلمية،
المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (الإسكندرية-مصر)، 2001.
- 53- شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، الطبعة
الأولى، دار المعارف، (الإسكندرية)، بدون سنة نشر.
- 54- صالح، مصلح، الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع
(عمان، الأردن)، 2004.
- 55- عامر، مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة
الثانوية، الطبعة الأولى، دار الأمة، 2003.
- 56- عبد الجواد، أحمد رافت، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة النهضة الشروق
2006.
- 57- عبد الحميد، آمال، وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى
دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية)، 2000.
- 58- عوض، جابر، الجميلي، خيرى، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة
والطفولة، المكتبة الجامعية، (الإسكندرية)، 2006.

- 59- غباري، محمود سلامة، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية)، 2002.
- 60- غباري، محمود سلامة، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية، مصر)، 1989.
- 61- عقل، محمود عطا، حسين، القيم السلوكية، الطبعة الثانية، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، (الرياض)، 2006.
- 62- قنديل، محمد متولي، شلبي، صافي ناز السعيد، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، (عمان)، 2006.
- 63- ماكيفر، وبيدج، المجتمع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ترجمة علي أحمد عيسى مكتبة النهضة الحضرية، (القاهرة)، 1957.
- 64- محمد، علي، محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية-مصر)، 1983.
- 65- ناصر، إبراهيم، علم الاجتماع التربوي، دار الجبل، (بيروت، لبنان)، دون سنة نشر.

المعاجم:

- 1- أبادي، الفيروز، قاموس المحيط، موقع الدرر السنية
WWW.DERRAR.NET.
- 2- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر
(بيروت)، بدون سنة نشر.
- 3- الجوهري، عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، المكتب
الجامعي الحديث، (الإسكندرية)، 1988
- 4- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية
(الإسكندرية)، 2006.
- 5- مذكور، إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب
1975.

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

- 1- Maurice, cusson , **le contrôle social du crime**, les presses universitaires de France, 1983.
- 2- Yvon, castellan , **la famille** , presse universitaires de France , 1995.
- 3- BB, Legros, **famille et mariage et divorce (une sociologie de comportement familiaux contemporains)** , large, bruxelle.

Dictionnaires :

- 1- Joseph, sumph et, Michel, Hugues , **dictionnaire de sociologie librairie** , la rosse , (paris), 1973.

الرسائل الجامعية:

1- الحسينية، سعيد، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (المملكة العربية السعودية)، 1426، 2005

. WWW.NAUSS.EDU.SA

2- الشيعي، حسن بن عبد الله، اللامعاريية (الأثومي) ومفهوم الذات والسلوك الإنحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض)، 1425، 2003 .WWW.NAUSS.EDU.SA

3- القحطاني، حمد بن فهد، دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض)، 1427 - 2008 .WWW.NAUSS.EDU.SA

4- المفقاعي، تركي بن ظافر، دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (المملكة العربية السعودية)، 1428، 1429 .WWW.NAUSS.EDU.SA

5- المويشير، محمد بن أحمد، دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 1428، 2007 .WWW.NAUSS.EDU.SA

6- شعبان، اليمين، الإعلام والتوعية الأسرية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2005.

7- طبشوش، نسيم، القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة 2007، 2008.

- 8- عزازة، ليندة، صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة 2004، 2005.
- 9- قرزيز، محمود، عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001، 2002.
- 10- قلمامي، سناء، صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2002 - 2003.
- 11- قنفود، محي الدين، الملزمات الوظيفية للممارسة الاحتفالية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة باتنة، 2002.

المجلات:

- 1- البكر، محمد عبد الله، تفعيل دور مؤسسة الضبط في ظل المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، (الرياض)، المجلد 16، العدد 32، 1432، 2001.
- 2- الاسعل، عبد الله، التغير الاجتماعي وتطور دور الضبط الاجتماعي في العالم العربي، مجلة الأمن والحياة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الرياض)، العدد 06، 1983.
- 3- عقون، محسن، تغير بناء العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 17، جوان 2002
- 4- عواشرية، السعيد، الجزائر إلى أين ...، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة، عدد 12 جوان، 2005.

الله حق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة –

قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص: علم الاجتماع القانوني

كلية العلوم الاجتماعية
والعلوم الإسلامية

إستمارة رقم:

إستمارة بحث بعنوان:

وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة باتنة ثلاث أحياء [النصر، وسط المدينة، بوزوران] نموذجاً

الرجاء منكم الإجابة على هذه الأسئلة التي تدخل في اعداد مذكرة لنيل شهادة الماجستير
في علم الاجتماع وذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة
مع كل الاحترام والتقدير

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى عوفي

إعداد الطالبة :

سميرة بشقة

ملاحظة: هذه المعلومات في غاية السرية التامة لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط

السنة الجامعية: 1430- 1431 هـ - 2009-2010 م

أولاً: بيانات شخصية عامة عن المبحوث :

1- السن:

- ☐ أقل من 35 سنة ☐ من 36-40 سنة ☐ من 41-45 سنة
☐ من 46-50 سنة ☐ من 51-55 سنة ☐ أكثر من 56 سنة

2- عدد الأولاد :

- ☐ أقل من 2 سنة ☐ من 3-4 سنة ☐ من 5-6 سنة
☐ من 6-7 سنة ☐ 8 فأكثر

3- المستوى التعليمي للزوج:

- ☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي
☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

4- المستوى التعليمي للزوجة

- ☐ أمية ☐ تقرأ وتكتب ☐ ابتدائي
☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

5- مهنة الزوج:

- ☐ موظف قطاع حكومي ☐ موظف قطاع خاص ☐ تاجر
☐ متقاعد ☐ بطل

6- مهنة الزوجة :

- ☐ موظفة قطاع حكومي ☐ موظفة قطاع خاص
☐ متقاعدة ☐ مأكثة بالمنزل

7- نوع السكن:

- ☐ فيلا ☐ شقة في عمارة ☐ منزل شعبي ☐ بيت قصديري

ثانيا: مدى فاعلية التربية كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية:

7- من يقوم بالإشراف على تربية الأبناء بصورة مباشرة؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ الزوج والزوجة معا ☐
الروضة ☐ الخادمة ☐

أخرى:

.....

9- ما هو أسلوبك المفضل والأكثر فاعلية في تربية أبنائك؟

الشدّة ☐ التشجيع ☐ الدلع ☐

أخرى:

.....

10- ما هي أكثر الأمور التي ترى أنها تستلزم تدخلك فيها في تربية أبنائك ؟

أمور أخلاقية وتربوية ☐ أمور دراسية ☐

أمور تتعلق بزواج الأبناء ☐ أمور تتعلق بعمل الأبناء ☐

أمور تتعلق بسفر الأبناء إلى الخارج ☐ جميعها ☐

أخرى:

.....

11- هل يوجد تمييز في تربيته للولد عن البنت؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم : حول ماذا يكون التمييز بالضبط؟

الاختلاط ☐ التوجيه ☐ المعاملة ☐

أخرى:

.....

12- هل أنت حريص على أن تكون سلوكياتك قدوة لأبنائك؟

☐ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا

13- هل توجد بينك وبين أبنائك لغة حوار ونقاش؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم فما هي المواضيع التي تتحدث فيها معهم؟

مواضيع عامة ☐ الدراسة والمستقبل ☐ المواضيع العائلية ☐
شؤون العمل ☐ حول الصداقات ☐ لاشيء محدد ☐

14- ما هو الأسلوب الذي تتبناه عند عدم إتباع أبنائك لأوامرك؟

الحوار والنصح ☐ الحرمان من بعض المزايا ☐
التهديد ☐ الضرب ☐

أخرى:

15- في حال حصول أبنائك على علامات جيدة في الموسم الدراسي كيف تكافئهم؟

تشجيعهم ☐ أخذهم في نزهة في نهاية الأسبوع ☐
تشتري لهم هدية ☐ لاشيء ☐

أخرى:

16- هل تعاقب أبنائك عند التأخر أو الغياب عن المنزل؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم ما هو أسلوب العقاب الذي تتبعه معهم؟

العقاب واللوم ☐ الصراخ وطلب عدم التكرار ☐
الخصام ☐ التهديد والترهيب ☐ الضرب ☐

17- هل تتدخل في اختيار أصدقاء أبنائك ؟

☐ نعم ☐ لا

18- كيف توجه أبنائك في قضاء أوقات فراغهم؟

☐ في مشاهدة التلفاز ☐ في المطالعة
☐ في اللعب في الحي ☐ الذهاب إلى دور الشباب

أخرى:

19- هل تتدخل في اختيار البرامج والقنوات التي يشاهدها أبنائك؟

☐ نعم ☐ لا

-إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع البرامج التي تفضل أن يتبعوها؟

.....

ثالثا: مدى فاعلية الدين كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية

20- هل أنت حريص على غرس تعاليم الدين الإسلامي في أبنائك؟

☐ نعم ☐ لا

21- ما هي الطريقة التي تلقن بها تعاليم الدين الإسلامي لأبنائك؟

☐ القدوة ☐ أخذهم إلى الكتاب لحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة
☐ الحرص على مرافقتك إلى المسجد ☐ الوعظ والإرشاد من خلال الدروس
☐ جميعها ☐ الدينية في المنزل

أخرى:

22- هل تفرض على أبنائك القيام بالواجبات الدينية؟

دائماً ☐ أحياناً ☐ مطلقاً ☐

23- كيف يكون رد فعلك في حالة تهاون احد أبنائك في أداء فرائضه الدينية؟

تتصحه ☐ تؤنبه ☐ تضربه ☐

أخرى:

24- هل تصطحب أبنائك معك إلى المسجد لأداء الصلوات الخمسة في أوقاتها؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم متى يكون ذلك؟

دائماً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐

25- هل تفرض على بناتك ارتداء الحجاب؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هذا يعود إلى:

الدين يفرض ذلك ☐ الحجاب سترة للبنات ☐ لأن مثيلاتها يرتدينه ☐

26- هل تسمح لابنتك بالخروج لوحدها؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة ب(لا) على أي أساس تقوم بذلك؟

لان الدين لا يسمح بذلك ☐ لان ذلك يخالف العادات والتقاليد ☐

الخوف عليها ☐ جميعها ☐

أخرى:

27- في رأيك ما هو اثر الالتزام بتعاليم الدين على الأبناء؟

- ☐ ينظم حياتهم ☐ التحلي بالأخلاق الحميدة ☐ حمايتهم من الانحراف ☐ جميعها

أخرى:.....
.....

رابعاً: مدى استمرارية فاعلية العادات والتقاليد كوسيلة لضبط سلوك الأبناء في الأسرة الجزائرية

28- هل أنت متمسك بعادات وتقاليد الأسرة ؟

- ☐ نعم ☐ لا

29- ما مدى حرصك على تلقين أبنائك عادات وتقاليد العائلة؟

- ☐ بدرجة كبيرة جداً ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة ضعيفة

30- كيف يكون رد فعلك إذا خالف احد أبنائك عادات وتقاليد الأسرة ؟

- ☐ النصيح ☐ التوعية

أخرى:.....
.....

31 - هل تعتمد أسلوب الحوار والمشاورة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة؟

- ☐ دائماً ☐ أحيانا ☐ أبداً

32- هل تقبل أن يمارس أبنائك الذكور سيطرة على أخواتهن البنات لحمايتهن من الزلل؟

- ☐ دائماً ☐ أحيانا ☐ أبداً

33- هل توافق أن يكون لأبنائك صداقات مع الجنس الآخر؟

أوافق ☐ لا أوافق ☐ أوافق في حدود ☐

34- هل تسمح بزواج أبنائك من غير الأقارب؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة ب(لا) فلماذا؟

لان العادات والتقاليد لا تسمح بذلك ☐ معرفتي الجيدة للأقارب ☐
خوفا من انتقال الإرث ☐

أخرى:.....
.....

35- هل توافق على زواج ابنتك الصغرى قبل الكبرى؟

نعم ☐ لا ☐

36- هل تحرص على حضور جميع أفراد الأسرة عند أوقات الأكل؟

دائما ☐ أحيانا ☐ مطلقا ☐

37- هل تقضي مناسبات المواسم والأعياد مع العائلة الكبيرة؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

مخطط يبين موقع المقاطعة رقم (04) في حي وسط المدينة
والمجموعة السكنية (58) التابعة لها

مخطط يبين المقاطعة رقم (53) في حي النصر
والمجموعات السكنية (228، 245، 1572) التابعة لها

مخطط يبين موقع المقاطعة رقم (13) في حي وسط المدينة
والمجموعات السكنية (78، 111، 1521) التابعة لها

مخطط يبين موقع المقاطعة رقم (74) في حي بوزران
والمجموعات السكنية (1491، 1496، 1701) التابعة لها